

د. محمد حسين أبو العلا

ميثاق العبث السياسي

مركز
المحرسة
للنشر و الخدمات الصحفية و المعلومات

د. محمد حسين أبو العلا

ميثاق العبث السياسي

الطبعة الأولى نوفمبر ٢٠١٢

رقم الإيداع : ٢٠١٢/٢٠٣٧١
الترقيم الدولي: ٩٧٨-٩٧٧-٣١٣-٤٧٠-٩

جميع حقوق الطبع
محفوظة لمركز المحروسة
الطبعة الأولى نوفمبر ٢٠١٢



قطعة رقم ٧٣٩٩ ش ٢٨ من ش ٩ - المقطم - القاهرة
ت، ف : ٠٠٢-٠٢-٢٥٠٧٥٩١٧
e.mail : mahrosacenter@gmail.com

رئيس مجلس الإدارة : فريد زهران
الغلاف : عبد الله رجب

الطبعة الأولى نوفمبر ٢٠١٢

د. محمد حسين أبو العلا

ميثاق العبث السياسي^٣

الطبعة الأولى نوفمبر ٢٠١٢

بطاقة فهرسة
فهرسة أثناء النشر إعداد إدارة الشؤون الفنية

أبو العلا، محمد حسين.
ميثاق العبث السياسى / محمد حسين أبو العلا. ط. ١.
القاهرة : مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، نوفمبر ٢٠١٢.
ص : ١٥٥، ١٧ × ٢٤ سم؛
تدمك : ٩ ٤٧٠ ٣١٣ ٩٧٧ ٩٧٨
١- العالم العربى - الأحوال السياسية
أ- العنوان
٣٢٠,٩٠٩

رقم الإيداع : ٢٠٣٧١ - ٢٠١٢

المحتويات

٩	◆ مقدمة
١٣	◆ الثورات العربية... خطيئة الصمت الأبدي
١٥	— كلمة عن الوعي الثوري
١٧	— تونس وإشعاعات البيولوجيا السياسية
١٩	— خواطر حول الشرارة الأولى للثورة
٢٢	— "أوباما"... إقصاء الشموخ الأمريكي
٢٤	— مرجعيات تقرير "غالوب" حول أفق الثورة المصرية
٢٧	— لن تموت مصر ليحيا "مبارك"
٢٩	— الاستنساخ السياسي "مصر وليبيا نموذجا"
٣١	— إيقاعات التناغم بين النُخب الغربية والثورات العربية
٣٤	— الهواية الأثيرة في تحريك الثورات
٤٠	— بَعْد الثورة... الثورة على "هيكل" فريضة سياسية
٤٥	— مصر... إسلامية النظام ومَدَنِيَّة الدولة
٤٨	— النظام السوري والطُوطُمِيَّة السياسية
٥٠	— الثورات المضادة وعشق السيادة

٥٣	◆ الأقصى... قضية الماضي وما بعد المستقبل
٥٥	— الأقصى بين مشروع "زاموش" ونظرية "ميديديف"
٥٧	— تحديث العبث حول الأقصى وجدليات نظرية "كيسنجر"
٦٠	— جيوبوليتكا "الأقصى" وكيمياء العقل الإسلامى
٦٣	— تأزُّمات "الأقصى" والتصعيد لحرب دينية
٦٦	— يوميات "الأقصى" والرهان الاستراتيجى
٦٩	◆ فلسطين .. مردودات القوة وحصاد التخاذل
٧١	— القدس... مآثم الشرف السياسى العربى
٧٤	— هكذا تكلم "جونتر جراس" فأخرس العرب
٧٧	— "ريجيس دوبريه" والنجسية الحضارية للدولة العبرية
٨١	— تساؤلات حول تراجع "جولدستون"
٨٣	— خُرْعَبَلات سياسية... إسكات التاريخ والشعب المختلق
٨٥	— حَتْمِيَّات العبث فى إعلان الدولة الفلسطينية
٨٨	— مباشرة اللاتفاوض وخرائط الاستيطان
٩١	— إعمار غزة ومسئولية الفاعل
٩٣	— "غزة" ونموذج اختلالات الاقتصاد الإسرائيلى
٩٥	— "غزة" واستراتيجية التغلغل الإيرانى
٩٩	◆ المغامرة الإيرانية الأمريكية... آفاق الجموح والقوة الخائرة
١٠١	— التآزمت الإيرانية الكورية وعنصرية السلاح النووى
١٠٤	— كوميدى التراجُّع الأمريكى
١٠٧	— السريالية السياسية فى الحوار الإيرانى الأمريكى

- ١٠٩ - أضحوكة الحرب المُنْتَظَرَة
- ١١١ - حوارية حضارية متأزمة بين كيانين
- ١١٣ - الأحاديّة السياسية بين إيران وكوريا
- ١١٥ ◆ الغرب... آفات ثقافية وتطلّعات لمستقبل بديل
- ١١٧ - "انتحار الغرب"... مقدمة عن سؤال الهوية
- ١٢١ - تجليات مشروع القرن الأوروبي
- ١٢٤ - سرديات الاغتراب القيمي في الهوية الفرنسية
- ١٢٦ - "هنتينجتون" والفراغ الأيديولوجي عربياً
- ١٢٨ - حقوق الإنسان... مرجعية حضارية أم ميثاق فكري؟
- ١٣١ ◆ تنويعات من فلسفة تعميق الأزمات
- ١٣٣ - حَتْمِيَّات الانشطار السوداني وانتظار التوبة الاستعمارية!!
- ١٣٥ - قراءة في الطلسمات السورية
- ١٣٧ - سوريا وإيران... استراتيجيتان للشّبق السياسي
- ١٤٠ - الصين وميثاق إنساني للتقدم
- ١٤٣ - "صنّع في الصين"... شعار حضارى معاصر
- ١٤٦ - تركيا... تأزّمت الهوية ورمزيّات الاستنارة
- ١٤٨ - طالبان الباكستانية والتصعيد نحو العنف الدينى
- ١٥٠ - القبيلة والنظام والتّحدّى الحضارى
- ١٥٣ - اليابان وتبديد الكبت السياسى
- ١٥٥ ◆ كتب أخرى للمؤلف

**"وصل اغتراب البشرية عن نفسها إلى درجة
أنه يمكن أن تُلَاقى دمارها وكأنه سعادة جمالية
من الطراز الأول"**

فالتربنيامين*

* فيلسوف ألماني: (١٨٩٢-١٩٤٠).

مقدمة

حين يصير الجنون ملجأً للعقل، ويصبح العبث واللامعقول هو المنطق الأوحـد للمسار التاريخي والحضاري، وتتوجّه الرؤى نحو توصيف ذلك العالم المعاصر - في لحظاته المتسارعة - كرجل أجوف مملوء بالعدم واللاشيء!! وتتوخّد بؤرة الأفكار حول مأساوية النهاية - انطلاقاً من درامية المعطيات الممثّلة لكيمياء الدمار السياسي المشهود - فمن ذا الذي يعصم تلك السياسات الفوضوية الرعناء من حماقاتها؟ بل من ذا الذي يرّدّعها - على الرهان الكوكبي - وهي سائرة نحو التلاشي والغياب؟ بل من ذا الذي يطهرها من هوس القوة وعقائد الجبروت واستحواذ خواطر الطغيان والاستعلاء بالضعف؟ وهل من المتصوّر أن الارتقاء الحضاري يصحبه نزوع قوّى نحو مسارات الدمار السياسي؟ وهل يمكن تغيير معادلة "راسل" القائلة بأن البشرية قد عاشت قرابة عشرين قرناً من الحروب ومائة واثنى عشر عاماً من السلام؟

إن الوثنية السياسية قد باتت تُمثّل قاسماً مشتركاً بين أطراف المحيط الدولي، فأصبحت المساعي والجهود لا تستهدف مُطلقاً إقرار العدل أو تكريس المساواة أو شيوع الحرية أو تأكيد الإخاء؛ وإنما تسير نحو غاياتها في إرساء قيم الابتزاز، والعنف، والإيمان المطلق بالقوة وحقوق السيادة، ونَبذ المصالحة، والإطاحة بمعاني التواصل، وتُسف الاعتداد بالأصالة التاريخية. والمتأمل في أغوار الواقع لا بدّ له أن يستلهم يقيناً وجود نظريات المؤامرة في صياغاتها المعاصرة، وما ينبثق عنها من فنون المراوغة وملاحم الفتن ومخططات التقسيم والتدويل والإحلال والتدويل.

ولعلَّ شيوع مصطلح الدول الفاشلة يُعَدُّ اللازمة السياسية للبرالية الجديدة الفاعلة في توليد أيديولوجية لاعقلانية تحاول اختراق العقل السياسى لتصبح إحدى مفرداته، بل لتمثّل منطلقاً محورياً في خوضه نحو تفسير العديد من القضايا الشائكة وتعليلها؛ وذلك مسaireً لمبدأ: (إن استطاعوا أن يجعلوك تطرح أسئلة خاطئة فليس لديهم بالضرورة قلق من الإجابات) كما قال "توماس بينشون"، كما أن ذيوع مصطلح الدول المارقة إنما يعنى أول ما يعنى ذلك الانفلات الحاد من براثن المسار المقدّس المرسوم بدقّة واحتراف من تلك الدول التى تعتبر نفسها هى المثل والنموذج ورَبّة الاعتدال والتوازن، ويؤكد بزوغ العنصرية المقيتة المشيرة إلى ضرورة الانصياع الحميم، وأن عدم التشيع والتبعية هو ما يمثّل الدافع الأوحّد في اتجاه الرجعية وفقه التخلف، لكنه ليس حَجَرًا على الكيانات أو إهدارًا للحريات السياسية أو طمسًا لملامح الشخصية القومية، لذا فإن سرعة ارتداد هذه الدول إلى مرجعيات الدول الكبرى هى حتمية تاريخية حتى تُفارق أطواق الشر المستطير، كل ذلك استثناسًا بشعار مؤداه أن "كل شيء لنا ولا شيء لغيرنا"، وهو شعار يبدو في كل عصر أشدّ ما يقوله طغاة البشر حسبما أكّد "آدم سميث". ويتجلى من ذلك أن استخدام القوة كسبيل أوحّد في محيط العلاقات الدولية هو فشل للسياسات بدلاً من كونه أداة لها.

وبناءً على ذلك؛ ما السبيل أمام المجتمع الدولى لإسكات موجات الغضب العالمى واحتوائها؟ وهل للدول الكبرى أن تُنفّلت من سوداوية مسيرتها الاستعمارية التقليدية وتنهض نحو بث رسالة حضارية يحمل مضمونها استراتيجية للسلام العالمى؟ وما المكتسبات الفعلية للحروب بعدما صار استعمار الزمان له أولوية كبرى على استعمار المكان كما قال "أوكتافيو باث"؟ ومن ثمّ ما ثمار الدمار؟! ولماذا الإصرار التاريخى على إعادة إنتاج البربرية القديمة وتجاهل المنجز الحضارى؟ وهل يمكن أن يتحول المسار الاستراتيجى العام نحو مبدأ تقوية الذات وتقوية الآخر أيضاً؟ وهل لا تتحقق السيادة إلا بإضعاف الآخر؟ ولماذا لم تبرز البراعة الذهنية على الصعيد السياسى كما تجلّت في المجالين التكنولوجى والمعلوماتى بينما الفاعل واحد في كليهما؟ وكيف يجتمع في عصر ما كل تجلّيات الفوضى مع منظومية التكنولوجيا الرفيعة على ما بينهما من التناقض والتضاد؟ ولماذا يمثّل المساس بالأمن القومى للدول الكبرى مساساً بالأمن العالمى؟ ومتى كان الاعتداد بالقوة هو الضمانة الحقيقية لاستتباب الأمن؟ ومتى تكفّ الدول الكبرى عن اختلاق الاتهامات التى تُحوّلها السيادة الزائفة؟ وهل يسمح القانون الدولى بالوصاية السياسية على الدول؟ وكيف تصبح صناعة الأعداء هى أسمى غايات

السياسة؟ وهل يعنى عَدَم تماثل القوة وتكافؤها سيادة الظلم وسحق الكيانات؟ وهل يحتاج عالمنا المعاصر إلى ثورة ثقافية يستعيد بها الثوابت الأخلاقية لتَكُون عنصراً مضاداً لاستئصال نوازع الأنانية الدولية وحسم الصراع المحموم وتقليص استعراض القوة القومية وتشخيص أمراض السُّلْطَة؟

وبناءً على ذلك فلا غرابة أن تكون بانوراما الهزل السياسى هى المسمى الأنسب والأدق للقضية المتصدرة كونياً، والتي يلزم استبطان أغوارها ودخائلها وتفصيلاتها لاستكشاف الفروق الصارخة الدالة على مدى معرفة وعمق التعامل والاستغراق مع بُعْدَيْن أساسيين؛ الأول: "المفاهيمات القائدة" التى تُسَيِّرُ العقل السياسى وتُخضعه وتقوده نحو توجهات إيجابية للذات والآخر، أما الثانى فهو: "المفاهيمات المَقْوَدَة" التى يقودها العقل، عاملاً على توظيفها وتوجيهها نحو المصالح والأهداف والأهواء بما يُغَيِّرُ معناها ويَحِيدُ عنه، وذلك فى إطار تشويش مضموناتها وإقامة علاقات سلبية طابعها المغالطة والتضليل بما يخلق عبثية خاصة تؤثر فى الوضع الكونى، وهو ما كان بالفعل إزاء الموقف من مفاهيمات مثل: القوة، والسيادة، والإرهاب، والفوضى الخلاقة، ونهاية التاريخ، وصدام الحضارات.

ولعلَّ فكرة المفاهيمات القائدة والمَقْوَدَة هذه إنما تلتقى فى كُلِّيتها بطبيعة ذلك الفارق الهائل بين معايير القوة وموازن القوة؛ فالأولى تعنى اجتماع مفردات القوة كافةً على إطلاقها، من حيث تأكيد الشخصية القومية، والانطلاقة الحضارية علمياً وتكنولوجياً، وُسْمُوُّ الوضعية الاقتصادية، وارتقاء درجة الوعى الأخلاقى، ومن ثَمَّ فالمفاهيم القائدة تكون هى الركيزة الباحثة عن مكامن القوى فى الكيان السياسى من خلال طرح جديد لبرمجة معاييرها وتقنية التعامل معها منطقياً لتفهّم معانيها -كباعث على اكتمالها ومنظوميتها-، لذا فإنها سرعان ما تخطو بها نحو دوائر التخطيط الاستراتيجى المُفْزِع والحائل دائماً دون العودة للوراء، أما الثانية (موازن القوة) فهى التى لا تَكْتَرِث بالمعايير، وتتجه فى غاياتها ومقاصدها نحو دخول حلبة الصراع بلوغاً لمدى التكافؤ فى محاور القوة خلال دعم اتجاه المنافسة والنُدْبَة ومُسايرة الجُمُوح والشُّطَط السياسى، ومن ثَمَّ فهى لا تمثّل اتساقاً ولا تكاملاً لمعانى القوة؛ إذ إنها تظل تتَمَحَوَّر بين التفوّق والإخفاق فى امتلاك بعض أدوات هذه القوة، وهنا تتجلى سطورة المفاهيمات المَقْوَدَة بكل فاعلياتها فى العقل السياسى المترنح؛ بل وسيادتها على عرشه، وكل ذلك أو بعضه هو ما أُطْلِقَ صيحات التسلط السياسى التى اكتنفت جنبات عالمنا المعاصر، والذى قطع شوطاً طويلاً فى محاولة تحقيق التكافؤ النسبى فى موازين القوى،

لكنه لا يزال يفتقد الميثاق الأخلاقي والقيمي الفاعل في ترويض طاقات هذه القوة الطائشة، فدَحَرَ كُلُّ معنى للإنسانية حين ابتعد كثيراً وجانب ملامح النضج الذاتي والقوامة السياسية.

لكن كيف بات العالم في بنيته الفكرية المعاصرة مشغولاً بإتحافات الدمار متعجلاً إيقاعات الفناء؟ بل كيف لم يَعُدْ يَأْبَهُ إلا بفلسفة الخوف وإفشاء هالات الرعب وبَثَّ أهازيج العنف بينما مقاليد القوة لن تكون عاصماً أو شفيعاً إزاء موجات الاستعداد الكبرى لتلك الكيانات اللاهثة وراءها والمهددة بوجود كيانات أخرى تفوقها قوة، حتى إنها قد بلغت حَدَّ الفحولة النووية التي امَّحَت معها سلطة قانون البقاء، بل كيف غاب ذلك المعنى التاريخي الخالد عن ذهنية القرن الحادي والعشرين وهو يَرِنُ محدراً "سوف تصبح البشرية حدثاً تافهاً كان لِبُرْهَة في الكون" حسبما قال الكاتب البرتغالي الشهير "جوزيه ساراماجو"!!!

د. محمد حسين أبو العلا

الثورات العربية... خطيئة الصمت الأبدى

كلمة عن الوعي الثورى

الحق أبو البشر، والحرية أمهم... تلك هى قضية الميثاق الإنسانى الأسمى الذى تتألف حوله قلوب البشر وتنصهر فيه ضمائرهم؛ لأنه يُمثِّل الفطرة النقية التى تَسْتَعْدِي الظلم وتندد بالاستبداد وتقهر المستحيل. وحين يغيب الحق وتخفت أصوات الحرب وتتلاشى هويات الشعوب يكون الحنين دائماً نحو أشواق الثورة! أو نحو أشواق التغيير والكشف عن الذات فى أصالتها وعمقها.

وثورة يناير إنما تدخل ضمن الثورات الكبرى التى توجت التاريخ المصرى الحديث والمعاصر، بل إنها أولى ثورات هذا القرن التى حركها شباب ينتمى لقيم عصر جديد... قيم تتواصل مع مسار المستقبل، وتحفظ لمصر نصيبها منه، وتحقق دافعية خلاقة نحو تجديد الانطلاقة المصرية وإسهامها الحيوى فى مسيرة العطاء، مسجلة بصمتها الغائبة منذ عقود.

إن شباب هذه الثورة قد أيقظ فىنا تلك الروح الوطنية القديمة، وجدد تيار الوعي، وأحيا بداخلنا تلك المعانى اللامتناهية من اسم مصر، وكيف أن مصر هذه ليست كياناً جغرافياً بقدر ما هى كينونة حضارية... نعم، إنها ملحمة عاطفية تبدأ سطورها بالإعجاب والفتون والإلهام والوله فى حب مصر، وتنتهى بعمق الإيمان بكرامة الوطن وشرفه وتاريخه. إن هذه الثورة هى مقدمة فعلية لثورة أخرى من النتائج التى ستشير تساؤلات المجتمع الدولى عن كيفية صحوة المارد المصرى؟ وهل يُنتظر من هذا المارد أفعالاً رائدة تتسق وحجمه التاريخى؟ وهل سَتُشكِّل الخريطة الحضارية مجدداً ويتبوأ هذا المارد مكانه ومكانته؟ وهل يمكن لمصر أن تستعيد رسالتها التاريخية؟ إن السمات العامة للشخصية المصرية بطابعها المعروف قد تجلّت بأبهى صورها فى الأزمات والشدائد مُعْرِبة عن اقتحامها آفاق الممكن والمُحال. وإن مفهوم الثورة لدينا الآن لن يظل رهناً على الاستجابة للمطالب المشروعة أو الخضوع لوعود تغيير الأوضاع المتردية؛ وإنما يجب أن يظل مفهوماً متداولاً داخل العقل المصرى؛ للإطاحة بكل التقاليد والعادات والأفكار والرؤى والنظريات والأشياء والأنظمة التى جرّت مصر للوراء قرونًا وقرونًا، وذلك هو حصاد ثقافة الثورة التى يمتد بقاؤها لأجيال وأجيال، متواصلةً عبر ذاتها، متحديةً الزمن، عابرةً نحو الأبدية. ومهما توارت الثورات فى أعماق الذاكرة القومية -بحكم تراكم موجات الزمن- فإن لهيبها يبقى مُستَعِراً شامخاً، وتظل ثقافتها

وهأجة متألة تهدد كل من يءاول تقويز سلطة المءتمع -بفئائه وعناصره ونخبه- وطمس التاريخ وتلويث الجغرافيا وإعاقة المسيرة الحضارية. وهكذا فالثورات -على اختلاف أشكالها وأسبابها وظروفها وطبيعة الشعوب التي تحركها- هي ضرورة وجودية؛ لأن البشر محكوم عليهم بالحرية كما قال "سارتر".

تونس وإشعاعات البيولوجيا السياسية

من المستحيل أن تكون الحكومة ثورية لأنها حكومة... هكذا تحدّث "باكونين"، وإذا كان مُحْتَكِر الخبز هو مُحْتَكِر الحريات، فإن الشعوب تتبوءاً مقامات الثورة طلباً لهذا الخبز المقدس، مُطِيعَةً بِأَشْوَاطِ الكبت التي تجرّعت مرارتها أحقاباً طوالاً، تَوَاقَةً لتلك الحرية المُعلّنة عن وجود الذات المجتمعية المُظلمة من طرف خفي، تتسوّل النظرة من الأنظمة السياسية التي تعصف دائماً بآمالها وطاقاتها لتظل قابعة، حتى لو كانت مهدّدة بلحظة المواجهة والانفجار التي تُخلخل وتُفوّض سطوتها مهما بَلَغَتْ من الديكتاتورية والرجسية المنسحقة دائماً - في إطار السُّنن التاريخية - أمام الطوفان!!

ولقد اجتاحت موجات الغضب الجماهيري المتصاعد - حتى إنها قد أطاحت بالنظام الحاكم بأكمله - جنبات بلد كتونس ليس لأسباب تَحْمِل من الخصوصية المحلية ما يَدْفَع نحو تحليلها في إطار طبيعتها وظروفها وخلفيتها، ولكن لأسباب تَحْمِل من العمومية الإقليمية ما يَدْفَع نحو الوقوف على أوضاع وتأزمات الشعوب العربية بأسرها؛ إذ تُمَثِّل - وإلى حد بعيد - قواسم مشتركة تَحْمِل في طابعها نمط السياق العام، فليست المشكلات التي تكيّفت معها المجتمعات العربية واستمرّأتها سبباً مباشراً في إحداث تلك الأزمة؛ وإنما جِدَّة هذه المشكلات وقسوة وطأتها وتحولها إلى نوع من السخف الاجتماعي، حتى أصبحت هذه المجتمعات تُعَاشِ آفاتٍ متأصلة تتمتع بنوع من الثبات النسبي على الصعيد الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والاستراتيجي والمعرفي، ويمكن اختزالها في تصاعُد معدّلات الفقر، والبطالة، وانخفاض معدلات التنمية وتراجعها، وشيوع المظالم، وانهيار المنظومة التعليمية، والتخلّف الثقافي، والرجعية الحضارية، وقَمْع الحريات، وسَحْق الديمقراطية، وغياب الرؤية المستقبلية.

ولَعَلَّهَا - على إجمالها - كانت إحدى البواعث المحرّكة للانتفاضة التونسية التي ساقها حماسها وغليانها نحو ضرورة إحداث تغييرات جذرية على الأصعدة والأبعاد كافة، وأَلْجأت النظام إلى محاولات احتواء الأزمة واستقطاب فئاتها عن طريق الاستجابة الفورية لمطالب الشرائح المهمّشة وليس عن طريق توظيف الآلة البوليسية والهيكل الأمنية، وهو ما يجعل من أعواد الثقاب قنابل موقوتة أبادت تلك السُلطة المتآكلة، وعَصَفَتْ بذلك الانفلات السياسي الممجوج خارج البلاد. وليست هذه الانتفاضة كتلك التي كانت أثناء ثورة الخبز منذ ربع قرن، أو الثورة النقابية منذ عِقدَيْن، أو الانتفاضة

المُسَلَّحة بسليمان وغير ذلك؛ ولكن الأنظمة السياسية العربية دائماً وأبداً لا تَعْتَبِر مَبْدَأَ التوظيف والاستفادة من التجارب التاريخية للشعوب، والذي ربما مَثَّل غطاءً استراتيجياً للحفاظ على وضعيتها، لكن أيضاً هل يمكن اعتبار أن الحادث في تونس هو من قبيل الأشياء العابرة التي لا تستوقف عاملنا العربي أم نَعْتَبِر أنه مُسْتَصْغَر الشر الذي أتى على الأخضر واليابس؟ وهل كان احتكاك الجهاز الشرطي مع الشاب بائع الخضار هو القَسَّة التي اعتمدتها الثورة الشعبية كركيزة لانطلاقاتها؟ أم أن انطلاقتها الفعلية كان على أثر الدلالة البالغة من الإقدام الجَسُور للشباب على إحراق نفسه؟ وهل كانت بانوراما الفضائح المنشورة بكتاب (حاکمة قرطاج) للفرنسيين "نيكولا بو" و"كاترين جارسية" - الممنوع من التداول آنذاك- هي حَجَر الزاوية أو محور الثورة الشعبية ضد النفوذ العريض لقرينة الرئيس التونسي؟ وهل مَثَّل كل ذلك أو بعضه نوعاً من عدوى الشعور كانت لها امتدادات في الأقطار الأخرى كالجزائر التي تطابقت مشكلاتها مع مشكلات الشقيقة تونس؟ وهل كانت الأوضاع العامة للشعب الجزائري في حاجة إلى شرارة تونس؟ وهل هو التفاعل الحميم أم أنه الاستفزاز النبيل الذي دفع بالجزائريين نحو إعلان المطالب وتأكيد الحقوق على الغرار نفسه؟ وهل يمكن للشرارة التونسية المتوهجة أن تنتقل عَبْر عاملنا العربي بالشكل الذي يُنْصِف الشعوب من الأنظمة؟ وهل يمكن لأصحاب الثروات في عاملنا العربي أيضاً أن يخوضوا مغامرة الولوج إلى حقل العمل الاجتماعي مؤازرةً للأنظمة والشعوب أيضاً؟ وماذا تعني بالنسبة لهم تجربة "محمد يونس" صاحب بنك الفقراء، وتجربة "بيل جيتس" بكل تبرعاته للأعمال الخيرية في العديد من الدول من أجل سيادة العدل الاجتماعي والمساواة؟

إن الهياكل السياسية العربية ليست إلا منظومة حيوية يؤثر بعضها في بعض، ولها ارتباط عضوي وظيفي يقترب بها من ميدان البيولوجيا وقوانينه ونظرياته المشيرة إلى أن الكائنات والأحياء المتشابهة لا يكون العدوان بينها إلا استثناءً، كما أن هذه الكائنات إنما تتغذى وتُقيم أودعها أحياناً على كاهل غيرها، لكنها لا تأكل ذاتها بحال، لذا فستظل تلك الهياكل لِتَعَصِمَ نفسها من ويلات النهاية في حاجة مُلِحَّة دائماً إلى ذلك المشروع القومي العربي المتوازن الذي يؤلف بين ذواتها ويجعلها كلاً موحداً بدلاً من كونها كثرّة كغُثَاء السَّيل!!

خواطر حول الشرارة الأولى للثورة

لعلّ التاريخ لم يَعْرِفْ على امتداد أشواطه أنظمةً تَسْتَفِزُّ الشعوب ثُمَّ تحلم بالخلود معتقدة يقيناً أن إرادتها سوف تَفْلُ إرادة الشعوب وتقهرها في تَحَدُّ سافر يستمر قهراً لأكثر من ثلاثة عقود مثلما حدث مع الجماهير المصرية التي سكتتها موجات الغضب والتبرُّم فهَبَّتْ منطلقة نحو الإطاحة بنظام يَحْجُرُ على مطالبها وحاجياتها، ويَحُولُ دونها ودون الحياة في أبسط صورها ومعانيها، وذلك بعد صمت دامٍ واتَّصل طويلاً، وكان يمكن للنظام المصري توظيفه استراتيجياً بالشكل الذي يمنحه فرصاً متوالية في اتجاه تصحيح المسار، لكن ذلك لم يكن؛ فحَسْبُه صمت الرضا والقناعة والاطمئنان، فتحوّل ذلك الصمت إلى ضجيج فاق الأطواق إثر تلك المشكلات الجاثمة على الصدور والمحبطة للعقول والمتفاقمة لحظياً والمُلْقِيَة بالجماهير في عوالم هلامية... الضياع فيها هو المقدمة والنتيجة!!!

فالنظام المصري بدلاً من أن يتعامل سياسياً بمبدأ فن الممكن لاحتواء الكوارث المحدقة وما تَجُرُّه بالتتابع من كوارث أخرى -هى أشدّ بالضرورة- نراه قد عمد إلى استلهاهم مبدأ فن تجاهل الحقيقة؛ وذلك بتسطيح دواعى تلك الثورة الشعبية العارمة التي اجتاحت جنبات مصر واختزلت مطالبها في حزمة من الحقوق المشروعة تمثّلت في إقصاء ورحيل النظام الحاكم الذى جرّعها مأسويات البطالة وهبوط الأجور ومرارة الفقر وشموخ الفساد كمؤسسة وكيونة حيوية فاعلة في تحريك مُقَدَّرَات الدولة، فكانت المعالجة الاستراتيجية المُخْزِيَة التي اعتبرت أن الثورة إنما تُمَثِّلُها فئات ضالة مدفوعة من قِبَل التنظيم السياسى الإسلامى المدعو بالإخوان المسلمين مستهدفة إحداث الفوضى والبلبلة، كما اعتبرتها نوعاً من التنفيس الذاتى، لذا فإنها لن تُصَادِر حرية الرأى والتعبير، ولن تَكُبِّت جموح الشباب، لكن حين تنامت الكتلة الشبابية وأصبحت تمثّل جبهة تهديد مباشر كانت في مواجهتها المعالجة الأمنية والقمعية؛ بفصل الشبكة العنكبوتية، وقطع سُبُل التواصل الإلكتروني كُلِّها، وممارسة العديد من ميكانيزمات الفشل السياسى التى يكفى أن تكون البلطجة هى وَجْهَتها؛ وذلك أملاً في إحياء الفُرقة وتكريس الشتات وتفريق السُّبُل، فكانت الدعوة مجدداً لاستنفار الجموع التى أذهلت النظام فى توحّدها وإصرارها، فجاءت كلمات النظام باهتة محبّطة لا تحمِل رداً سياسياً ناجعاً، وليست ذات دلالة استراتيجية فى احتواء تلك الأزمة التاريخية واستقطابها سوى بإقالة حكومة

وتنصيب أخرى وإقصاء قيادات الحزب الحاكم والقيام بحملة تطهير تُنَحَّى رموز الفساد، بينما هي تستهدف الإطاحة برأس النظام، بل إن هذا النظام قد منح نفسه شرف مَنَح المساحات العريضة من الحريات، والتي لولاها ما كانت تلك التظاهرات والوقفات الاحتجاجية بل الانتفاضة المليونية الكبرى.

إن كلمة النظام لم تَكُنْ إلا خطيئة أفرزت عللاً كبرى في الذات المصرية؛ حين استشعرت فيها بنوع من الاستخفاف لا يَتَّسِقُ مع حجم تأزماتهم، فضلاً عن أنها ترمى إلى التسوية المشير إلى بقاء رأس النظام واستمراريته، وبناءً على ذلك فقد تَفَجَّرَتْ داخل الذات المصرية تساؤلات مُفْجِئَة على غرار: كيف أن النظام السياسى المصرى لم تستوقفه الأزمة في بداياتها واعتبرها مجرد حادث عابر يمكن تمريره كغيره باعتبارها ليست إلا إفراغاً للكبت السياسى؟ وكيف لذلك الخطاب المُتَرَجِّح في معالجة الأزمة أن يشير إلى أن الأهداف لن تتحقق بالعنف وسيادة الفوضى وإنما بالحوار الجاد وكأن لغة الحوار المجتمعى هي إحدى آلياته وركائزه في التعامل مع فئات المصريين وطوائفهم؟ ألا تشير وعود الخطاب بالسعى نحو خطوات إصلاحية جديدة إزاء مشكلات تجاوز عمرها ثلاثة عقود إلى نوع من الهُراء السياسى؟ بل كيف تنطلق الوعود بإصلاحات تحتاج إلى مدى زمنى طويل بينما المتبقي دستورياً من عمر النظام لا يتجاوز سوى أشهر قلائل؟ بل كيف له أن يَسُدَّ تلك الفجوة الطبقية الممثلة مَلَمَح اجتماعى ذى خطر؟ أَلَمْ تَسُقْ هذا النظامَ تصوراتُه أن لحظة الانفجار مهما تأخَّرت فإنها آتية طبقاً لمعطيات التجربة التاريخية؟ وكيف يكون المنطق البوليسى في قمع الانتفاضة المصرية هو المسلك السياسى الأمثل؟ وكيف للنظام أن يُطْلِق صيحات أَمَلِه في خلق مجتمع حر ديمقراطى إلا لو كان يعلم يقيناً أنه قد حَقَّق نجاحاً ساحقاً في خلق مجتمع مكبوت تحكمه سطوة ديكتاتورية مطلقة؟ وإذا كان شباب مصر هم بالفعل ثروتها الغالية كما أكد النظام فلماذا أهدر وبَدَّد تلك القيمة ولم يحوّلها لطاقات منتجة؟ وكيف لنظام يزعم الدفاع عن أمن مصر واستقرارها أن يتركها بسياساته نهباً للفرع والترويع والفوضى؟ وكيف لنظام أن يُمْنَى نفسه بالبقاء ومصر تحترق بل تتحول إلى أشلاء وجمرات متناثرة؟ بل كيف لذلك النظام أن يتوسَّم في مستقبل زاهر بينما ماضيه يقوم على مرتكزات هَشَّة؟ لماذا لم يَتَّسِع الأفق الذهنى للنظام إلا الآن لضرورة إيجاد نائب في ظل سيطرة فكرة التوريث ومحاولة تفعيلها مراراً؟ وما ذلك السر الخَفِيّ والفلسفة العُلْيَا وراء التَشْدُّق الأسطورى بالسلطة في لحظات الاستياء الشعبى إلا الاستهانة والاستخفاف؟

إن إيقاع التساؤلات قد يبدو لا نهائياً، لا سِيَّما إذا ارتبَط بالخوض في التفاصيل والدقائق والأسرار التى تحمل نوعاً مميزاً من الإدانة التاريخية التى سوف تستوقف

أجيال الباحثين تحليلًا وتفسيرًا؛ أملًا في استقصاء الحقائق واعتمادها كثوابت فكرية للأنظمة المهيضة والمتراجعة عن التواصل الحميم أو الفاتر مع شعوبها، فالقراءة الاستراتيجية للواقع الثورى المصرى من قِبَل النظام قد جاءت فائقة الحِدَّة في تناقضاتها؛ إذ إنها -وفي تلك اللحظات الحرجة- تُعَلِّن عن قبول المطاعن القضائية على الأغلبية الساحقة للهيئة البرلمانية، بينما تسند لتلك الهيئة المطعون في شرعيتها إجراء تعديلات دستورية ملحة وهى مفتقدة في ذاتها للأهلية النيابية، ثم تنطلق القراءة وتمتد تنويعاتها إلى الإقرار المباشر والتعهد بالابتعاد عن أستار السُّلطة بعد استنفاد المُدَّة الدستورية، وكأن المُدَد الدستورية السابقة كانت تتمتع بالحصانة والشرعية ولا تتمتع بالاختراق وفقدان الشرعية.

إن شرعية الأنظمة لا تمنحها الدساتير قدرَ ما تُكْتَسِب من إرادة الشعوب، كما أن اغتصاب السُّلطة لا تَصُونه القوانين ولا يحظى برضاَ مهما امتدت بها الآماد، وإن شهوة السُّلطة لا يمكن أن يَقْمَعها استشعار مدى القصور الحاد في الأداء السياسى الذى كان هو المَحَكَّ الأمثل للانتفاضة المصرية الشريفة المجددة لحيوية التاريخ المصرى وديناميكيته، والتي أَكَّدَت مجددًا في ظاهرها وباطنها قطوف حِكم التاريخ من أن تيجان الملوك لا تحميهم من الصداغ، وأن لظى الحروب هو دائمًا خيرٌ من قبول المَظَالِم!!

"أوباما" ... إقصاء الشموخ الأمريكي

تقطع الكذبة نصف المسافة حول العالم قبل أن يُتاح للحقيقة أن ترتدى سروالها... تلك هي إحدى فلسفات "تشرشل" في اختراق الأفق السياسي والاستراتيجي المتوج للشموخ الإمبراطوري لبريطانيا، لكنها لم تكن هي بؤرة الرؤية الأمريكية المعاصرة التي آثرت أن تُطلق الحقائق ثم تتراجع عنها إلى دروب الأكاذيب والاختلاقات وفنون المراوغة الساذجة الدالة على عمق الرعونة السياسية غير الباعثة على تجديد المصداقية في الخطاب الأمريكي المتهافت إلى سمو لحظاته المستقبلية؛ فلم تكد ثورة الشباب المصري تلوح في وجه النظام وتدخل دوائر نارية للإطاحة بعصر باتت كل مفرداته وظروفه رثة بالية تستحث فيهم إطلاق أناشيد التغيير، بما يشتمله ذلك التغيير من حريات ومعانٍ وأفكار وحقوق وقيم ورؤى وآمال وتطلّعات أثارت تعاطف المجتمع الدولي بأسره ودفعته نحو مؤازرة تلك الثورة العارمة وتبني مطالبها، بل وبرز أطياف السعادة الغامرة بإحياء الملامح المطموسة للشخصية المصرية.

ولقد جاء الخطاب الأمريكي داعماً لذلك التغيير تصريحاً وتلميحاً؛ بل كان متفاعلاً حاسماً مسجلاً مرامي السياسة العليا حين عصف بنظام متآكل بدعوته للتلاشي والانسحاب الفوري، بل وممارسة ضغوط خفية ومعلنة بلغت حدّاً مؤسفاً يتعلق بترديد كلمة "الآن"، بل شرحها والإفاضة في تكرارها!! وإرسال مبعوث خاص لضرورة إقناعه بالانتقال السلمي الهادئ للسلطة بعد أن بلغ ذروة الشيخوخة السياسية، وخبت في دواخله جذوة الطموح المستقبلي، وقد حظى ذلك كله بمساحة هائلة من التقدير الرفيع المصاحب لنوع من التوجُّس لاستمرارية تلك المعطيات من فم الشعب. وبالفعل سرعان ما تجلّت اللغة الأخرى للخطاب الأمريكي -وهي لغة التنكّر والتبرؤ من ذلك المبعوث غير الممثل للتوجُّه الرسمي للسياسة الأمريكية-، ومن ثمّ فإن ما طرحه إنما يمثّل رؤيته الذاتية تجاه مصر وأوضاعها ونظامها السياسي ليس غير، وفي ذلك الإطار خاضت هذه السياسة في اتجاه تأكيد مدى الحاجة الملحة للبلاد للإبقاء على رئيسها -لا سيّما في فترة انتقال السُلطة-، ولعلّ ذلك يجسّد فكرة أن مشكلة هذا الخطاب ليست في تناقضيته؛ وإنما في عدم تدرُّجه اللحظي نحو التناقض!!

وإذا كانت الواجبات السياسية والاستراتيجية إنما تُملَى وتُحتّم على الغرب عامة والولايات المتحدة خاصة حماية الثورات الشعبية واحتضانها -مثلاً حدث خلال ثورات

أوروبا الشرقية التي كانت قابضة خلف الستار الحديدي- فكيف لها أن تُبدد رغبات الملايين من المحتجين ولا تُندد بالأنظمة الاستبدادية التي تتصدر مصر مقدّماتها انتصاراً للخيار الديمقراطي؟ أم أن هذا الخيار الديمقراطي للشعوب المنسحقة إنما يتضاءل كثيراً أمام المصالح السياسية الأمريكية في مصر؟ وما تلك المصالح التي لا تقوى الولايات المتحدة على إنفاذها حتى في ظل نظام آخر؟ وهل تتشدد السياسة الأمريكية فعلاً أم مرآةً بنظام مهترئ؟ وكيف لها وقد كانت مصر كليوباترا تُعتبر دولة حديثة في الأزمنة القديمة، بينما مصر مبارك قديمة في الأزمنة الحديثة على حد تعبير الكاتبة الأمريكية "مورين دود"؟ وهل تكفي الإدارة الأمريكية في استراتيجيتها على تشجيع النُخب المصرية ضد النظام الحاكم؟ وما الدوافع التي تجعل "أوباما" يتجنب تسريع وتيرة الثورة الشعبية بمصر؟ وهل تتخلخل أسس الاستراتيجية الأمريكية بزوال النظام المصري العتيق؟ أم أن هذه الثورة تُهدد مفردات الاستراتيجية الأمريكية؟ وهل يتعامل "أوباما" مع الموقف المصري بنفس ميكانيزماته تلك التي تعامل بها مع القضية الفلسطينية في بداية رئاسته حين أصرّ على حسمها ثم أعلن لاحقاً عن منظومة اعترافات تؤكّد أن للقضية تفاصيل ودقائق تستعصى على الحل لأنها فاقت تصوّراته؟! وهل يعي "أوباما" أن كل الثورات الشعبية في التاريخ الحديث قد أطاحت بالعديد من الأنظمة التي ذهبت أدراج الرياح. واستبقت وراءها ذلك الشموخ الثوري للشعوب؟

إن ذاكرة التاريخ دائماً ما تحفظ للشعوب صولاتها وجولاتها وثوراتها وانتفاضاتها لكنها لا تحفل أبداً بأولئك الذين أجادوا تجسيد الديكتاتورية وفساد السُلطة وشيوع المظالم والخيانة السياسية والفشل الاستراتيجي، ومن ثمّ فإن كل الحركات الثورية والانتفاضات والاحتجاجات الشعبية لم ينفلت منها كل من حاول التصدي لها، فهي التي سحقت شاه إيران، والرئيس البوليفي "جونز أليس"، و"جعفر نميري"، و"سلوبودان ميلو سيفتش"، و"نيكولاى شاو شيسكو"، وكذلك رئيس قرقيزستان "عسكر أكايف"، وغيرهم وغيرهم، بل إنها ستظل بكل غليانها وفورتها هي صمامات أمان للشعوب ونُدُر شُوم للأنظمة، ولو أن "أوباما" قد اعتبر أن الشعوب تبقى والأنظمة تزول لتبني مواقف أخرى تتسم بالثبات النسبي بدلاً من التغيّر اللحظي الفاعل في إقصاء ذلك الشموخ السياسي المنتظر!!

مرجعيات تقرير "غالوب" حول أفق الثورة المصرية

لا تزال الثورة المصرية تتبوأ مكانتها وتجدد شموخها في البانوراما الكونية، ولا تزال إبهاراتها موضع تأمل واستلهاام في دروب الذاكرة المعاصرة، تلك التوأقة دائماً نحو صناعة التاريخ أو إعادة صياغة إحداثياته. ولقد كشف تقرير "غالوب" عن مجموعة من التناقضات الصارخة والمثيرة والمزعجة على صعيد الواقع الحياتي المصري، مبلّورًا مفردات ذلك التناقض باعتبارها مفردات كارثية لا بُدَّ أن تنجم عنها أشياء كثيرة أقلها الثورة، حتى باتت هذه الثورة هي الفعل المنطقي المنتظر والمنبثق عن غرائب ومذهلات يتصدرها أنه رغم كون مصر دولة نامية فإن مؤشرات التنمية الاقتصادية فيها تسجل ارتفاعاً كبيراً جداً، وليس ذلك بالطبع هو موضع الدهشة؛ بل إنها تكمن في كيفية اتساق ذلك مع ارتفاع معدلات الفقر بشكل يفوق نسب التنمية تلك، وكأن المعادلات العلمية بين قياسات التنمية وشيوع الفقر قد فقدت جوهرها ومعناها ودلالاتها، ممّا يقطع بأن الحالة القومية المصرية غير طبيعية بالأساس، وأن النتيجة لا علاقة لها بالمقدمة، أو أنها نتيجة لمقدمة أخرى؛ لأن منطق الاستحالات هو ما تقوم عليه تلك العلاقة الغرائبية؛ إذ إن المعطيات كافة إنما تشير إلى أنه كلما زادت معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية قائلها بالضرورة انخفاض حاد في نسب الفقر وصوره، ذلك بجانب علاقة أخرى تؤكدها بنود التقرير وهي أن مؤشر الرضا والقناعة لدى المصريين قد تقلص حتى مع ارتفاع الدخل، ويعكس ذلك أمراً طبيعياً؛ لأن الرضا إنما يرتبط تحقيقه بسيادة المساواة والعدالة في اقتسام الدخل القومي وليس بتعميق الفجوة الطبقيّة الباعثة على خلق الأحقاد والتنافرات، والمتحدّية لمستوى الدخل مهما بلغت.

وكذلك تناقضية أخرى يستعرضها التقرير، وهي أن إحساس المصريين بالراحة النفسية إنما يتضاءل كثيراً قياساً على شعوب عربية أخرى كاليمن -التي يحصل فيها الفرد على نصف دخل مثيله المصري- وكذلك فلسطين -التي تعيش تحت وطأة الاحتلال-، ومن ثمّ فإن مساحة معاناة المصريين إنما تتجاوز هذين البلدين، وتلك نتيجة غير طبيعية إلا لو كانت معدلات النمو الاقتصادي لا تخرج بالفعل عن نطاق الأوراق والتقارير ولا تصل إلى الشعب بشكل مباشر أو غير مباشر.

ولقد طرح تقرير "غالوب" على المصريين تساؤلاً غاية في الأهمية والحيوية هو: هل الديمقراطية تساعد الناس على التقدم؟ ولقد جاءت الإجابة مُعْلِنَةً عن مدى الشغف بالديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان، إعراباً بتلك الإجابة عن أعلى درجة طموح بين شعوب العالم، مع الاحتفاظ بذلك الفارق الشاسع بين الديمقراطية وممارستها الفعلية، وبجانب كل ذلك فلم يقتصر التقرير على مصر؛ وإنما امتدَّ بظلاله إلى دول أخرى كاليمن والبحرين في الكشف عن مدى تزايد الإحساس بأن المستقبل لن يكون أفضل.

ولعلَّ كل ذلك يُعَدُّ جديراً بأن يُشعل احتجاجات وتظاهرات ويفجّر ثورات متواصلة داخل العالم العربي والإسلامي على اختلاف أقطاره لن تخبو جذوتها إلا مع الإطاحة بتلك الأنظمة العتيقة البائدة التي جرّعت تلك الشعوب ويلات الحكم التسلطي التوتاليتاري، ولم تكن تتخيّل أو تنتظر لحظة من تلك الأيام السود التي تُعايشها، لكنها الحتمية التاريخية التي دائماً ما تُنصف الشعوب إذا أنصفت الشعوب نفسها وعصمت ذاتها من هُوات الخضوع والخنوع. ولعلَّ ما جاء أيضاً بتقرير "غالوب" قد اتَّسم بدرجة عُليا من المصداقية والشفافية والنزاهة الأكاديمية، ومن ثمَّ كان بعيداً عن نظريات الإغراض السياسي والتمويهي الاستراتيجي. ولعلَّ أبرز ما يُوجب الثقة في نتائج هذا التقرير هو استرجاع الخوض في تفاصيل التجربة النقيضة أو التجربة البرازيلية الرائدة التي تبناها "إيناسيولولا" طيلة ثَمَانِ سنوات استطاع خلالها الانتقال ببلاده من دولة شبه مُفلسة تعاني الفساد والفقر والتخلف إلى ثامن أكبر قوة اقتصادية ورابع أكبر ديمقراطية في العالم، وبعد أن كانت دولة مدينة للبنك الدولي أصبحت دائنة!! ومن ثمَّ تتجلى الفروق والمقارنات بين ذلك والتجربة المصرية بكل تجلياتها القائمة التي تُعجز علماء الرياضيات عن تقدير درجة التراجع المصري خلال العديد من المعايير مثل: مدة الحكم، ودرجة الفساد، ومستوى الفقر، ومساحات التخلف، وطبيعة النظام السياسي، وحجم الاقتصاد، والوضع الحضاري، وهو ما يَجْرُنَا بالضرورة إلى أن نستوضح كيف لدولة مثل مصر أن تحقّق المنافسة الحادة بين المُوجِب والسالب، بين التنمية الاقتصادية ومعاشية أغلب الشرائح المجتمعية لأنماط من الفقر إلا لو كانت الأنظمة تستهدف -في المقام الأول- الإثراء الفاحش مقابل تجويع الشعوب وإذلالها؛ عملاً ببعض المبادئ السياسية القائلة بأن البطون الخاوية لها آذان تسمع النصيحة، أو القائلة أَجْعُ كَلْبَكَ يَتَّبِعَكَ!! كيف يمكن لحالة الرضا أن تسود نفوس المصريين بينما منظومة الفساد تتشامخ حتى تبلغ عنان السماء؟ لماذا تلاشت طاقات الراحة النفسية لدى المصريين؟ هل بسبب اللهاث وراء زيادة الدخل؟ أو لهجر التَّدْيُن المحقّق بدوره للأمن والاستقرار الداخلي

للأفراد؟ وهل أصبح الشعب المصرى متعطشاً لبدء مسيرة التقدم عن طريق وجود الديمقراطية الغائبة لأكثر من ثلاثة عقود مُتّصلة؟

إن تقرير "غالوب" - فى كُليّته - هو تقرير طموح يتوثّب دائماً نحو طرح الكثير من الظواهر والخوافى، ويقدّم معالجات موضوعية بطبيعة القضايا المثارة عالمياً، ولما كانت الثورة المصرية تكمن الآن فى بؤرة الشعور العام العالمى فإنها لن تغادر الروح المصرية التى حاول النظام البائد إزهاقها دون طائل؛ لأنه قد نسى أن مصر هى رواية الدهر كما قال التاريخ.

لن تموت مصر ليحيا "مبارك"

ستظل مصر هى رواية الدهر مهما امتدَّ لهيب الحقد والمكر أو استطالت موجات الكراهية واستراتيجيات التحريض، ولن تصبح مرتعاً لعبث المتربصين أو حيل ومخادعات أولئك المرّجفين الذين يستهدفون تقويض سُلطتها الحضارية.

إن المشهد المصرى الراهن يتأرجح بين الذين يتوقون إلى العدل شوقاً والذين يخشون منه اقتراباً، والذين يحاولون طمس ونسف تاريخهم الشائه الملوّث بالتشيع لروح الثورة وتأكيد الإيمان بها، والذين يتخذون من الابتزاز مبدأً وقيمة، بل الباحثين عن أدوار باهتة يُستعاض بها بدلاً من أن يَظَلُّوا في دوائر العدم، والمتآمرين الذين يوطّدون علاقاتهم بالدول المعادية والمنظمات الأجنبية العاملة على إذكاء روح الفتن وانقسام الجماعات وتعميم الاضطرابات والنيل من مصر كياناً وكرامة وكبرياءً وشرقاً، ولقد حانت اللحظة الفارقة بين شيوع الفوضى وتوظيفها وإحلال الاستقرار وسيادته واستمراريته والسير نحو مسارات التحول الديمقراطي والممارسات الفعلية لحقوق الإنسان وتكريس حرية التعبير كقيمة عليا وإعلاء فكرة حق الاختلاف مع الآخر.

أقول لقد حانت اللحظة التى انتفضت فيها مصر انتفاضات عدّة تتسق مع مسيرتها وطابعها وتاريخها النضالى، ولقد تجلّى تألّقها وريادتها مجدداً حين أكَدَّت جريدة "واشنطن بوست" أنه على مدار التاريخ الإنسانى لم يَسْبِقْ أن سُجِنَ حاكم وأسرته ونظامه وحكومته، ولعلّ ذلك يشير بالضرورة إلى حتمية استكمال بانوراما القصاص، فالمصريون لن تهدأ لهم ثائرة ما لم تكن هناك محاكمات استثنائية تَرُدُّ المظالم وتشفى الصدور وتبَدِّد سُحْبَ الكبت السياسى التى خِيَّمت على الشخصية المصرية لنحو ثلاثة عقود.

ليوقن أصحاب القرار أن المراوغة والمماطلة لن تظل سبيلاً استراتيجياً لتصفية المواقف العدائية، وأن المصريين لن يرتضوا مطلقاً أى صفقة -محلية كانت أو إقليمية أو حتى دولية- لافتداء مبارك، وأن ضياع مصر لن يكون هو الثمن البخس لحاكم ارتكب من الجرائم والبشائع ما يتجاوز المحاكمة؛ ذلك أن القانون تخلو مواده العقابية من الجرائم الاستثنائية المرتبطة بإبادة الشعوب وسحقها.

إن المحاكمة الهزلية لأذنان النظام لا يراد بها إلا الاستخفاف والتهكم من هذا الشعب، وليس أدلّ على ذلك إلا غياب الإجابات الموضوعية القاطعة عن تلك

التساؤلات: لماذا لم تطأ أقدام مبارك سجن طرة منذ عام رغم الموجات الشعبية العارمة المنبثقة عن ثورة يناير؟ وما عوائق ذلك؟ هل لكونه بلغ من الكبر عتياً؟ أم لأننا لم نستطع أن نرقى من مستوى وأحوال السجن ليليق بمنزلته الرفيعة؟ أم لأنه لا يستحق العقوبة باعتباره هو المجنى عليه؟ أم لغياب التماثل والتكافؤ بينه وبين غيره من السجناء؟ وهل يمنع القانون سجن الرؤساء مهما كانت جرائمهم؟ وهل يراد لهذه المحاكمات أن تمتد إلى أن يقضى الله أمراً كان مفعولاً ويخرج مبارك من الدنيا لا يحمل في عنقه أية إدانة تشينه؟ وما القيمة الفعلية للقانون والدستور إذا كان هناك تفريط صارخ وعبث غير مسبوق في التعامل بهما؟ وهل هناك ضغوط خارجية تحُول دون العصف به؟ وما المردود القومى للإبقاء على مبارك؟ ولماذا يظل هو القضية المحورية التى استهلكت من وقت المصريين وطاقتهم أكثر كثيراً مما تستحق؟ ألا يجب إغلاق ذلك الملف الأسود لتبدأ مصر بالفعل عهداً جديداً يشفى فؤادها المكلوم ونفسها الحزينة وعقلها المكتئب؟ أما كفى أن مصر ترتجف وهو معافى؟ أما كفى أن شباب مصر تُراق دماؤهم وهو آمن؟ أما كفى المصريين ألا يجدوا ما ينفقون بينما هو يبسط يده مع أقرانه للتنكيل بهم فى تراجيديا خاصة لذلك الانتقام البشع؟

ورغم كل ذلك فإن مصر لن يَسْتَبْدَ بها اليأس، وأن أبناءها سيردّدون دوماً على مسمع التاريخ أهازيج الكوميديا الخرساء ومقولات أبطالها من أن الحديد الملتوى لا يستقيم إلا بالنار!!

الاستنساخ السياسي "مصر وليبيا نموذجًا"

لعلّ الميثولوجيات السياسية تسجّل ضمن مرجعياتها أو ضمن أهم طرائفها أن الأنظمة العربية لم تَحْدُ يومًا -بل لحظة- عن تلك النمطية العتيقة والسيناريوهات المقيّنة حيال الأزمات أو ما هو أكثر من الأزمات، بل لم يَحْدُ العقل العربي عن مساره وترانيمه وآليته البالية إزاء تحولات الواقع وتغيراته المبالغته والمنتظرة، ذلك العقل الذى أفاض فى تحليل ميكانيزماته وأغواره ومنعطفاته الخطرة البريطاني "جورج باتاى"... نعم، إنه ذلك العقل الذى يرتجى دائمًا نتائج عشوائية تأتى من الفراغ الكونى متناقضة مع حقائق الأشياء ومنطقها الأبدى، نتائج تستلهم دون فعل، ومقدمات متخيّلة ذات مغزى عميق بتلك الرومانسية التى شكّلت الطابع العام للمجتمعات العربية، فكان حصادها من الانطلاقة الحضارية ذلك التراجع والتهميش الذى تعجز الاستراتيجيات العالمية المعاصرة كافة عن تقديم طرائق للإنقاذ أو حتى سبل لمحاولة الاحتفاظ بدرجة التراجع!!

ورغم أن الانتفاضة التى تحوّلت فى لحظات سراع من عمر التاريخ إلى ثورة مصرية قد سَحَقَتْ نظامها المستبدّ، ومثّلت تجربة رائدة داخل المحيط العربى، وقدمت دروسًا خاصة فى الإرادة والتحدى والصمود والإصرار على إحداث التغيير الجذرى، ورغم ما قدّمه النظام من تغييرات سطحية كانت بمثابة الاستجابة الهَشَّة للمطالب الكبرى ومحاولة للالتفاف حول المطلب الشرعى الأوحى للجماهير وهو الإطاحة برأس النظام ذاته -وقد تحقّق لها ما أرادت بعدما تنفس المصريون الصُّعداء- فإن رياح الحرية واستشعار الإنسان وجوده وقيّمته هى أشياء تعلو على كل التضحيات.

ورغم ما لتلك التجربة المصرية من عُُمق وزَخَم وتَفَرُّد فإن النظام الليبى يتجاهل نتائجها؛ رغم أن الانتفاضة الليبية ليست إلا انعكاسًا مباشرًا لها، وكأن النظام الليبى بذلك إنما يعمل على تفعيل الانتفاضة وتحويلها إلى ثورة بفعل ممارساته المتطابقة كل التطابق مع ممارسات النظام المصرى حيال الثورة المصرية فى بدايتها. فالنظام الليبى يَقْطَع الاتصالات ويحجب الفضائيات ويلجأ إلى الوسائل القمعيّة واستقدام الفرق الأمنية الإفريقية مصحوبة بعناصر البلطجة المسلحة، وكذلك اللجوء لأسلوب الانفلات الأمنى بهروب السُجناء لترويع الأمنين، وتقديم جبهات مضادة لتأييد النظام بالشكل الذى يَكْشِف أن هؤلاء المتظاهرين هم فئات ضالة تستهدف الإخلال بالأمن العام والإطاحة بمصالح البلاد. وكلها آليات بدائية هَجَرَتْهَا الأنظمة المتحضرة منذ قرون؛ وبناءً

على ذلك فالسؤال: كيف يستلهم النظام الليبي مفردات استراتيجية النظام المصري البائد في التعامل مع الثورة الشعبية بينما هي الاستراتيجية ذاتها التي ساعدت على سرعة إقصائه؟ ولماذا لم يكن للنظام الليبي وسائله المتناسبة في التعامل مع الاحتجاجات والثورات الشعبية؟ وهل يمنح الكتاب الأخضر -باعتباره الدليل الأيديولوجي للبلاد- صكوك الأبدية للنظام الحاكم؟ ولماذا تَمَّت تنحية لغة التفاعل مع المطالب. المشروعة وإقصاء لغة الحوار الديمقراطي؟ وهل ينتظر النظام الليبي استمراريته في سُدَّة الحكم أربعة عقود أخرى؟ بل كيف لبقائه أربعة عقود والشعب الليبي يئن كغيره من وطأة الحاجات الأساسية للشعوب بل إنه أكثر أنينًا من كَبَّت الحريات ومصادرتها والإصرار البغيض على الاستتثار المطلق بالسلطة؟ وإذا كانت هي أربعة عقود من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية فلماذا اتَّسَعَتْ رُقْعَةُ الاحتجاجات خلال أيام قلائل؟ ألم يكن ضَمَّن المفارقات السياسية المحتملة أن تهبَّ الثورة في ليبيا باعتبارها محصورة جغرافيًا بين ثورتين عارمتين في مصر وتونس؟ ألا يُوقِن النظام الليبي أنه كلما زاد عدد الضحايا في التظاهرات اقتربت الساعة نحو غروب هذا النظام؟ لكن في رؤية النظام ما المعنى الكامن وراء انضمام أفراد الشرطة المحليين إلى صفوف المحتجين بل كيف استطاعوا السيطرة وإحكام القبضة على مدينة البيضاء؟ ألا يَحِقُّ للشعب الليبي -وبعد أربعة عقود ونصف من الحَجَر السياسي- أن يُعَاشِ مناخ الحريات الإنسانية والحقوق المدنية؟ ولماذا يرضى الشعب الليبي بما هو أقل ممَّا حققه الشعب المصري والتونسي بعدما تجسَّدت لديه نشوة الشعوب في انتصار إرادتها وتأكيد شرعيتها؟

إن عُمُر النظام الليبي قد يتجاوز شطح الخيال السياسي، وهو ما كان يستوجب نوعًا من المعالجة المغايرة للمعالجة المصرية التي أودَّت بنظام كان أقلَّ عُمُرًا وأكثر بطشًا فكتَّب نهايته بما يُماثل ويتخطى التراجيديا الإغريقية في عمق المأساوية. وإذا كانت التقارير الأمريكية قد كشفت عن خطايا النظام المصري التي عَصَفَتْ به فليس من قبيل المفارقة أن يكون النظام الليبي نسخًا ومسحًا لتلك الخطايا أو بعضًا منها؛ وهي الفشل في توزيع الثروة، واقتحام الفساد لمنظومة المجتمع، وغياب الرؤية السياسية الدولية المعاصرة، واستخدام البلطجة، واستمرارية حُكْم الفرد، إلى غير ذلك من الخطايا.

إن تصعيد تَوَاجُه الأنظمة بالشعوب له جَرَائِر عِدَّة؛ أوَّلها سقوط تلك الأنظمة واعتبارها ماضيًا مَمْجُوجًا مكانه خارج التاريخ، وأن الشعوب دائماً ما تُسَجِّل بَصْمَتَهَا في صناعة الحضارة، بينما تتوارى الأنظمة خَلْف السُّحُب مشدودة إلى دروب النسيان.

إيقاعات التناغم بين النخب الغربية والثورات العربية

لم يكن عَجَبًا في مكونات المشهد التاريخي أن تكون الأفكار والرؤى هي دعامة الثورات وقوامها، بل هي روحها وجوهرها، لكن حَقًّا ما يفوق العجب هو أن تُحرَّك الثورات أفكارٌ من خارج مُحيطها السياسي والثقافي والأيدولوجي، مختَرقة لصميم خصوصياتها لكنها داعمة لوجودها وتأكيد هويتها!!

فكيف يمكن استلهاهم وميض الثورة من خارج الأطر والمنظومات التي هي أكثر استشعارًا بحتميات التمرد وضرورات الثورة في إحياء تاريخ الشعوب التي أصابَتْها آفات الجمود والركود والاستسلام والخنوع واستمراء البلى والحياة تحت وطأة ممارسات القمع وأنياب الديكتاتورية على اختلاف مناحيها وتوجهاتها؟! وليست الثورة المصرية التي صارت نموذجًا مُبهرًا للثورات السلمية المعاصرة إلا مسارًا منطقيًا مضافًا لاستمرارية تَرَدَّى الواقع والعودة بالتاريخ إلى الوراء طويلاً، وإهدار وَضْعِيَّة الإنسان المصري. لكن هل كانت بعض الكتابات الغربية ممثلة بالفعل للغطاء الأيديولوجي لتلك الثورة؟ ومن ثَمَّ هل كانت ذات تأثير مباشر أو غير مباشر في إحداث تلك الثورة إثر أصدائها القوية المنددة بالنظام البائد؟

ولعلَّه من الثابت وجود مثالين على درجة عُليا من الأهمية؛ إذ كان لهما إطلالة قوية على الساحة المصرية وامتدادات فاعلة في سراديب العقل المصري والعربي على حد سواء، الأول هو الأمريكي "جين شارب" ذلك الشهير بنظرياته وأفكاره حول الديمقراطية وتحليلاته المستفيضة في كيفية الإطاحة بالأنظمة الديكتاتورية، وسُبل وطرائق إشعال الثورات السلمية، وقناعاته المطلقة بأن الأفكار لها نفوذ القوة والسلطة دائماً. ولقد استلهمت قطاعات عريضة من جبهات المعارضة في العالم أفكاره تلك، لا سيَّما المبتوثة في كتابه (من الديكتاتورية إلى الديمقراطية)؛ وذلك على صعيد دول عديدة كبورما، وزيمبابوي، والبوسنة، وإستونيا، وتونس، ومصر. ويدخل ضمن تفعيل رؤاه ومنظوراته ما قام به المركز الدولي من أجل النضال السلمي من إقامة مؤتمرات ومنتديات وورش عمل قاد آلياتها باحتراف ومهارة تلميذه "بيتر أكيroman"، واستعرضت قرابة مائتي طريقة للنضال السلمي، منها مجموعة من الأساليب والتقنيات المتزاوِحة بين الاحتجاج ضد الجوع والفقر والبطالة والكبت السياسي وعمل الإضرابات السلمية والكشف عن

المُنْدَسِّينَ والمأجورين والعملاء السريين، ورغم الآثار الإيجابية سياسيًا واستراتيجيًا لثورة يناير المصرية فإن "شارب" ظل يردّد ويؤكد: "إن الشعب المصرى هو الذى حرّر نفسه بنفسه ولست أنا".

نعم... إن الشعوب دائماً ما تكون فى حاجة مُلِحَّة لمن يُبلِّغ الأفكار ويعمل على تعبئة الجماهير وإبراز التطلُّعات الاجتماعية ويصوغ أولويات اللحظة ويَشحذ الهمم ويَحُول دون الارتداد السياسى والانتكاس الحضارى ويدفع نحو بلوغ ذُرْوَةِ النّهْج الديمقراطي؛ حتى تصبح الحرية هى الميثاق والمبدأ والقيمة والمغنى الأسمى.

أما المثلال الآخر فهو لذلك المؤرخ والمنظر السياسى البريطانى "جون برادلى" صاحب كتاب (دولة الفراغنة على شفا ثورة) الذى مثّل زلزالاً فكرياً وسياسياً فى أرجاء العالم العربى؛ إذ اتَّسم برؤية استراتيجية نافذة رَصَدَتْ - فى موضوعية صارمة - التحولات والتغيرات كافّة داخل المجتمع المصرى، وكيف أن السياسات البالية يمكن أن تُقود النظام إلى مأزق النهاية فى ظل ثورة عارمة يَصْعُب التَّحَكُّم فى مُقَدَّرَاتِها التى سوف تَكُتَب سطوراً ناصعة لتاريخ جديد يَعْصم مصر من عوارض فترة قائمة كان يمكن لو استمرت أن تُبَدِّد آمال المستقبل وتنسفها. وتتجه رؤية "برادلى" إلى أن عوامل التحلّل والانهيار قد طالت جسد المجتمع المصرى وأنهكته لا بفعل السياسات الأمريكية الفاشلة فى الشرق الأوسط فحسب؛ بل بالاستجابة المباشرة للنظام المصرى معها بفعالاته الشنعاء نحو تصاعُد موجات العنف والوحشية، وتفاقم الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وتكريس المظالم فى توزيع الثروة، وتأكيد الأولوية فى تزوير الانتخابات، والتلويح بتوريث السُّلْطَة، واستِثْراء أنماط الفساد بالشكل الذى يجعل الإصلاح ضرباً من الخيال!! وتلك هى التآزمات التى دائماً ما تقترب بالأنظمة من عصف الثورات.

لكن على من نُعوّل فى انطلاقة الثورة المصرية؟ ينفى "برادلى" أن يَحْمِل لواءها جماعة الإخوان المسلمين؛ باعتبارها - فى رؤيته - مُثُل كياناً مُراوِغاً مُخادِعاً يَتَحَيَّن المناسبة للقفز على السُّلْطَة دون أن يصنع هو لِدَاتِه تلك المناسبة. كما ينفى كذلك إمكانية المعارضة فى تحريك خيوط الثورة؛ باعتبارها معارضة مَهِيضَة مُسْتَقْطَبَة يَصْعُب انفلاتها من قَبْضَةِ الشَّيْخ السياسى، إلى غير ذلك من الحقائق والثوابت التى سَجَّلَها "برادلى" على النظام المصرى مُتَبَيِّنًا بسقوطه منذ سنوات، فأحدث لدى النظام رُعباً وهَلَعاً دفعه كلاهما لطرد "برادلى" من مصر، ومَنَعَ كتابه من التداول، لكن ذلك لم يَحُلْ مطلقاً دون اندلاع الثورة؛ بل ربما عمل على تسريع وتيرتها، وتلك هى أبسط صور جهالات الأنظمة الفاشية.

ولعلّ طرح هذين النموذجين إنما يتجلى معه استعراض العديد من التساؤلات مثل: لماذا لم تُلقَّب الشعوب "جين شارب" بأنه أخطر رجل في العالم بينما لقبه بذلك معظم الطُّغاة والديكتاتوريين؟ وما مَكْمَنُ الخطورة الذي تستشعره الأنظمة إلا إعادة الوعي المسلوب؟ وإذا كانت أفكار "شارب" قد ألْهَمَت -ولعقود طوال- شعوبًا وشعوبًا فكيف لم يَمْتَدَّ إلهامها إلى الشعوب العربية إلا مؤخرًا بينما هى الشعوب الأكثر حاجة إلى التغيير وسَحَقِ الأنظمة المستبدّة؟ لماذا تأثّر المشاركون في ثورات مصر وتونس بمفهوماته حول الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان ولم يتأثروا بأى مرجعية عربية سياسيًا واستراتيجيًا؟ وهل أسهمت ترجمات أفكاره إلى العربية في تحقيق امتدادات فعلية للثورات في العالم العربي كاليمن والبحرين وسوريا والأردن؟ وهل يمكن أن تحدث المفارقة ويُلْهِم العرب شعوب الغرب بالثورة إزاء مشاكل الحرية والبطالة والفساد في أوروبا وأمريكا كما يشير "جون برادلى"؟ وهل يمثّل دَعْمُ مبارك فى السُّلْطَة حتى اللحظات الأخيرة استدلالاً قوياً نحو فاعلية السياسات الخرقاء المؤيَّدة للأنظمة الاستبدادية فى الشرق الأوسط؟ وما جدوى ذلك وقد انتشرت عدوى الثورة واجتاحت جَنَبَاتِ العالم العربى؟

لكن سؤال الأسئلة هو: لماذا لم يَظْهَرْ فى الساحة العربية ذلك العمل السياسى المَلْحَمِى الذى يُمَثِّلُ كتاب الثورة فكرًا وممارسة وتَحْتَشِدُ حوله الجماهير مستلهمة أفكاره وأطروحاته ليصبح فعل الثورة عملاً عربياً خالصاً؟!

الهواية الأثيرة في تحريك الثورات

قليلة هي تجليات الإبداع الاستراتيجي وطموحات الخيال السياسي حين تُشَقُّ ضبابية ذلك الوهم القابع في أوصال إمبراطوريات الخواء مُتَّخِذَةً مسارات تَجَنَّحَ بها نحو الحقيقة بدلاً من نزوعها نحو فضاءات الهاوية واقترب لحظات الهزيع الأخير.

ولقد تجسّد بعض ذلك في المأثورة التاريخية لـ "كيسنجر": (اقرأ أيّ نصّ بالعكس؛ ربما كان هذا هو حقيقة النصّ)، أو تلك التي ردّدها "بول كيندي" في كتابه الشهير "صعود الإمبراطوريات وسقوطها" من أن الدولة العظمى تبدأ في الانسحاب من دورها العالمي عندما يشرع دَخل الفرد في الانخفاض بسبب نفقات الاحتفاظ بهذا الدور، وهو ما كان بمثابة الصيحة المُفْرِغَةُ التي أَرَقَّتِ السَّاسَةَ والاقتصاديين والمنظرين وكل المبشّرين بالفردوس الأمريكي، بل إنها قَوَّضت آمال دعاة الإمبريالية الجديدة، وأطاحت بخواطر وتراتيل أنبياء العوامة!!

وإذا كان الكاتب البريطاني "نيل فيرجسون" -أستاذ التاريخ المالي والقضايا الاستعمارية بجامعة كمبريدج- شخصاً مسكوناً ومهموماً بهواجس استمرارية السيطرة الاستعمارية على العالم لمن يَتَوَسَّم فيهم أنهم يمثلون أمته وتاريخها، فأمریکا لديه هي النسخة المعاصرة لبريطانيا ومجد بريطانيا الزائل، وقد نَظَّر كثيراً لقنوات التمويل الاستعماري والتوسع البريطاني من قَبْل، وأشاد بتاريخ عائلات "روتشليد" وخدماتها الجليلة لبريطانيا، وكم كان متحمساً داعماً لاستمرارية فكرة "بنك روتشليد" في البنك الدولي الذي صَعَدَ إلى رئاسته بعض الشخصيات اليهودية المُتَزَمِّتة من أمثال "بول وولفويتز"، وقد قَدَّمَ دُرَرَ النصائح التي استخلصها من تاريخ بريطانيا حين رأى المسيرة الأمريكية تَتَعَثَّرُ في خطاها نحو النُهب الكوكبي!!

وفي اتجاه مناقض لبانوراما التوحُّش الاستعماري يأتي نموذج الملياردير الأمريكي اليهودي الأصل، أسطورة المال، عبقرى المُضَارَبَةِ "جورج سوروس" صاحب البصمات العريضة في إعادة تشكيل خريطة المجتمع الدولي على أُسُس إنسانية سامية، وذلك بعد أن بدأ حياته من صَرَاف للعملات إلى نادِل في مطعم، ثم موظف في بنك بريطاني، وتاجر بشركة أمريكية، إلى مؤسِّس لشركة استثمارية بنيويورك، إلى مالِك لبنك سوستيه جنرال... وهي لمحات توكِّد مدى التطوُّر الرأسمالي المطَّرد الذي دفع بصاحبه إلى انطلاقة كبرى حين استطاع توظيف إمبراطوريته المالية لخدمة القضايا الدولية، وانتشال المجتمعات

من تَوَعُّكاتها العابرة وِعَلِّها المُنْتَصِلَة، وتطهيرها من الأنظمة المتعَفُّنة، ومناصرة حريات الشعوب، وسَحْق الاستبداد، والعَصْف بالديكتاتوريات المَقِيَّتة؛ ذلك خلال إقامة كيانات مَهِيَّبة ذات هيكل تنظيمي دولي تَكُون لها الفاعلية الكبرى نحو خَوْض جولات التجديد والتغيير والتحديث.

وكان على رأس هذه الكيانات ما يُسمَّى بمجموعة الأزمات ومعهد التحالف الديمقراطي لمشروع المجتمع المفتوح، وغيرها من البُور المُنشِعة التي تطوَّق العالم من الهند وحتى الولايات المتحدة، مستهدفة إحداث تحوُّلات جذرية نحو تحقيق الإصلاح السياسي، ودَعْم الديمقراطية وسيادة حقوق الإنسان، وتعميق الاستقرارين المالي والاقتصادي، لكل المنظمات والمؤسسات المرتبطة سياستها بموازرة الحركات الاجتماعية والسياسية الثورية.

ولعلَّ التوجهات الأيديولوجية لهذه الكيانات إنما تُشير استنتاجًا لموقف "سوروس" من قضايا العولمة وما تُثيره هذه القضايا مستقبلاً من انعكاسات سلبية على بُنية المجتمع الإنساني، فلم يَرُض "سوروس" كغيره من الاقتصاديين والرأسماليين عن نقائص العولمة ومثالبها، لكنه اتَّخذ مسارًا موضوعيًا تجاهها؛ وذلك حين ارتأى أنها تنطوي على قيمة كبرى هي مباشرة الحرية بكل معنى، والتماهي معها إلى أبعد مدى، لكن في إطار من الشرطيات الصارمة التي تكفل مساحة من العدالة والمساواة، وقَدَّم استراتيجية ضامنة لَفَك إشكالياتها وطلسماتها، بما يجعلها نموذجًا متحضراً وليست نموذجًا للاستغلال والاستلاب والقهر المادي والمعنوي؛ وذلك بدءًا من ضرورة الإصلاح البنوي لمصاريف التنمية متعددة الأغراض، وعدم الاستمرار بالنظام المالي المعمول به في صندوق النقد الدولي، وقَبْل ذلك وبعده الالتزام بسياسة المجتمع العالمي المفتوح؛ بإيجاد مؤسسات دولية قوية تُشبه منظمة التجارة العالمية، وتكون مكرَّسة لأهداف اجتماعية أخرى تتمثل في تقليص مساحة الفقر وجِدَّتِه. وتوفير المصالح العامة على نطاق عالمي، وتحسين مستوى الحياة في البلدان التي تُعاني الفساد بجانب توازن أفضل بين المنافسة الاقتصادية والتعاون الاجتماعي، وإعادة التأكيد على البُعْد الأخلاقي والقيمي وسط الانهماك الاقتصادي غير الأخلاقي، وأنه إذا كان النظام الرأسمالي المعاصر قائمًا على الارتفاع والهبوط وقائمًا أيضًا على الاحتكار والاندماجات والنظام الرِّبَوِّي، فإن ذلك -لا محالة- يخلق مجتمعات التفاوت الاقتصادي التي يَمَحَى فيها أي معنى للإنصاف الاجتماعي.

وإذا كانت الإشكالية تكْمُن في انضمام الكثير من الدول إلى مظلة هذا النظام -رغم الوقوف على أخصّ سلبياته المتمثلة في شيوع الأنظمة الضريبية الأقل تصاعدية، واتباع

سياسات الخصخصة، وافتقار العمال إلى الحماية، وأنظمة التأمينات، والرهون العقارية، والفوائد التراكمية- فكيف بالعالم العربي والإسلامي المستورد لهذه الرأسمالية الاقتصادية ونُظُمها وهو لا يملك قطاعًا شريكًا في عمليات التنمية البشرية والمالية؟ ولعلَّ الاستراتيجية التي قدّمها "سوروس" للخروج من المآزق المستحكمة للرأسمالية هي ما سُمّي بالقطاع الثالث؛ ذلك العاصم من ويلات العولمة السياسية والاقتصادية والثقافية والإعلامية إلى غير ذلك من تنويعاتها المتعددة، والمتكوّن من مجموعة من المنظمات المنبثقة من مبادرات المواطنين، والتي لا بُدَّ لها أن تتبوأ مكانتها بين مشروعات القطاع الخاص والمؤسسات الحكومية.

ولا تستهدف هذه المنظمات مطلقًا تحقيق الربح؛ وإنما ترمى دائمًا إلى تحقيق النفع العام، كما أن هذا القطاع يمكن أن يتمثّل في الجامعات والمراكز البحثية والمستشفيات والجمعيات والمؤسسات الإنمائية والعلمية والإعلامية، على أن يكون هذا القطاع هو الأكثر التزامًا بالمثل والقيم العليا؛ بحُكم دوافعه وطبيعته أهدافه، على أن تُسوده الشفافية بدرجة أعلى كثيرًا من مؤسسات القطاعين الحكومي والتجاري، وأن تتفاعل معه كل الأمم والشعوب في عمليات الوقف والتبرعات؛ أملًا في تحسين وضعية حياة البشر.

ولعلَّ الترجمة الفعلية الأخيرة لتصورات "سوروس" تلك إنما تمثّلت في مدى تعاطفه وموقفه الفاعل والمؤثّر بتأييده لحركة "احتلّوا وول ستريت"، وتفهُّمه لعمق الغضب المتغلغل في صفوف الحركة جرّاء السياسات الاقتصادية المتبّعة، والتي تخدم وتحمي في المقام الأول أطماع الشركات ومجموعات المصالح والضغط والمجمع العسكري الصناعي، بل لقد انطلقت صيحاته مؤيِّدة لحركة "احتلّوا بورصة لندن" وحركة "ريو دي جانيرو" في البرازيل، واعتداده الكامل بالشعارات المدوّنة على اللافتات، والتي كان منها "لماذا العالم للجميع والعديد من الناس جائعون!!" وإذا كان "سوروس" واحدًا ضمن آلاف المناهضين للعولمة كظاهرة أو أيديولوجية أو عملية تاريخية، فإن فضيلته إنما تكمن في كونه مليارديرًا عصاميًا، وكان يمكن أن يكون مؤيِّدًا لتياراتها المختلفة، لكنه أبى أن تكون أرضية الثراء هي حُطام الشعوب.

ومن هنا كانت فضيلته الأخرى أو الكبرى في تحريك الثورات وتمويلها ودفع القوى المختلفة في أقطار العالم سَحَقًا للأنظمة الديكتاتورية كافة؛ فكانت بداياته مع الثورات الملوّنة بطابعها السلمي، كالثورة الصّربيّة التي أطاحت بـ"سلوبودان ميلوسيفيتش" أو الثورة الجورجية التي أطاحت بـ"شفرنادزة" ودوره الخفي في آسيا الوسطى، وإرهاصات

الثورة الصفراء في قيرغيزستان التي أنفَقَ فيها زهاء عشرين مليون دولار، بجانب إنشائه برامج خاصة لتطوير المناهج التعليمية، وتأسيسه العديد من المعاهد والأكاديميات الراحية للديمقراطية، إضافة إلى رغبته الجامحة في تكرار ثورة جورجيا في كل من كازاخستان، وطاجيكستان، وأوزبكستان، وتركمانستان، بجانب دعمه الملحوظ للمعارضة الأوكرانية المنطوية تحت لواء الثورة البرتغالية التي اندلعت عبر سلسلة من الاحتجاجات العاصفة والتظاهرات التي طوّقت البلاد كردّ فعل منطقي على بلوغ الفساد المجتمعي حدًا غير مسبوق - بإقرار التزوير الانتخابي في حملات الرئاسة الأوكرانية-، فاشتعلت تلك الثورة وسادت اللافتات البرتغالية، وهزّت المشاركة الواسعة للجماهير أرجاء الاتحاد السوفييتي، وأصبحت أوكرانيا -بفضل تلك الثورة- أمة تتسم بأرقى درجات الوعي السياسي، وبات الشعب الأوكراني -الذي جسّد بثورته كل مثله السامية- يعايش الاستقلال، ويتمتع بحرية الرأي والتعبير كأمر اعتيادي بعد الخلاص من "فيكتور بانوكديتش".

وإذا كانت سطوة "سوروس" ونفوذه السياسي والاقتصادي قد امتدّ للكثير من البُور الملهبة في بقاع العالم، ولما كانت المنطقة العربية هي المحور الحيوي، وكانت مصر هي الكنز الاستراتيجي؛ فقد مارست مجموعة الأزمات -ضمن برامجها المنظمة- رَسْمَ مخطط مُحكَم للإطاحة بالأنظمة العربية -كأنظمة بالية تجاوزَها الواقع المعاصر بقرون، ومن ثمّ أصبحت أنظمة معوّقة للمسيرة الحضارية... أنظمة وَلَدَتْ لدى شعوبها أقصى درجات الكبت السياسي- وذلك بعد أن تسلّم الديمقراطيون مقاليد الحكم في البيت الأبيض بقيادة "أوباما" الذي مُورِسَتْ عليه ضغوط غير عادية للإطاحة بنظام مبارك وبقية الأنظمة في الشرق الأوسط منذ أكثر من أربع سنوات، وبلغ الأمر حد المطالبة بإدراج جماعة الإخوان المسلمين في المنظومة السياسية المصرية، والإلحاح على إلغاء قانون الطوارئ، وإبلاغ كل ذلك للنظام المصري الذي لم يَكْذُ يستوعب أن يكون ذلك مُؤدِّنًا بهبوب ثورة أو بما هو أقل كثيرًا، فكان عضو مجلس إدارة منظمة مجموعة الأزمات -وهو الدكتور "البرادعي"- متصدرًا المشهد السياسي، ومحررًا لنوازع الحس الثوري لدى الشباب المصري الذي سطر لمصر تاريخًا جديدًا، وبناءً على ذلك؛ هل مثّلت كتابات "جين شارب" قاسمًا مشتركًا في إشعال الثورات الملوّنة كما أشار إلى ذلك رموز التنظيمات والحركات وأيضًا شباب الثورات العربية؟ وما الأفكار التي استلهمها أولئك وهؤلاء حتى أصبح لديهم يقين الثورات وثوابتها؟

من ثمّ لم تكن مصادفة أن يكون لـ"سوروس" إسهاماته وعطاءاته على الصعيد الثورى الآخر، والتي كانت تحكمها أُسس ومنطلقات عُقدة النشأة فى ظل الأنظمة الشيوعية الديكتاتورية التى فعّلت لديه أو فجّرت داخله ضرورات دحر الأنظمة الشمولية فى أوروبا؛ فقاد عمليات الانقلاب والتمرد الشعبى على بعض تلك الأنظمة، وتمثّل ذلك فى تأييده المُطلَق للتنظيمات المجرّبة، ونَقْل اعتراضاتها ونَشْر مبادئها وأهدافها فى أوروبا والعالم الخارجى، وتعيينه "إيشتوان فيشراهى" -أحد قادة التمرد الشعبى المجرّى منذ منتصف القرن الماضى- بديلاً عنه فى البلاد، وأصبح "فيشراهى" رئيس للحزب الليبرالى فى المجر بعد أن نجا من عمليات الإعدام التى نصبها النظام المجرى ضده وضد كل أقطاب التمرد ورموز الاحتجاج.

ولما كان "سوروس" هو الرجل المفتاح فى عالم الرأسمالية المعاصرة يُسهم ويشارك ويفعل ويفعل ويغيّر ويحوّل، ومن ثمّ فقد حامتْ حوله الكثير من الشبهات المثيرة لتساؤلات لتُطل برأسها على كل من يقتحم عالمه؛ على غرار: كيف يمكن أن يكون "سوروس" أحد رجال هيئة الاستخبارات الأمريكية بينما ينتهج سياسة ويعتق مبادئ مغايرة لتلك التى تتبناها السياسة الأمريكية التى يتمثّل فحواها فى أن الثورات الملونة يجب أن ترعاها الولايات المتحدة مستهدفة خلق أنظمة مؤالية للغرب، بينما "سوروس" يرى أنه لا يمكن فرض الديمقراطية والمجتمع المفتوح فيها إلا من الخارج؛ انطلاقاً من أن مبدأ توكيد السيادة للدول دائماً ما يشكّل عائقاً حاداً أمام التدخل الخارجى؟ وهل يحتاج جهاز الاستخبارات الأمريكية منظمات "سوروس" فى تحقيقه أهداف السياسة الأمريكية بينما أمريكا لديها ما لا يُحصى من المراكز البحثية والمؤسسات والهيئات الداعمة لهذه السياسة مثل الوكالة الفيدرالية للتنمية الدولية، والمؤسسة الخيرية الأمريكية للديمقراطية، والمعهد القومى الديمقراطى للعلاقات الدولية، وبيت الحرية، وغيرها وغيرها؟ وإلى ماذا تستند المزاعم القائلة بأن منظمة المجتمع المفتوح هى إحدى البؤر الاستخباراتية بينما خاضت هذه المنظمة جولات وجولات لترويج وتسويق فكرة الإصلاحات على أصعدة شتى كالاقتصاد والصحة العامة والفن والثقافة، وكانت أكبر متبرّع لأوزبكستان خلال برامج المساعدات؟ وأين الدلائل القاطعة بأن "سوروس" كان وراء الانهيارات الاقتصادية فى دول النمرور الآسيوية؟ وما مدى الاستفادة من تلك الانهيارات؟ وهل يُعدّ منطقياً أن يواجه "سوروس" بدعوى جنائية تتهم مؤسساته فى كازاخستان بالتهرب الضريبى؟!

لكن سؤال الأسئلة الأكثر إثارة في بانوراما "سوروس" هو: ألا تتنافى السياسات المعلنة لمجموعة الأزمات مع وجود كوادرن من مستشارين إسرائيليين بل من يهود العالم أجمع مثل "ناحوم برناع" المراسل السياسي لـ "يدعوت أحرنوت"، والرئيس الإسرائيلي "شيمعون بيريز"، و"ستانلي فيشر" محافظ بنك إسرائيل، و"شلومو بن عامي" وزير الخارجية الإسرائيلي السابق وهم ذوو السياسات المتطرفة؟!

وبصفة عامة كان "سوروس" امتداداً بيولوجياً لعائلات "روتشيلد" في صفة الثراء، ولكنه لم يكن يمثل الامتداد الفكري لها من حيث توظيف هذا الثراء. وامتأمل لتاريخ التوجه الرأسمالي يجد أن مساراته آخذة في الانحدار بعد أن لاحت في الأفق نذر الخطر وولّى البريق وخفت الصوت معلناً أن الرأسمالية بمنظومتها الفولاذية ضد الرأسمالية، وأن نهاية التاريخ لم تأت بعد، وهو ما يؤكده الصعود المروع لبعض القوى الجديدة، وأن قضية الصدام الحضاري التي استطالت ردحاً من الزمن سقطت سقوطاً مدوياً بانزواء وتلاشي الإمبراطورية التي احتضنتها طويلاً، وأن المال -كسلطة طاغية- كان وسيظل عبداً جيداً وسيداً سيئاً كما قالت "فرانسوا ساجان".

بَعْدُ الثَّوْرَةُ...

الثورة على "هيكل" فريضة سياسية

يعاودني الشوق بين آن وأن لاسترجاع شَذَرَات من لقاءى الأول والأخير بالأستاذ "هيكل" وتتداعى على خاطرى ذكريات عاشتها الأرض الطيبة وكان الأستاذ هو محركها وصانعها؛ فلقد ذهبْتُ إليه أَجْتَرَّ كل ما قرأتُ عنه، وأَحْمِلُ نفسي حتى على الابتسامة الشاحبة حين ألقاه، لَتَمُرَّ إليه تساؤلاتى فى هدوء واطمئنان، لكن ما أسرع ما تهاوت بانوراما اللقاء حين انطلق معى فى تساؤلات أخرى ليصرفنى عن تلك المواجهة الساخنة التى تطرحها مجموعة القضايا الكبرى؛ وذلك حين تبدَّتْ له ملامح التحفُّز والحِدَّة والإصرار ليغمُرني بقيود ثِقَّة يَصْعُبُ الانفلات منها، وتلك بعض من حِيَله الدفاعية حين يَسْتَشْعِرُ الخطر، عندئذٍ أدركتُ مقعدى لأتفحَّص قَسَمَات ذلك الوجه، وأقرأ فيه تلك العلاقات العكسية التى تفرضها إشارات العقل المراءوغ وقنوات الوعي المتحوِّل بين سراديب القضايا فى انسيابية فائقة، وقد أسلمتُ نفسي إليه على قناعة خاصة بأن تساؤلاته لى قد تَشَفَّ عن إجابته التى كنت أنتظرها طويلاً!!

وقد أخذتُ اتجاه الإجابة الموضوعية الصادمة التى لا تُعْطَى أى مؤشر بنجاح محاولة التأثير والاستقطاب، فعصفت ردودى بهالات الخيال الجامح حين توجَّهَ إلىَّ يسألنى -ضمن ما سأل- عن أهم كاتب عربى فى رؤيتى؛ ليستكشف الملامح والفروق الفكرية والثقافية بين الأجيال، آخذًا فى اعتباره معيار الذيوع والشهرة. فأجبتُه بمعيار القيمة قائلاً ودون تردد: "الدكتور زكى نجيب محمود"، ولم أتركُه يخوض فى صمت؛ وإنما قدَّمتُ عِلَّة ذلك بأنها المصداقية، وبإدركته بمدخله لها طابع السؤال وترتبط بتلك المقدمة القصيرة لكتاب هز العالم هو "الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية" للمفكر الفرنسى "روجيه جارودى" وكانت تستوجب الإفاضة والتطويل، فردَّ بأنه لم يُرد أن يَشْغَلَ القارئ بمقدِّمته عن جوهر القضية المطروحة!!! لا أدري كيف والقضية لها من الأهمية المُطلَقة بحيث ينبغى أن يخوض فيها كاتب فى قامه "هيكل"! لكنه أردف سائلاً عما قرأته له من كتب فقلتُ مجيباً: "الكثير والكثير، ولم أكتبُ عنك إلا مرتين: إحداهما عن كتابك "المقالات اليابانية" فور صدوره بساعات قلائل على صفحات جريدة الأهرام المسائى، والثانية كانت نقدًا لاذعًا عن محاضرتك العَصْمَاء التى كنت قد ألقيتها فى اتحاد المحامين العرب ببلبنان".

ولم يَمُضِ اللقاء نحو غايته؛ وإنما تشعّب وانطلق نحو منعرجات متعدّدة، القاسم المشترك فيها هو الإطالة على الفكر المعاصر للأجيال الشابة التي اعتبرت الثقافة والوعي محرابها الدائم. وقد امتلأت نفسي بالأستاذ ومقالاته وأفكاره وتلاشت من ذاكرتي أي معانٍ لوحدات الزمن، حتى ظننت أنني قد جالسته لساعات طَوّال ولم تكن في حقيقتها إلا خمسين دقيقة!! لكنني قد ذكرته بما كان بيننا من لقاء قبل اللقاء شهدته لفتته الكريمة بإهدائي كتابه "أكتوبر السلاح والسياسة" فور تعليقي المستفيض على كتاب "الفرصة السانحة" للرئيس الأمريكي "ريتشارد نيكسون".

ولعلني اليوم أستحضر أطراف وطرائف لقائي العابر بالأستاذ "هيكل" على أثر معاودته الظهور بأحاديثه المتألقة عبر الفضائيات، والتي أثارت ضجيجًا هائلًا استدعى مني وقفة ذاتية مع بعض أفكاره إزاء قضايا العالم العربي -على اختلافها- وإزاء كل المشغوفين بشخص الأستاذ وأسلوبه ومنطقية حديثه وتشويقاته ليدفعنا نحو أن نوّكد مجددًا أن الذي لا بُدَّ أن يستقر لدينا هو بعض الأسس والمبادئ التي لا ينبغي أن تُغادر دوائر العقل المعاصر.

وبدايةً لا قداسة لفكر بحكم التغيرات والتحولات المتصاعدة لحركة الواقع، كما أن كل الذين يخوضون تجربة تنظير الفكر السياسي مُتَقَوِّعُونَ داخل حِقْبة زمنية ليس لهم أن يُطلقوا أحكامهم على مقدرات المستقبل من خلال تلك التجربة؛ لأنهم في ذلك إنما يعتمدون منطقيًا أحاديًا يُجافي الحقيقة في وجوها المتعددة، ويدفع نحو استحالة الحياد والتجرّد، وما ينبني على ذلك من انعكاسات مباشرة على مسارات القضايا، وأولها تلك المغالطات التاريخية عن الأشخاص والأحداث بشكل يُصبح التاريخ معها نهبًا للمصالح والأهواء، ذلك إضافة إلى أنه كيف يُرتَجَى من نماذج الفكر -الذي انهزم سياسيًا واستراتيجيًا- أن تحمِل مصباح "ديوجين" محاولة أن تبصّرنا بطلسمات الحاضر وغياهب المستقبل؟ وأين هذه النماذج من أقطاب الفكر السياسي الغربي من أمثال "موريس برتران"، و"سيرج لاتوش"، و"جان بول شارنيه"، و"راؤول جرارديه"، و"جان فير كوتير" وغيرهم كثير.

إننا لن نتواجه كثيرًا مع الخط الفكري العام للأستاذ "هيكل"، ولكننا نكتفي في هذا المقام بسرد بعض القشور التي تُجسّد هَشاشة المنطق التبريري المعتاد الذي منه مقولته الشهيرة: "إن هزيمة يونيو ٦٧ قد أورتتنا نوعًا من التحدي والإصرار!!" وبعيدًا عن التفاصيل السياسية والعسكرية فإننا نتساءل ماذا استولت علينا -إثر تلك الهزيمة الساحقة الماحقة-

حالة البحث عن الذات، ومحاولة الارتباط بالجذور، وتنامي التيار الدينى بشكل كاسح؟ ولماذا أُطلق كبار الكتاب أقلامهم نحو استعراض ملامح التاريخ المصرى من عصر الفراعنة وحتى العصر الحديث بحثًا وتأكيّدًا على دور مصر وشخصيتها الثقافية والسياسية والاجتماعية؟ ومن البدايات العقلية أن مناخ التحدى والإصرار لا يمكن أن تُسودّه شكوكٌ وهواجس تجعلنا نتساءل من نحن؟ وما حقيقتنا؟ وأين نكون؟؛ لأن المعنى الثابت والمستخلص من ذلك هو وجود مساحة هائلة من الثقة والامتلاء والغرور والزهو، والحقيقة مغايرة لذلك بالضرورة؛ لأن السائد بالفعل وقتئذٍ لم يكن إلا شعورًا بالتضاؤل والخزى إثر الهزيمة المروعة. وإذا قيل إن هذا التحدى والإصرار لم يكن إلا وقودًا سحريًا أشعل الأمة وحرّك فيها كل ساكن ثأرًا لكرامتها حتى يتحقق لها نصر أكتوبر -الذى اعتبره الأستاذ "هيكل" آخر أيام المجد العربى- فإننا نطلب إليه الإفاضة والتحليل والتعليل والتفسير للمعنى الآخر لمقولته: "إن القوات المسلحة المصرية قد خدّلت القيادة السياسية في ٦٧ بينما خدّلت القيادة السياسية القوات المسلحة في أكتوبر ٧٣!!"

وأيضًا في إطار التّوّاجّه مع الخط الفكرى العام للأستاذ -الذى ترى الجماهير أن كتاباته المُمثّلة لذلك الخط هى فى مجملها، بل على إطلاقها، لا تفتقر إلى الدقة ولا إلى الحرفيّة ولا إلى المعلومة الحيّة أو التقييم الموضوعى-، فوفق هذا الفكر أكّد الأستاذ فى محاضراته "مصر القرن الحادى والعشرين" أن التقسيمات المتعارف عليها سياسيًا واقتصاديًا واستراتيجيًا بالنسبة لدول العالم الثالث لم تعد مُنطبقة على الحقائق المتغيّرة فى عصر المعلوماتية... والسؤال هو هل تُقاس تلك التقسيمات والمعايير على الحقائق أم أن الحقائق هى التى تَدْخُل دائرة المعايير لتظل فى حالة تقييم دائم، خاصة ونحن بالضرورة -بل بالحتْمية- نقيس الواقع على امثال وليس المثال على الواقع؛ فالتقسيمات هى معايير وأدوات، والحقائق هى واقع متطوّر، ولا يمكن منطقيًا أن تكون الحقائق المتغيّرة هى التى تنطبق على الأدوات؛ بل إن الأدوات هى التى تنطبق عليها ما دامت متغيّرة، فنحن نقيس القماش على المتر ولا نقيس المتر على القماش!! بما يعنى أننا نقيس الحقائق التى هى جوهر، ولا نقيس المعايير والتقسيمات التى هى أدوات. إن الأدوات لا تُحدّد الواقع الذى نقيسه، بينما الواقع وحقائقه هو الذى يَخْلُق أدواته طبقًا لعدد من المتغيّرات؛ فالواقع يَخْلُق المعايير والتقسيمات، وليست المعايير هى التى تُحرّك الواقع حتى تنطبق عليه أو لا تنطبق!!

إن وَقَفْتَنَا اليوم مع الأستاذ "هيكل" لا تستهدف استعادة آرائه، أو إقامة جدليّة خاصة مع أفكاره، أو مداعبة هَواجسه وأحلامه، أو ترديد كلماته، أو السباحة فى عقله؛

إنما تَسْتَهْدِف -قبل كل شيء- انتزاع ذلك الكنز الثمين الذي اسْتَأْثَر به بين أنيابه الفولاذية واعتبره ملكية خاصة يُفَاخر بحوزتها، يمنعها ويمنعها، وله فيها ما بَعْد فضاءات الحُرِّيَةِ المُطلَقة!! فالثابت لدى كل الذين يُفْتَنُونَ بالأستاذ -وكل الذين يَمَقُّتُونَهُ أَيْضًا- أن شُهْرَتَهُ العريضة قد قَامَتْ في الأساس على تحصيل الوثائق السرية وتجميعها وتوظيفها وإخفائها، وبالتالي أصبح للحقيقة مشروعية خاصة تَدْعُمُهَا تلك الوثائق. وقضية الوثائق في ذاتها وفي شرقنا العربي يتم التعامل معها على صعيدين؛ أولهما: إن الكاتب لا يُقَدِّم من الوثائق إلا ما يَتَّفِق -وبشكل متطابق- مع ما يراه من أفكار وتوجُّهات، وتلك إحدى كُبْرِيَّات العُتْب بالتاريخ، أما على الصعيد الآخر فهناك مَيْل لتقديم معالجات موضوعية يَتَطَلَّبُهَا الظرف التاريخي، فيتم تقديم كل الوثائق ذات الصَّلَةِ -من قُرْب أو بُعْد- بتلك المعالجات، حتى لو جاءت النتائج مُخَالِفَةً للهوى، ويدخل ضمن البدايات المعاصرة التي تَغْمُرُ عالمنا العربي أن الأستاذ "هيكل" بشخصه يَمْلِك كَمًّا هائلًا من الوثائق السرية التي لم تُنَحْ لأى كاتب عربي بحُكْم اعتبارات كثيرة، وهو ما أَكَّده الأستاذ نفسه مرارًا من أنه يَمْلِك نحو مليون وثيقة وطنية لكنه يضعها في مأمن خارج البلاد!! ورغم ما تَرَدَّد وأُشيع حول تفضُّل الأستاذ بتقديم ما في حوزته من وثائق -وبالطبع ليس إلى مؤسسة قومية، ولكن عِبْر مَرَكَز وَثَائِقِيّ خاص يحمل اسمه، وهو مردود ديناميكي مباشر يُحَقِّق خلاله مَجْدًا شخصيًا ليس له فيه دَوْر يَسْتَوْجِب الإشادة سوى إرادته الدائمة أن يكون من صُنَّاع المَجْد الوطني- فَلَمْ نَخْذَعْنَا مُبَادَرَتَهُ تلك على أثر ما تَكُون واستَقَرَّ لدينا من قناعات فكرية وثقافية شَكَّلَتْهَا فينا مسيرة "هيكل" نفسه!!

ومن هنا كانت عِدَّة تساؤلات تَتَجَلَّى لدينا -وما زالت-، على غرار: لماذا يحتفظ "هيكل" بهذا الكَمِّ من الوثائق السرية بعد أن بَلَغَ من العمر أُرْدَلَهُ؟ ولماذا يحتفظ بجزء من تاريخ هذا الوطن بعد أن اسْتَنْقَد كل أغراضه منه؟ وما صمامات الأمان المطروحة أمام الأُمَّة كي تَسْتَرِدَّ وثائقها بعد حياته؟ وكيف اعترف "هيكل" بأن الوثائق هي حق عام وليست مِلْكِيَّة خاصة له بينما لا يتراجع عن موقفه في الاحتفاظ بها؟ بل كيف يَعتَبِر "هيكل" أن هذه الوثائق تَتَعَلَّقُ بِمُسْتَقْبَل الأُمَّة أكثر ممَّا تَتَعَلَّقُ بِمَاضِيهَا بينما يُصِرُّ على دوام اقتنائها وإهدار فُرْصة الأجيال في معرفة أنها تَمْتَلِك خَلْفِيَّة تاريخية؟ وكيف تَأْتِي لـ "هيكل" أن يُوَكِّد أن بَعَثَرَةَ وضياع وثائق عميد الأدب العربي تُمَثِّل أكثر جريمة في حَقِّ الأجيال بينما لا يختلف موقفه عَمَّا يحاول انْتِقَادُهُ؟ ولماذا لم يَسِرَّ "هيكل" سيرة العميد في فلسفته ومنهجه الفكرى حين قال: "ليكن الناس جميعًا مثلى يكرهون أنصاف الحقائق ويؤثِّرون العلم والتاريخ على كل شيء؟"

الحقيقة أن الأستاذ "هيكل" كان يتذرع - فيما يرتبط بقضية الوثائق - بحُجَج داحضة أولها أن مجتمعاتنا لم تتعود - بل لم تتعلم - كيف تتعامل مؤسسيًا أو فرديًا مع الأوراق والوثائق، وتلك طعنة أخرى يُصوبها "هيكل" في صدر الأمة ليظل مُحْتَفِظًا بوثائقه وأوراقه، مُحَقِّقًا من وراء ذلك انفرادية خاصة يَعُشِقُهَا؛ فما دامت هذه المجتمعات لا تعرف ولا تُقَدِّرُ القيمة التاريخية والعلمية لتلك الوثائق فَلْيَحْتَفِظْ بها هو ولا أحد غيره! ونحن لا شك نختلف مع هذا المنطق التعميمي الذي يَأْبَى الخوض في تفاصيل قد تُؤدِّي به إلى خسارة المعركة وتَحِيد به عن شيء من نرجسيته الطاغية. فَلْيَتَقَدَّم الأستاذ "هيكل" مُسْرِعًا بِسَحْب تلك الوثائق من البُقْعَة المباركة التي أودعها فيها لِيَعَصِمَ نفسه من ويلات مَحْكَمَة التاريخ، وَيَعَصِفَ بكل المتربِّصين به والباحثين عن سَقَطَات جديدة، لِيَكُنْ ذلك حَدَثًا تاريخيًا يُحَفِّزُ كل الذين يملكون وثائق وأوراقًا ترتبط بتاريخ هذا الوطن العزيز، وَلِيَطْمَئِنَّ الأستاذ وغيره إلى أن مصر الآن بها من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية ما تعرف قيمة الدُرِّ النفيس، وتعرف جيدًا من الأساليب العلمية ما يؤهلها لاقتناء وثائق ذات قيمة فكرية وتاريخية.

ولعلَّ الأستاذ يُغَادِر قَلْعَتَهُ أو بُرْجَهُ العَاجِزِ ويستجيب لنداءاتنا في أن يَتَرَفَّع - بِحَقِّ - عن موقفه في قضية الوثائق ليقوم بدور وطني مُنْتَظَر في خدمة الوعي العربي المعاصر ويجعلنا في الآن نفسه نختلف مع "فولتير" حول مقولته: (ليس التاريخ إلا "كتالوجًا" لأخطاء البشرية وحماقاتهما)!!!

مصر... إسلامية النظام ومَدَنِيَّة الدولة

لعلَّ التيار الإسلامي -الذي دأب طويلاً ومنذ ثمانية عقود- قد بَلَغ ذُرْوَةَ النُّشْوة السياسية حين سَحَقَ غيره من التيارات والأحزاب الليبرالية والقومية والاشتراكية والديمقراطية مُتَبَوِّئًا مقعد حكم مصر؛ ذلك أنه كان الأنشطة والأكثر فاعلية في خَوْضِ غِمَارِ المعارك الحادَّة بكل ما حملت من صراعات ومناوشات وتكنيكات وتراشُق تجلَّت في ثناياه سطوة ذلك التيار وتَغَلُّغُه في خلايا المجتمع المصري المحبَط جرَّاء تجربة سياسية مريرة أودَّت بآمال النهضة وأَبَقَتْ رُكَّام التراجع، وعَصَفَتْ بكرامة وحضارة مصر، ووَأَدَّتْ بقايا المستقبل، فهَبَّت الثورة التي أزَهَقَتْ روح ذلك النظام الذي جحد الحقوق والقيم الإنسانية كافةً، فكتب لنفسه نهاية درامية تُنافِس تراجيديا الإغريق في أسمى تجلياتها!!

وإذا كان الظرف التاريخي المعاصر قد ألَزَم مصر تجربة جديدة تُحَتِّم على رموز هذا التيار إنجاز مهام كبرى تَجَلُّ كثيرًا عن سوابقها فإنه لا بُدَّ أن يتصدَّرها فكرة مَدَنِيَّة الدولة؛ فهي الميثاق الحافظ لاستمراريته، والضامن المطلق لنسف الازدواجية الشائعة بين إسلامية النظام ومسايرة الطابع المَدَنِي للدولة، وموضع الثقة بعبقريَّة الطاقة الإسلامية في احتواء المذاهب والأفكار والأجناس والعقائد.

وفوق ذلك تتمثَّل تلك المَدَنِيَّة في الطرح المنطقي لأولويات القضايا المرتبطة بالعموم، وتتمحور حول الحصانة بقيم الحرية والديمقراطية ومبدأ المواطنة وسيادة القانون والتشيع لروح العلم؛ ذلك أن إسلامية النظام لا تعنى مطلقًا الحجر على عقول البشر وصَبَّهم في قوالب حديدية إمعانًا في تطبيق الشريعة وادِّعاءً للعصمة الدينية، وإنما تعنى التمسُّك بالقيم الحضارية، والانفتاح على البشر، وتوظيف طاقاتهم؛ من أجل إعلاء المصالح القومية العُلْيَا، بالتواجه الصارم مع التحديات التي يفرضها المأزق التاريخي، وقبل كل ذلك فإنها تتطلب -بل تُحَتِّم- شيوع المساواة والتمسك بأواصر الإخاء وتلمُّس العدل الاجتماعي في كل شاردة وواردة، وليس ذلك بِدْعًا على الشريعة بكل مبادئها التقدُّمية التي أَطْلَقَتْ ذات آن شرارة الحضارة الإسلامية التي امتدَّ توهُّجُها نحو ثمانية قرون، وضربت مثلاً رائعًا بين الحضارات الإنسانية على اختلاف أحقابها.

إن الأنظمة السياسية الإسلامية يجب أن تعتمد في قوامها على أُسس حضارية رصينة يمثلها قبول الآخر، وتعميق الحوار المجتمعي، وتبذ الأحادية الفكرية، واستخدام لغة البدائل، والبعد عن احتقار الواقع باعتباره رذيلة؛ بل ضرورة اقتحامه وتغييره واستقطاب العدو وترويضه والاستقواء بالذات في مواجهة الظلم الدولي. ولعل تلك الأنظمة التي يتقدمها النظام المصري تُعدّ جديرة الآن بأن تسأل نفسها: لماذا لم تستلهم ملامح الأنظمة المثيلة -لا سيّما التجربة التركية- بكل نجاحاتها المتوازنة؟ وهل لذلك النظام قدرة واستطاعة على إبراز الهوية الإسلامية باعتبارها دعامة محورية من دعائم الشخصية المصرية ذات الهويات المتعددة؟ هل يمكن للنظام أن يطرح على العالم مشروعاً نهضوياً إسلامياً يتوازي مع دولة بحجم مصر تاريخاً وفكراً وعلماً وحضارة؟ وما موقف النظام المصري من محاولات الاختراق السياسي والاقتصادي والثقافي والاستراتيجي المَحِيكَة من قِبَل القوى الأخرى؟ وما آليات تحدّي منظومة الاختراق تلك؟ ومن ثمّ ما موقف النظام من المشروع الغربي المستهدف تفتيت المنطقة العربية -وعلى رأسها مصر- باعتبارها الجائزة الكبرى؟ وهل لهذا النظام أن يفتح أفقاً جديداً مع الجبهة الإيرانية المحظورة غربياً باعتبارها يمكن أن تمثّل له -مستقبلاً- دعماً سياسياً واستراتيجياً؟ وما المنظومة الدفاعية التي يعتمدها النظام لدخض الذرائع الغربية في إلصاق الإرهاب بالإسلام واعتماده متهمّاً دائماً؟ هل آن للنظام أن يُترجم فعلياً -وبشكل تكون له انعكاسات مباشرة وغير مباشرة على الواقع المصري- ذلك الشعار الذي ردّدَه طيلة عمره السياسي "الإسلام هو الحل"، بل ذلك الشعار الذي طالب به الأنظمة الأخرى بضرورة اتخاذه منهجاً للتواجه مع تحديات الواقع وعثراته؟ وهل كان للدولة الشيوعية أصداءً في التاريخ الإسلامي؟ وكيف لنظام إسلامي أن يحافظ على الرحلة التنويرية التي خاضها المفكرون المصريون قُرابة قرن؟ وكيف له أن يعمل على إحياء حركات تجديد الفكر الديني حتى لا تظل الدوجماطيقية هي سمة الفكر بصفة عامة؟

إن التجربة السياسية الإسلامية المعاصرة التي أطلّت بظلالها بعد ثورة سلّميّة عارمة لا بُدّ لها أن تؤكّد محلياً وإقليمياً وعالمياً أنها جديرة بحكم مصر، وأن مصر التي تراجعت بحُكم قسَل نظامها وحكوماته المتعاقبة بآلياتها الرديئة لا بُدّ من استنهاضها ليتسق تاريخها مع ذاته؛ لأن التّوَعُّكات لا تدوم طويلاً ما دام وراءها دافعية صادقة وإيمان ثابت بالحق الكوني دون إغفال للأُسس الأيديولوجية للنهضة والحدّاثَة دون الوقوف على الصغائر والهناث، إذ إن القناعة بالإرادة والقوة المستقبلية تستدعي انتهاج سياسات إصلاحية جَسُورة تعصم مصر من الزّجّ بها في محيط الهوان والشماتة بعد المحاولات الدّوُوبة في

جعل الاستجداء أحد مصادر الدخل القومي!! وليضع النظام مَلَحَمَة التاريخ أمامه وليس وراءه باعتبارها تاريخًا، وذلك ليقدم لنفسه من شواهد أكثرها بروزًا ووضوحًا؛ وهو أن الحضارة الإسلامية حين أغفلت العلم وانغلقت على ذاتها قد خرجت من حلبة التدافع الإنساني بعدما سجّلت بصماتها العريضة، لكنها أسقطت قوانين الواقع ومعطياته المتغيرة، فظل عالمنا العربي شوطًا طويلاً في أقصى الطرف من الآخر الذي احتلّ البؤرة.

النظام السوري والطَّوْطَمِيَّة السياسية

لا يزال النظام السوري يُخَلِّقُ بخياله الدموى في آفاق مغلقة، ولا يزال تخيُّم على عقله ضبابية مقدَّسة تُهيئ له نشوة البقاء وتجدد لديه أساطير الخلود؛ بل لا يزال يستلهم ملاحم العَبَث أُملاً في أن تجدد فيه طاقة جوفاء تسوِّل له أنه الأقوى والأحقَّ والأولى بإبادة شعب وحكمه في آن، وهي أفكار تجعله يستعيد عصور البدائية والبربرية، ويلفظ حركة المد التاريخي وكل مُعطيات الحضارة، ويترأ من آليات العقل المعاصر، ويكفر بأهلية تيارات الوعي التي تفتَّت عن ابتكار أعمق الاستراتيجيات وأحدث نظريات المواجهة والمراوغة أيضاً.

وحين يتجه العقل السياسي لأى نظام نحو إغفال تلك التجارب الحيوية للشعوب في العصف بالأنظمة -بكل ظروفها وميكانيزماتها ومدى التشابه والتضاد معها- لا بُدَّ حتماً أن تتغير مواقفه واتجاهاته وطرائق معالجة الأزمات والاحتدامات الحادة، لكن حين يحتكم إلى حماقة ويجعل من الجهل قاضياً تلُوح نُذُر النهاية باحتضار الأنظمة وسُمو رُوح الشعوب متحللة من جولات القهر والقمع.

ولعلَّ النظام السوري قد قدَّم للعالم حالة استثنائية في الشذوذ السياسي، لا سيَّما والعالم العربي يَنعم بأنفاس الحرية المنقوصة لكنها الحرية والديمقراطية القاصرة... لكنها الديمقراطية في أولى أبجدياتها، والحرية بكل ما تزخر به من معانٍ ممتدة تدفع الشعوب نحو اجتياز أطوار تاريخية جديدة لا ترتدُّ بها للوراء قط؛ لأنها أيقظت داخلها اعترافاً مقيتاً بمدى التفريط والتهاون مع تلك الأنظمة المستبدَّة التي كان العوار السياسي هو بوصلتها الثابتة. لكن ماذا يريد النظام السوري وماذا يراد له؟!

إن المذابح وأنهار الدم كافة ليست إلا ثمناً بخساً لحركات التمرد والعصيان، وإن استمراريته ليست إلا تحقيقاً للمصالح القومية، وإن جبهات المعارضة ليست إلا تلك الفئة الضالة الباغية المنشقة على الإجماع، بل إن وجوده مرتبط بشكل وثيق بعدم مَحْو سوريا من قاموس التاريخ وأطلس الجغرافيا، وكذلك فإن استراتيجية المستقبل هي رهن ببقائه، وإذا أراد السوريون أن يستعيدوا كرامتهم السياسية فعليهم الاستِمْسَاك برأس نظامهم باعتباره القدوة والأسوة التي تَدْرَأ عنهم شرور الساحة الدولية وما يكتنفها من مزالق الخطر. ومن ثَمَّ فإن الشرعية الثورية توجب -أول ما توجب- إقصاءه ومحاكمته واستعداد الدول المناصرة لأشلاء نظامه وسيادة الحكم الديمقراطي بإقرار حقوق الإنسان

التي استُبيحت إلى درجات غير متصورة، وترسيخ قيم العدالة، وسد ذرائع الديكتاتورية كافة في أبسط وأشد مظاهرها فتكًا. والنظام السوري في كل ذلك وقبّله يرى أنه يمثل لشعبه طوطمًا سياسيًا يرتبط معه بعلاقة قوية متينة قد تصل إلى حد الاعتقاد المطلق بأنه ينحدر من أصلابه، وأن تَبَنَّى اسمه نوع من فرض العين؛ ذلك أنه يحميه من ذاته ومن الأخطار والشدائد المُحدقة به مقابل عدم العدوان عليه وتحريم قتله، ومن ثمّ يلزم تبجيله واحترامه كـ"تابو"، وإذا كانت الطُوطميّة قد عُرِفَت في العصور القديمة لدى أغلب المجتمعات البشرية فإن النظام السوري يحاول في لحظاته المشثومة هذه تجديدها واستحداثها وبعثها؛ باعتباره رمزًا ونموذجًا للأبوة السياسية المُلهمة ذات الأيديولوجية الساعية دائمًا نحو تبرير أهدافها وضرورات وجودها حتى لو اصطدمت تلك الضرورات بأهم المرتكزات الحيوية للأبناء، بل حتى لو أدت إلى حتميات إبادةها!!

وبناءً على ما سبق فالتساؤلات المطروحة هي: هل يفكر النظام السوري بأحلامه الطوباوية -وبعد شوط من المراهنات الحادة- في إخماد الثورة الشعبية التي فضحت نواياه وكشفت للعالم كغيرها عن سياق تخلف الأنظمة في المحيط العربي؟ وهل تغفر الشعوب للأنظمة خطاياها وجرائمها؟ وما جدوى الإبقاء على تلك الأنظمة؟ وهل يحمل النظام السوري صُكوك الغفران ليمنحه شعبه فُرصًا أخرى؟ وهل فشلت الثورات في كل من تونس ومصر وليبيا واليمن حتى ينتظر النظام ويطمئن لفشلها في سوريا؟ وإلّا يعتصم هذا النظام ببعض دول المعسكر الدولي بينما المصالح الفوضوية تتغير أنيًا فيكون التوجه المضاد إيذانًا بسقوطه؟ بل كيف لنظام أن يكون باحثًا دؤوبًا عن مشكلات للحلول؟؟! ولعلّ النظام السوري -ومنذ إرهابات الثورة السورية- يجسّد مقولة "جورج أوريل" من أننا جميعًا لدينا القدرة على تصديق أمور نعلم أنها كاذبة، ثم عندما يثبت خطأنا في النهاية نقوم بوقاحة بلىّ الحقائق، لكن أحدث الاستراتيجيات وأقدمها تؤكّد أنه لا قيمة للإسراع بالخطى إذا كنت تعدّو على الطريق الخطأ.

الثورات المضادة وعشق السيادة

كيف للعالم الغربي أن يُقيّم أطراف المعادلة المتناقضة المَتمخِرة بين ادعائه نشر الديمقراطية وإقرار حقوق الإنسان وسيادة الحريات، والإبقاء على مصالحه الذاتية في الشرق العربي والإطاحة بالأنظمة الحليفة وإشعال الثورات المضادة؟ وهل كان يمكن للعالم الغربي إشعال ثورات الربيع العربي دون أن تتوافر لهذه الثورات شروطها ومناخها ودوافعها؟ وهل شجّع الغرب مسبقاً على بقاء تلك الأنظمة بقاءً يمثّل استفزازاً للشعوب بما يكون عنصراً فاعلاً في تحريك الثورات؟ وهل استنفدت تلك الأنظمة رصيدها السياسى والاستراتيجى لدى الغرب بحيث اتّجّهت إرادته إلى زرع أنظمة جديدة تكون محقّقة لأهدافه المرحلية فيقوم بدور المحرض الثورى؟ وهل كانت الثورات العربية ذريعة للتدخل الغربى فى المقدرات العربية رغم أنها لم تتلقّ إلا الدعم المعنوى الهش وليست الدافعية الفاعلة لتكليل أهدافها؟ وهل كانت الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية العربية موازية لضجيج هذه الثورات؟ وهل أدخلت الثورات العربية شعوبها أفقاً تاريخياً جديداً أم مثّلت مرحلة جديدة من التاريخ؟ وهل يمكن أن تحقّق نقلة متفرّدة لدورة حضارية؟ وهل تردع الثورات العربية مستقبلاً تلك الأنظمة الغربية عن ممارسات الابتزاز السياسى والاستراتيجى؟ وهل كانت الثورات المضادة داخل الثورات العربية فعلاً غربياً بفاعل شرقى؟

ولعلّ فضيلة الثورات العربية على الساحة الدولية أنها تُعَدّ كاشفة لما يُموج به عالمنا من شموخ الأنظمة الديكتاتورية التى تكرّس دائماً ملاحم الظلم الإنسانى على تعدّد صورته ومستوياته، وتتخذ القمع فكراً ومنهجاً، ومن ثمّ كانت هذه الثورات التى اندلعت فى العالم الثالث تمثّل استفزازاً حياً صارخاً لتلك الشعوب التى تعيش تحت وطأة التقدم والحدّات بينما تُعانى رُوحها المكبوتة مشكلات تتعاضّم لحظياً حين تصير حرياتنا هى الثمن الفادح الذى تقدّمه قرباناً لتلك الأنظمة.

ولقد عبّر عن تفصيلات ذلك "جيفرى ساكس" أحد أباطرة الاقتصاد فى العالم خلال إطلالته على الثورات الشعبية المتفجرة فى العالم الغربى عبر كتابه الشائق "من القاهرة إلى وول ستريت... أصوات من الربيع العالمى" الذى كانت له أصداء دولية مدوّية فى استعراضه للقواسم المشتركة للمشكلات الحياتية للإنسان المعاصر، ولقد أشار إلى أن إجماع الثوار فى غلبة عالمية قد أفرزَ تشهيراً بهشاشة الديمقراطية وغياب العدالة

الاقتصادية، واستياءً مريراً من أجندة الأنظمة الاستبدادية التي برَعَتْ في تقنين آليات التخريب وتشديد كيانات عديدة ترعى الفساد وتحميه، رغم ما مثله العامل الديموجرافي من زيادة الضغوط على تلك الأنظمة، لذلك فقد توحّدت التظاهرات العالمية على ضرورات حيوية تنحصر في إلغاءات عدّة؛ مثل: التفاوت الضخم في توزيع الثروة وعصمة الأثرياء من حكم القانون وفساد الحكومات وانهيار بُنية الخدمات، ويتفق كل ذلك مع رؤية الاقتصادي الأشهر (جوزيف ستيجليتز) القائلة بأن العالم المعاصر -مع الفارق في الظروف النوعية للدول- ينتفض في وجه الظلم والأخطاء القاتلة للحكومات والجرائم البشعة للأنظمة، وأن الثورات في شرق العالم وغربه إنما جاءت كصِيحة إنقاذ؛ فهي حصاد صمت متكاثف أعلن نُذُر النهاية حين شاخت الأنظمة فكراً عن قراءة مفردات الواقع واستلهاهم دلالتها.

ولعلّ الثورات العربية أيضاً قد وَضَعَت العالم الغربي في مأزق تاريخي يتمثل في أبعاد عدّة يتصدرها تلك الكيفية الخاصة التي يتعامل بها مع هذه الثورات؛ من ضرورة إعادة صياغة وهيكلية بما يتّسق والاستراتيجية الكبرى، والبُعد الآخر هو هل أحدثت هذه الثورات تغييراً بارزاً في بنية الوعي العربي بما يَحُول دون إنفاذ المخططات السياسية التي تُلحّ على العقل الغربي منذ أمد متحيّنة لحظة بدء تفتيت الكتلة العربية حسبما تسوق نظريات ورؤى المؤرخ "برنارد لويس" المتجهة نحو التقسيم وتجديد الخرائط، وهو ما يقضى بتفكيك مصر إلى دُوِيّلات تبدأ بسيناء وشرق الدلتا، والدولة النصرانية وعاصمتها الإسكندرية، ودولة النوبة المتكاملة، ومصر الإسلامية وعاصمتها القاهرة، وكذلك يكون السودان؛ فمن دويلة النوبة ودُوِيّلة الشمال السوداني الإسلامية إلى دُوِيّلة الجنوب السوداني المسيحية ودُوِيّلة دارفور.

أما دول الشمال الأفريقي فإن مشروع "لويس" يرمى إلى تفكيك ليبيا والجزائر والمغرب بهدف إقامة دُوِيّلة البربر، ودويلة البوليساريو، ودويلات المغرب والجزائر وتونس وليبيا. أما بالنسبة لشبه الجزيرة العربية ودول الخليج فمشروع "لويس" يُحَتِّم إلغاء دول الكويت وقطر والبحرين وسلطنة عمان واليمن والإمارات العربية المتحدة من الخريطة، بل محو وجودها الدستوري والدولي؛ بحيث تضم شبه الجزيرة والخليج ثلاث دُوِيّلات فقط هي دُوِيّلة الأحساء الشيعية، ودُوِيّلة نجد السنية، ودُوِيّلة الحجاز السنية، أما فيما يتعلق بسوريا -حسب مشروع "برنارد لويس" أيضاً- فهناك حتميات نحو تقسيمها إلى دولة علوية شيعية، ودولة سنية في حلب، ودولة سنية حول دمشق، ودولة الدُرُوز في الجولان ولبنان، أما عن لبنان ففي رؤية "لويس" أنه يستلزم التفتيت

إلى ثمانية كانتونات عرقية ومذهبية هي دُوَيْلة سُنيّة ، ودُوَيْلة مارونية، ودُوَيْلة سهل البقاع، وكانتون فلسطيني حول صيدا، وكانتون في الجنوب للمسيحيين، ودُوَيْلة دُرُزيّة، وكانتون مسيحي جنوبي خاضع للنفوذ الإسرائيلي. ويبقى الأردن الذي يَقْضِي المشروع بتفتيته وتحويله إلى دولة فلسطينية.

وهناك نماذج عديدة لهذه المخططات، كان أبرزها أيضًا بروتوكول الخبير الإسرائيلي "عوديه نيون" وكذلك دراسة "حدود الدم" التي أصَّلَهَا "رالف بيترز" رئيس جهاز الاستخبارات الأمريكية، إلى غير ذلك من المخططات المتَّصلة مع المد الزمني، والتي لا تجد أي تَصَدُّ لها أو تجد تصديات واهنة لا يمكن بحال أن تصمد إزاء شَذَرَات منها.

ولعلّ فكرة إحداث الثورات المضادة لدى الغرب تعكس نظريات التحريض من الداخل، وتعتمد في قوامها على مدى الرضا عن الأنظمة المتآمرة وما تمثّله هذه الأنظمة من مكاسب استراتيجية ورهانات مستقبلية يصعب التفريط فيها إلا حين يسمح الظرف التاريخي بالاستعاضة عنها بذلك البديل الأمثل، لكن -وفي كل الأحوال- لا يسعى الغرب مطلقًا إلا من أجل مآربه وغاياته ومصالحه القومية التي يُراد لها أن تتحقّق ولو بعد قرون طوال.

لكن تَكْمُن إشكالية الثورات المضادة على صعيد العالم العربي في مدى تشدُّق أنظمتها بالسلطة وعِشْق السيادة الأبدية، حتى لو كانت ضد المصالح القومية كافة، بل حتى لو كان المقابل هو إشعال الأوطان والتسيّد على تلال الخراب؛ أملًا في العودة للفردوس المفقود، وكأن الولاء لأمريكا أخطر كثيرًا من معادتها كما قال "كيسنجر"، بينما تَظَل ذاكرة الشعوب يَقِظَة مؤرّقة حتى لو أدركتْها غفوة عابرة فإنها تظل تراودها أحلام التاريخ؛ لأنها تستحضر وتتمثل دائمًا ذلك المعنى الكامن من أن الثورات هي قتال حادّ حتى الموت بين الماضي والمستقبل كما قال "فيدل كاسترو".

الأقصى... قضية الماضي وما بعد المستقبل

الأقصى بين مشروع "زاموش" ونظرية "ميديديف"

لا تألو الدولة اليهودية جهدًا في تحريك مشاعر الاستفزاز والتحدّي والثورة لدى الشعوب العربية والإسلامية، ليس على صعيد المد الاستيطاني أو طوفان أنهار الدم فحسب؛ وإنما أيضًا على صعيد انتهاك المقدسات الدينية في محاولة لهدمها أو تدميرها؛ فهي تنطلق في أشكال خفية وواضحة صارخة وخافتة، لكنها تحمّل في ذاتها دأبًا وطاقة لا يفلّها شيء ولا يثنيها أو يردّها مبدأ أو قيمة أو معنى عن إثارة الكوامن والحساسيات؛ إذ تعتقد أنها سائرة -ولو بخطى حثيثة- نحو الهدف القديم!!

فما إن تتلاشى -لحظيًا- تلك الجولات الصراعية حول الأقصى حتى تتجلى بشكل أكثر ضراوة وجِدّة؛ فما هو ما يُسمّونه بالمشروع الأعظم أو مشروع "يورام زاموش" الذي يحمل في طياته كل معالم الطابع التهودي للقدس بتفعيله نحو إعداد رسوم وخرائط ومجسمات لإقامة كنيس يهودي مقابل الأقصى كذريعة للاشتباك الدائم. ولعلّ كل الدلالات تشير إلى أن إقامة الكنيس هو حدث جَلَل يمثّل فارقًا نوعيًا في خِصَمّ الاعتداءات والاقتحامات للأقصى؛ إذ إنه يمثّل بالطبع الفعل المضاد في التوقيت الاستراتيجي، وأنه قد جاء تكميلًا لما سبقه من محاولات تمهيدية تمثّلت في العديد من الحفريات التي امتدّت لمختلف جهات الأقصى، وكان أخطرهما على الإطلاق ما سُمّي بطريق "الهيرودياتي".

وبناءً على ذلك هل تحتشد الكيانات العربية والإسلامية للتواجه مع ذلك المشروع الكارثي؟؟ وبأى حمية وبأى أدوات فاعلة؟ وبعد كل ذلك الزمن الماضي بل وبعد كم الاعتداءات المتوالية؟ بل وبعد أن بلغت القضية مدى متقدّم ينبغي الوصول خلاله للحظة الحسم التاريخي؟ وما قيمة الاعتداد بقرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن الناصّة على عدم شرعية إحداث أي تغييرات أو إجراءات إدارية تتعلق بالقدس؟ ولماذا لم يكن هناك إصرار أو حتى مطالبة من الكيانات العربية والإسلامية لليونسكو بمشروع قانون لحماية آثار القدس؟ ولماذا لم تقم اليونسكو -حتى تلك اللحظة- باستحداث مشروع توثيقى للأراضي الفلسطينية حماية لهويّتها العربية والإسلامية والمسيحية؟

إن العالم العربي والإسلامي أحوج ما يكون إلى أن يتَّمَثَّل في سياسته الخارجية -لا سيَّما المماسَّة بذاتيته وجذور هويته وتاريخه وجغرافيته فضلاً عن عقائده ومُقدَّساته- بعضاً ممَّا يُسمَّى بنظرية "ميدفيديف"، والتي يمكن أن يستلهمها العالم الإسلامي تجاه قضية الأقصى وغيرها بعد تطويعها بما يتسق ومصالح اللحظة الحاضرة، بحيث تكون مستقبلاً ضمن ثوابت الأجندة العربية والإسلامية؛ وذلك بأولوية مبادئ وأُسُس القانون الدولي المحدَّدة لطبيعة العلاقات بين الشعوب، وأن كل تجاوز من قِبَل الآخر يحكم مستقبلات العلاقة بالطابع الصراعى، وأن مباحثات السلام يجب ألاَّ تنبنى إلا على مفردات هذا القانون، ثم تأتي سيادة الرفض المطلق والمرتبطة بآليات التفعيل لأن يهادن القطب الأوحى أحد أطراف الصراع عصفاً بمعطيات ذلك القانون ومعها قرارات الأمم المتحدة، وذلك إضافة إلى ضرورة تأكيد أن حياة وكرامة المواطن العربي لها كل الأولوية، وأنه لا تفريط ولا تهاؤن، وضرورة اعتماد صفة العدوان بالعدوان كمبدأ حيائى له من المشروعية التاريخية ما يدفع للاحتجاج به لا عليه.

إن إنصاف قضية الأقصى بوضعيتها الكبرى يجب أن يعتَمِد -أول ما يعتمد- على التكنيك والاستراتيجية وآليات التفاوض الماهر والحدق الدبلوماسى وتجاوُب عِبَث الأهواء وتقرير لغة التمنى واستخدام مطية الانتظار حتى يحرر الأقصى ذاته أو أن تسقط الذات الآثمة البغيضة تلقائياً، فكل تلك الحلول هى حلول لم يقدِّمها التاريخ ولن يَطْرَحها المستقبل!!

تحديث العيث حول الأقصى وجدليات نظرية "كيسنجر"

لن تهدأ نوبات الفجور السياسى، ولن تنزوى نزعَات العَطْرَسَة، بل لن تزول جذور السادية القابعة في أصلاب الدولة العبرية، تلك التى شكَّلت خارطة جديدة للتاريخ الدموى لدى كل الكيانات المارقة والمنفلتة من أى عرف أو قيمة أو مبدأ أو نظرية أو معيار، والمستندة دائماً إلى منطق القبح الإنسانى فى أبدع تجلياته!!

ولقد لاحت مجدداً فكرة الشروع فى اقتحام الأقصى لدى جماعات من المتطرفين الذين عاثوا فساداً فى جنباته فى مسيرات استفزازية متوالية متخذة من باحات المسجد مَرْتَعاً لاحتساء الخمر وتفجير النكات والتَّنْذُر بالمَسَاخِر، وذلك ما بين سطح المَصَلَّى المَرْوَانِيّ والجامع القبلى، ومُتَّخِذَةً أيضاً ممَّا يُسَمَّى بعيد نزول التوراة التلمودى ذريعة كبرى نحو ممارسات فَجَّة من التدافع والارتطام والعنف الذى اسْتَمْرَأَتْهُ الشخصية اليهودية طيلة تاريخها حتى صار ترياقاً دائماً تلجأ إليه بين آن وآن كلما عَنَّتْ لها تلك العِلَّة المتأصلة!! ولا يُعَدُّ ذلك كُلُّهُ أو بعضه ممثلاً إلا لجولة من جولات الصراع على إبادة الأقصى وجعله ذكرى مَقِيَّتَةٍ تُراود أطراف العقل الإسلامى الذى لم يَسْتَقْوِ بتاريخه الفائن وقدراته الفائقة فى رسم استراتيجية تُعَصِّمه من زَلَّات المَآزِق الحضارية... استراتيجية يستعيد بها تألُّقه فى رَدْع الخصومات الدينية والتاريخية، وتُكوِّن قَوَّامَةً عتيدة للشخصية الإسلامية المعاصرة.

وإذا كان الأفق السياسى الأمريكى قد أُنتِج الآن نظرية باهتة قد عرفت باسم المثالية النفعية، والتى أفرزتها قَرِيحَة "هنرى كيسنجر" وقامت فى بنائها على تساؤل حيوى جوهره: هل على الولايات المتحدة الأمريكية حتمية التدخل العسكرى حمايةً للديمقراطية وحقوق الإنسان أم أن هناك ضرورة ما نحو قَصْر ذلك التدخل لحماية مصالحها الخاصة؟ والمعنى الكامن هو أن القِيم الأمريكية إنما تَفْرِض تقدير المعاناة الإنسانية بعمق لكن المبدأ العام يحثُّم عدم التدخل العسكرى إلا إذا كانت المصالح القومية الأمريكية على المحك.

وإذا ما أُخِذَتْ هذه النظرية المعاصرة مَأْخَذ الجِد والبحث فإنها تَسْقُط سقوطاً مُدَوِّياً؛ إذ متى كان التدخل العسكرى الأمريكى فى شئون دول العالم -والمتجاوز تاريخياً

لقرن وعقدين، والمتجاوز في المعنى لأحقاب وأحقاب- حمايةً للديمقراطية وحقوق الإنسان؟ وهل حماية الديمقراطية تقتضى حَثْمِيَّةَ الإبادة؟ وهل إقرار حقوق الإنسان يَسْتَلْزِمُ تَدْخُلًا عسكريًا من الخارج؟ وحتى لو صح ذلك فإنه يحمل في ذاته إدانة تاريخية بالنسبة للشعب الفلسطيني الذي لم يَسْتَظِلْ لحظةً بسحابة واحدة من تلك الديمقراطية البلهاء أو يعايش حقًا واحدًا يمنحه مشروعية الحياة، وعلى الصعيد الآخر تجوب النظرية أفقًا آخر حول قصر التدخل العسكري على حماية المصالح القومية، فإذا كانت إسرائيل هي الشوكة الحادة المدعومة أمريكيًا-بل هي الدولة المتفردة في تعريض المصالح الأمريكية للخطر الداهم- فأين موقع التدخل العسكري في القضية إلا أنها الاستثناء العاصف بالنظرية المعاصرة بل وبأى من المعايير والمحددات السياسية على إطلاقها والشواهد التاريخية ثمَّثل تدليلاً صارماً على ذلك؟!!!

ولعلَّ الحالة الفلسطينية تجسّد الإدانة الأبدية للسياسة الأمريكية الحديثة والمعاصرة، وتحجبها عن تصدير نظريات ورؤى سياسية مغلوبة ومغرضة، ومن ثمَّ فهي لا تحظى بأدنى درجات الاحترام والوقار العلمى، بل إنها تؤكّد دومًا ذلك التراجع عن الدور الحيوى المتوجّب على دولة تزعم السيادة المطلقة واحتضان القضايا الإنسانية وعصمة الشعوب من الهوان.

لكن النقطة الفاصلة التى لا بُدَّ أن تَسْتَوْقِفْنَا هِى: كيف لإسرائيل أن تجدد هجماتها على المسجد الأقصى فى ظل فَوْرَةِ المَدِّ الثورى العربى؟ ألا يُعْتَبَرُ هذا المَدُّ تحوُّلاً تاريخياً له دلالات عديدة؟ ألم تَقْتَحِمْهُ الشكوك باستيقاظ المارد العربى القديم؟ وكيف لها أن تستنكر الزحف نحو القدس فى إطار ممارساتها الهوجاء؟ ألا يجتاح الرعب إسرائيل بعد زوال الأنظمة الموالية وتولّى الشعوب قيادة ذاتها وهو ما يعنى أنه لا تفريط ولا إفراط؟ أليس الربيع العربى يقابله فى هذه اللحظة التاريخية خريف إسرائيلى؟ وكيف يمكن لإسرائيل إقامة معادلة موضوعية بين ترسانتها النووية والقناعات الأصيلة للشعوب العربية الثائرة؟ أليس مطروحاً لدى الساحة الإسرائيلية أن الحروب الدينية بسبب الأقصى أو غيره يمكن أن تكون أشدَّ فَتْكَاً وأكثر ضراوة من تلك الحروب القائمة على ابتزاز الحقوق؟ ألا يتراجع العقل الإسرائيلى عن إيمانه الشامخ بفلسفة القوة؟ ألا يَعْتَدُّ بأن فكرة إفناء الآخر تحمل فى ثناياها إفناء للذات؟ وكيف لمنظومة هذا العقل إحداث تغيير ذاتى إيجابى يُحَرِّكُهَا نحو أن تكون ذات طابع قومى آخر؟ ألا تَلْفِظُ الأيديولوجية الصهيونية أنفاسها وسط الزخم المعرفى المتلاحق لحظياً؟ إن سؤال الأسئلة التى تبثه دائماً الأكاديميات السياسية ومراكز البحوث الاستراتيجية هو: ماذا تريد إسرائيل؟!

إن الصيحات اليهودية المنصفة من "مايكل والتزر"، و"يوري أفنيري"، و"تشوميسكي"، و"جدعون ليفي"، و"عقيبا الدار"، و"توماس هيلين"، ومؤخرًا "راي أبيل"، وغيرهم كثير لن تذهب أدراج الرياح، بل إنها ستظل تؤرق الضمير العالمي أمدًا غير طويل؛ لأن الأفكار العاقلة تظل ذات قدرة هائلة على الاحتواء والسيطرة والفاعلية التي تتضاءل أمامها تلك القوى المخترقة المتهاولية والصائرة بالضرورة نحو منعطفات العدم كما تقرّر حركة التاريخ.

جيوبوليتكا "الأقصى" وكيمياء العقل الإسلامى

تُرى لماذا لم يَسْتَطِعِ العقل الإسلامى أن يبلور كينونته المعاصرة فى إطار يستوعب اللحظة الحضارية؟ وتُرى أيضًا لماذا استبدل غث القضايا بسمينها؟ وكيف يستأصل علّاته ويجدد خلاياه منطلقًا نحو آفاق الوجود الفعلى المؤثّر؟ وما البرمجة الفكرية الحقّة التى ينبغى أن تمثّل استراتيجيّة الوعي الخلاق القائد بالضرورة لنتائج إبداعية تستنهض الواقع عاملة على إحيائه وتألقه؟ وهل يجب أن تتبدل مفردات هذا العقل ويتغير منطقُه بعامة أم تتغير طبيعة هذه المفردات ليسلك العقل سبيلاً آخر بعد أن ضاقت عليه ذاته؟ وهل يستشعر هذا العقل عمق مأساته ومدى استفحالها بما يمثّل الدعوة الصريحة نحو تقييم وضعيته؟

لعلّ من أولويات القضايا التى يتعرّضُ ذلك العقل فى معالجتها هى قضية الأقصى ذات التعرّجات والتحوّلات المنصبة فى خط ثابت؛ ففى هذا الطور نراه وقد قدّم استراتيجية للتدافع مع الذات وليس للتواجه مع الآخر الذى هو محور الإشكالية فى امتداداتها التاريخية والمستقبلية. وبمعنى آخر لم يَسْتَغْرِضْ تكتيكات ذهنية يمكن أن تعصمه من مآزق ذلك الآخر المتجبرّ الذى لا يهدأ دون أن يحيك خدعة أو مؤامرة أو فتنة يستفزّ بها ذلك العقل الرتيب.

ويتطابق ذلك مع آخر الأمثلة تجسيدًا وإشارة، وهى تلك الانتهاكات الآنية الصارخة فى محاولة مستميتة لاقتحام الأقصى مُجدّدًا، وتنفيذ مخطط لولبى لبناء مبنى ضخم فى ساحة البراق يُطلق عليه اسم "بيت هليباه" ليستوعب نحو ثمانية ملايين سائح، وقد اعتُمِدَتْ آليات كثيرة تمهيدًا لإقامة ذلك الصرح، منها: تسخير الكتيبة الإعلامية والدعائية لنشر صور مروّعة للمسجد وقد أُزيلَتْ منه قُبّة الصخرة، وتخصيص كاميرات للمراقبة داخل باب المغاربة ترصد كل مُصلٍّ، ذلك بجانب إغلاق أبوابه كاملة بالسلاسل الحديدية على من فيه من المُصلّين.

وانطلاقًا من ذلك فقد طُرِحَتْ خارطة طريق ليستبصر بها الساسة العرب ويعتبروها استراتيجية الخلاص ويلفظوا منطق التنديد والشجب والمناشدة، وقد تبلورت نقاط هذه الاستراتيجية فى ضرورة الوقف الفورى لقرار الحكومة الإسرائيلية بضم نحو مائة وخمسين موقعًا أثريًا فلسطينيًا لقائمة الآثار اليهودية، وسد جميع الأنفاق أسفل الأقصى،

مع الوقف الفوري أيضًا لكل أعمال الحفر والهدم للمباني والمنازل الأثرية بالقدس، والسماح للبعثات الآتية من الدول العربية والإسلامية بترميم كل ما خُلِفَتْهُ أعمال الحفر من هدم وتخريب بالأقصى وإدخاله مرة أخرى ضمن قائمة التراث الحضاري العالمي بعد شطبه آنفًا، إضافة إلى حتمية إرسال لجان متخصصة من علماء الآثار بالدول العربية والإسلامية للوقوف على الوضع الحالي للأقصى، كما يجدر رصد كل الآثار الفلسطينية التي تأثرت أو دُمِّرت بفعل الجدار العازل، وتقديم تقارير بكل ذلك للمنظمات العربية الإسلامية والدولية المهتمة بالتراث، مع وَضْع سُبُل الحماية وكيفية تنفيذها.

كما تحتوي تلك الاستراتيجية على عدد من المحاور الأخرى، يتصدّرها مراجعة كل القرارات الدولية لا سيّما قرارات اليونسكو المتعلقة بحماية التراث، والتي تُخَالِفُها إسرائيل متحدّية المجتمع الدولي، واتخاذ الإجراءات القانونية عن طريق اتحاد المحامين العرب والمنظمات الحقوقية، وكذلك هناك ضرورة مُلِحَّة نحو إنشاء صندوق خاص لحماية وترميم الآثار الفلسطينية يكون مُنَاوِثًا للصناديق الإسرائيلية التي تموّل أعمال الحفر والتخريب في الأقصى. ويبقى آخر تلك المحاور متضمنة لتوثيق عروبة القدس؛ بإنشاء مركز علمي خاص بجامعة الدول يحوى الكتب والوثائق والدراسات الخاصة بالقدس كافة بجانب الوثائق الخاصة باجتماعات لجنة التراث العالمي سنويًا وتبادلها عربيًا وإسلاميًا.

تلك هي بنود استراتيجية الإنقاذ المطروحة على الساحة العربية والإسلامية، والتي تتبلّور معطياتها في خطوات كان يجب أن نكون قد فرغنا منها، لا سيّما وقد تجاوز عمر القضية عقودًا طويلة، ومن ثمّ هل تمثّل كل محاور هذه الاستراتيجية جبهة رَدْع أو تَكُون ضامنة لعدم تكرار الاعتداءات والانتهاكات مستقبلاً؟ وما شأن كل ذلك بدحض المزاعم المدعومة بالقوى العسكرية والنووية التي تتبدّل معها خرائط الحقوق وقيم الوجود بصكوك الخطرسة والكينونة الزائفة؟

إن القراءة الصحيحة لمفردات القضية كانت تقتضى وتستوجب استخدام لغة الواقع بحيثياتها المتعددة وليس اللغة الافتراضية المثالية التي تفتقر إلى وجود آليات تُعَدُّ محقّقة للأهداف المرجوة؛ فاللحظة المعاصرة لها ظروفها وشرطياتها بل قوانينها التي لم تُغْفَلْ أبدًا أن الأقصى هو أكثر الأماكن في العالم شهودًا لتحولات جيوبولوتيكية؛ نظرًا لقوة وضعف واحدة من الدول المجاورة، وهو ما كان مبررًا للقتال من أجل التوسّع والانتهاك وتغيير الجغرافيا. وإذا كانت دائرة الحضارة العربية الإسلامية كما يقول "أحمد صدقي الدجاني" هي واحدة من ثمان دوائر حضارية، فإن الحلقة المركزية في دائرتها

الحضارية هي جزء من الوطن العربي في جناحه الشرقي، وفلسطين والقدس في بؤرتها، وتشغل هذه الدائرة قلب قارات آسيا وإفريقيا وأوروبا، وتُجاور خمسًا من الدوائر الحضارية الأخرى، فالقضية في حاجة ماسّة إلى أن تتصدّر مائدة الحوار العالمي لِتَرى البُعْد الآخر فيها والترجمة السياسية والاستراتيجية لها على صعيد العقل الغربي، مع إعلاء شأنها بعمق التحالف العربي الإسلامي، والاستمساك بأُسُس المقاومة وجذور الإيمان المُطلَق بالحق، والقناعة الدافعة نحو الثقة بالذات في أسمى درجاتها.

وإذا كان العرب اليوم -في إطار دوائر التردّي والرجعية- يُوصَفون بأنهم أحجار صَمَاء فإن الحكمة القديمة تقول: إنه داخل الحجر الأصم ربما تَحْتَدِم ثورة عظيمة، وإن حَجْم الإنسان يزداد دائمًا كلما كانت الرياح أقوى.

تأزمات "الأقصى" والتصعيد لحرب دينية

هل يحتاج العالم في تلك الآونة إلى حرب جديدة؟ ألم يكف ما حصّته الإنسانية المعاصرة من جرّاء حروب أوْشَكَتْ أن تُطيح بمعاني اللحظة الحضارية النادرة؟ أمّا أنّ لهذه الإنسانية أن تتكلمس طريقها نحو السلم والأمن وتحتضن تلك القلّة المستضعفة وتعصمها من ويلات الإبادة المسلّطة على رقابها ومصائرهما؟ أم تُرى أن مجد الحضارة يتكيف مع مناخ الحروب الطاحنة؟ بل إلى أي مدى يمكن أن تنجح الاستراتيجية العسكرية في تطويق الصراعات الدينية واحتوائها؟ وهل اقترب العالم الإسلامي من بؤرة الحرب الدينية بدافع من تكرار انتهاك مقدساته؟ وهل أحدثت الانتهاكات الأخيرة للأقصى نوعاً من التعبئة النفسية القائمة على اجتراح سوابق التاريخ؟ أم أحدثت أصداء هادئة لا ترقى في مردودها إلى فلسفة الصمت والإخلاق إلى السكينة؟ وهل ستظل إسرائيل تعزف سيمفونية الخلود على الأوتار المُحرّمة؟

الحقيقة أن الحرب حينما تحرّكها منطلقات دينية فهي دائماً ما تعكس علاقة خاصة بين السياسي والديني، أو بين فن الممكن وفن المستحيل، بين المعادلات المحسوبة والانفلات الشعوري الجامح الذي تتضاءل أمامه أي تحسبات لموازين القوى ومعايير التكافؤ الاستراتيجي؛ فهذا الديني الممثل للهويّة العقائدية الروحية والنافذ إلى أغوار الذات ومنتهياتها حين يُستثار أو يُستنفر من الآخر فإنه يقود ولا شك إلى مآزق كبرى تتطلب عقوداً وعقوداً للتخلّل منها. وليس بالضرورة أن ذلك المشهد الأخير للاعتداء على الأقصى - في إطار بانوراما الحفريات - هو الموجّه بالضرورة إلى التحفيز والدافعية لحرب دينية؛ وإنما تاريخية الاعتداءات وتراكماتها المتجاوزة لنصف قرن - والتي كان أخطرها عملية حرق المسجد المنسوبة للمتطرف "مايكل روهان" والمسفرة عن حرق منبر "صلاح الدين" - ربما تكون هي المؤشّر نحو تلك الحرب المنتظرة.

والمتأمل في الأبعاد المتعددة لقضية الحفريات يجد أنها تسير وفق مخطط استراتيجي دقيق برزت تجلياته الآنية باختيار "باب المغاربة" كأحد أهم البوابات الخمسة عشرة المحيطة بالحرم القدسيّ من جهاته الأربعة باعتباره ينفذ إلى أسفل الحائط الغربي للأقصى، وهي بالأحرى منطقة البراق، ممّا يسهّل معه إيجاد فرصة

للتسلُّل اعتداءً على مسجد البراق في باحة الأقصى، واستكمالاً لذلك كَشَفَتْ مؤسسة الأقصى لإعمار المقدَّسات في آخر تقاريرها -وقُبِّل تلك الواقعة- أن بعض الجمعيات اليهودية قد قامت بحَفْرِ نَفَقٍ جديد تكون بدايته من أسفل منطقة "عين سلوان" متجهًا شمالاً وباتجاه السور الجنوبي للأقصى أو وصولاً إلى الزاوية الجنوبية الغربية منه أسفل مبنى المتحف الإسلامي. وعلى صعيد آخر -وبالتعاون مع سُلْطَة الآثار الإسرائيلية- قامت جمعية أخرى بحفريات في منطقة "حمام العين"، وهي على مَقَرِّبة من مدخل حائط البراق والجدار الغربي للأقصى، ممَّا أحدث تشققات وتصدُّعات في جدار الحرم القدسي تؤذِن ببدايات انهيار الجدار الجنوبي له. كل ذلك فضلاً عن النشاطات الممتدة للحركات الساعية نحو هدم الأقصى. وليس ذلك كله فيما يبدو إلا قسَمَات من استراتيجية تَهْوِيد القدس وطَمْس هُويَّتها الدينية والتطويح بعلامح تاريخها بما يسمح بتمرير هذه الاستراتيجية وإقرارها، بل سيادتها في المستقبل.

ورغم أن الثوابت التاريخية -على جُمْلتها- تؤكِّد أن القدس قد بُنِيَتْ منذ نحو ثلاثمائة عام قبل الميلاد، وكان أول سقوط لها منذ نحو تسعمائة عام، وظلَّت تحت وَطْأة الفرنجة قُرَابَة قرن وفي أيدي اليهود نحو ثمانية عقود بينما ظلت إسلامية نحو أربعة عشر قرنًا، فإن المزاعم التي تروِّج لها المخططات الكبرى تنحو باتجاه أن الأقصى قد بُنِيَ بحجارة الهيكل، وأن مسألة إحياء ذلك الهيكل تتطلب بالضرورة هدم الأقصى!! وفي ذلك تجاهلٌ مُطلَقٌ للتحقيقات الفاصلة التي أجرتها بريطانيا في ثلث القرن الماضي منتهية إلى أن حائط البراق هو ملكية خاصة للعالم الإسلامي، ولقد حظيت تلك النتيجة بتأييد آخر من اللجنة الدولية للمشكلة من عصبة الأمم. إضافة إلى عُرُوف مُطلَقٍ أيضًا عن الحقائق التاريخية التي توَصَّل إليها الأركيولوجي "ماتثيو دورف" بعد دراسات امتدَّت لأكثر من ربع قرن وأفاضت في التأكيد -وطبقًا للتحليلات الوثائقية- أنه لا يوجد أثر لما يسمَّى بـ"جبل الهيكل" تحت الأقصى، وما كان موجودًا بالفعل هيكل الملك الروماني "هيروودس". وكل ذلك تتلاقى نتائجه مع العديد من الدراسات والأبحاث غير ذات التوجهات السياسية والأيدولوجية التي تصدرها دراسة "جوزيف باتريخ".

إن قضية الصراع على الأقصى تُطَاوَل نقاشاتها عنان السماء، لكن الذي يستوقفها اليوم هو أنه حين يمكن اعتبار الرموز الدينية ضمن أوراق اللعبة السياسية والاستراتيجية فإن ذلك يمثِّل تَحَدِّيًا سافرًا لمُشاعِر الكبت المتفجرة داخليًا والمعتمدة في بُنْيَتها على أُمَاط العنف السياسي، كذلك فإنه يمثِّل استخفافًا فجًّا بالكينونة العربية

الإسلامية التي احتَمَلَتْ في الصراع الإسرائيلي ما يجعلها تميل نحو النزوع للدفاع عن المقدّس استبدالاً بالسياسي الذي خسرت أشواطه الطويلة، لكن ربما تكون هناك جولة عاصفة ترتبط بالصيحة التحذيرية التي أطلقها "فولتير" قائلاً: "إن الصراعات الدينية قد هَدَمَتْ من الكرة الأرضية أضعاف ما هَدَمَتْهُ الزلازل والبراكين".

يوميات "الأقصى" والرهان الاستراتيجي

لا إسرائيل بدون القدس، ولا قُدس بدون الهيكل، ولا هَيْكَل في وجود الأقصى... هكذا تحدّث "بن جوريون" منذ قرابة نصف قرن محدّدًا ذلك المسار الاستراتيجي للمُخطّط الصهيوني الذي تتوالى قفزاته بين طرفة عين وانتباهتها مسجلاً تفرّدًا تاريخيًا خاصًا لكل الدول المارقة والحليفة لصياغة المزاعم والادعاءات وتلفيق الأكاذيب واحتراف لي الحقائق وإبادتها، عملاً بذلك الميثاق الدموي القائل بأن الأكذوبة التي تُكرّرها عشر مرات تظل أكذوبة، لكن حين تُكرّرها ألف مرة تصبح حقيقة!! تلك هي الفلسفة الكامنة وراء كل فكرة ومسعى، والفاخرة لشهوات الاستحواذ والتسلّط، والدافعة دائماً نحو انتهاك المقدسات الإسلامية بالشكل الذي تتضاءل أمامه حتى معاني الاستفزاز، فلم يَكد العقل الإسلامي يتحسس طريقه نحو موقف فاعل أو غير فاعل إزاء عمليات ضم الحرم الإبراهيمي ومسجد بلال للتراث اليهودي إلا وتجددت محاولات إزهاقه ودخّره بذلك الاقتحام الفَجّ لساحات الأقصى تصعيداً لتلك الممارسات في اتجاه تفجير عاصف لكل معطيات الوجود العربي الإسلامي.

فخلال سُوَيَعَات اقتحمت القوات الإسرائيلية أبهاء الأقصى وساحاته مُغلقة أبوابه ومُطلقة الأعيرة والقنابل على حَشْد المُصلّين، وقد احتدمت المواجهات وامتدت إلى منطقة باب حطة واستُكملت بأن تجتمع المئات من تلك القوات على باب المغاربة مطوّقة المسجد -ومعه أيضاً مسجد قُبّة الصخرة- فكان حديث الرصاص والحجارة!!

ولقد انهالت التحليلات والتفاسير العربية الرسمية مُعلّنة ومُنذّدة بذلك الحدث، وكاشفة -في رؤيتها- عن هدفه الحقيقي المتمثل في إفشال وتدمير عملية السلام في الشرق الأوسط، ثم مالت نحو أنها قد توافقت مع اقتراب جولة المبعوث الأمريكي "ميتشل" بما يُحتم إرجاء هذه الجولة ويفتح السُّبُل نحو عدم جدواها، وهو ما يَحُول بالضرورة نحو استئناف مفاوضات السلام، ومنها من اتجه نحو أن تلك الممارسات لا يُستهدف من ورائها إلا إشعال الحروب الدينية في المنطقة، أما الرؤية الأمريكية فقد انحصرت في أن كل ذلك لا يَعدو إلا أن يكون مغامرة إسرائيلية ولا بُدَّ أن تتوقف، وذلك انطلاقاً من تلك الاعترافات التي سجّلتها السياسة الأمريكية مجدّداً من ضرورة استمرار الدعم الأبدى للأمن الإسرائيلي؛

إذ إنه الدرع الواقية للأمن الأمريكي من حِفْنة الأشرار المتمركزة في المنطقة العربية، والتي تمثل خطرًا استراتيجيًا على توجهات الأمن العالمى ذاته!!

لكن ألا يَسْتَوْقِفُ العقلُ العربي الإسلامي أن الدولة اليهودية كانت دائماً وستظل آخر المتحدثين عن السلام والمعنيين به، وأن سيادة مناخ السلام لم يكن يوماً قضيتها الأولى ولن يكون في لحظة ما؟ ألا يفكرُ عالمنا العربي في ما الذى يمكن أن يَدْفَعَ بتوجهات هذه الدولة نحو ترديد تراويل السلام وأناشيد الإخاء الإنسانى واستراتيجيتها العسكرية حاملة لمحاوَر مشروع تَوَسُّعِ استيطاني دأبت على انتشار بصماته في جنبات المنطقة العربية منذ عقود؟ ولمَ لم يَخْطُرْ لنا أن إقامة جسور السلام مع الدولة اليهودية يمكن أن يكون بالنسبة لها أخطر من الحرب؛ إذ إنه يمثّل العقبة الفعلية نحو استكمال أطياف الحلم التاريخي؟ وما اللغة التفاوضية الجديدة التى يمكن الركون إليها وتؤدي في الآن ذاته إلى استجابة -ولو نِسْبِيَّة- من قِبَل الدولة اليهودية في استرداد الحق العربى؟ وإلى متى تصبح المُقَدَّسات الإسلامية نهباً ليد البطش اليهودية؟

إن الدولة اليهودية حين تلجأ إلى خلط الدينى بالسياسى إضفاء للمشروعية على المسالك والممارسات الدموية طلباً للحق المُقَدَّس إنما تضع العربى أمام الحصان، وهو ما يطرح منطقاً ثابتاً لا يتغير؛ فالعربى تحتاج دائماً لمن يحركها بينما الحصان لديه طاقة الاندفاع الذاتى المتحولة بالضرورة إلى جموح طائش.

إن قضية الأقصى -في جولاتها العديدة- هى قضية القضايا المتصدرة عربياً وإسلامياً، والمجتاحة أخاديد العقل الباطن والمحتلة بؤرة الشعور فى العقل الإسلامى... إنها قضية الرهان الاستراتيجى الذى لا تمثّل فيه القوة العسكرية مؤشراً فاصلاً نحو الفوز به ونسج الأساطير حوله، وإنما ستظل دواعى الكبت الدينى والسياسى ووََمَصَّات الغضب المشتعل فى الذات العربى مهددة دائماً لذلك الكيان الشامخ على هالات الخواء!!

فلسطين... مردودات القوة وحصاد التخاضل

القدس... مآثم الشرف السياسى العربى

اسألوا التاريخ... هل تذوب هُويّة القدس وتتبدد أطيافها حتى تغيب من المخيلة العربية؟ وعَلامَ يعتمد الكيان العربى فى موقفه من قضية القدس والكيان الصهيونى يتعامل مع القانون الدولى ليس إلا باعتباره قصاصات ورق كما أكّد "بن جوريون"؟! ما أبعد الشُّقّة بين ما يَنبئ على الفراغ والكلام الأخرق والحق الأجوف غير المدعوم بأى قوة تُؤازره وما يَنبئ على منطق الخطأ والمغالطة والالتواء؛ ففى استفزاز سافر تتواصل المخططات الصهيونية مع طموحاتها الآثمة فى اتجاهات متباينة سَجَلَت القدس آخر مشاهدتها فى إطار مشروع لولبى عبثى يرمى إلى تطويق وتهويد المدينة وبَسْط السيطرة المُطلّقة على ما يسمى بـ"الحوض المُقدّس" كموقع أثرى خالد ذى قيمة تراثية عُليا على الصعيدين القومى والدولى؛ إذ يضم كنوزاً تاريخية يرجع بها العهد إلى نحو أربعة آلاف عام، وذلك خلال إقامة شبكة خاصة من الحدائق والمتنزهات والطرق البادئة من الجهة الجنوبية والمتجهة نحو الشمال الشرقى مروراً بمدينة داوود وجبل الزيتون وغيرها لتحويل المواقع الأثرية الفلسطينية إلى مواقع يهودية استهدافاً لإقامة اتصال جغرافى حيوى لمواقع تاريخية يهودية وربطها بالمستوطنات الاستراتيجية حول القدس، وهو ما يستلزم بالضرورة إقصاء سكان المدينة وإقامة القدس القديمة.

والمُتأمل فى قضية القدس هذه وغيرها من القضايا المرتبطة بالساحة الفلسطينية ومنذ ستة عُقُود يجد أن مسار المخططات الصهيونية لم يَحِدْ أبداً عن أهدافه ولو للحظات، ولم يَتَخَلَّ غالباً عن طابعه الدموى مهما تكن الأسباب والنتائج، حتى صارت كل الانتهاكات تحمِل فى ظاهرها وباطنها سِمَاتٍ تقليدية خلّفتها استمرارية التواصل مع أنماط العنف، وهو ما أحدث نوعاً من التكيف على صعيد عدم التكافؤ بين الفعل الصهيونى ورد الفعل العربى، وهى الهوة الحقيقية التى لن يتم تجاوزها إلا باللجوء لآليات أخرى فى منطق رد الفعل وإلا دخلت المسألة فى إطار أبدى، وأصبح الإفراط فى التنديد والشكوى والشجب والاستنكار والتوصيف أضحوكة تاريخية، لا سِيَّما وقد صار اختراق القانون الدولى مَفْخَرَةً وشرفاً، وكان وما زال الفعل الصهيونى فى التصوّر لا يَدْخُلُ إلا دوائر الإدانة مهما بلغت تجاوزاته؛ لأن القاموس العربى يخلو تماماً من مرادفات أخرى!!

ولعلّ الوقفة اللازمة -بعد شوط زمنى من الثورات والعواصف والمناوشات وسُبل وطرائق القمع والقهر- تستدعى طرح جملة من التساؤلات عن اللحظة الحاضرة وإشكالياتها متعددة الأبعاد وتشابك خيوطها بجانب حساسيات القضية فى ذاتها

باعتبارها قضية ذات مغزى ديني وعقائدي بحيث تكون هكذا: تُرى ما طبيعة الفعل المستقبلي الذي يجب أن ينزع المحيط العربي نحو إحداثه إزاء ازدواجية هُويّة القدس؟ ومتى يَنبذ هذا المحيط العربي فكرة الاعتماد على فلسفة المصادفة التي تبرّر الاسترخاء ونَفَى الفعل عن الذات وتدفع نحو انتظار تفكُّك الكيان الصهيوني تلقائيًا بحكم ضرورة سيادة منطق العدل الإلهي؟ وما التقييم العربي بالنسبة لتغيُّر مسارات السياسة الأمريكية في المحيط الدولي بصفة عامة وتجاه الشرق الأوسط والعالم الإسلامي بصفة خاصة؟ وإلى أي مدى يمكن توجيه هذا الدفع الإيجابي نحو القدس؟ وهل يمثّل هذا التغيُّر إضافة استراتيجية يمكن للعرب توظيفها على نحو يؤكّد وجود الكينونة العربية؟! وإلى أي مدى تحوّلت معاني الخطوة والتحالف الحميم بين أمريكا وإسرائيل؟ وما مستقبلات هذا التحول وانعكاساته؟ وهل يمثّل بالفعل تحوُّلاً جذريًا في السياسة الأمريكية المعاصرة أم أنه أداة تمويه يمكن استثمارها على نحو آخر؟ ولماذا اختفت نبرة الاستعلاء الصهيوني الأمّرة التي مُورِسَتْ مع الإدارات الأمريكية عن ذي قبل؟ وما الدلالات الكامنة وراء زيارة الرئيس الأمريكي لتركيا آنفًا ومصر آنفًا في زمن قياسي من عمر الرئاسة؟ ومن ثمّ هل تمثّل زيارة القدس هدفًا مستقبليًا للرئيس الأمريكي باعتبارها مدينة الأديان ودوره المنتظر منعًا للتصعيد نحو حرب دينية؟

هنا تجدر الإشارة إلى ضرورة لَفَت الذات العربية إلى استرجاع موقفين يشيران إلى الكثير من معاني الشرف السياسي والنخوة القومية التي احتوت القدس بين ضلوعها؛ أولهما: ما كان بين "السلطان عبد الحميد" و"تيودور هرتيزل" حين قدّم هذا الأخير إغراءات كبرى منها تسديد ديون الإمبراطورية العثمانية كافةً -والمتجاوزة نحو مائة مليون جنيه إسترليني-، إضافة إلى تحسين صورة السلطان في أوروبا بعد سريان شائعة مذابح الأرمن، لكن سرعان ما كان الرد مطيحًا بتلك الإغراءات حين أطلق السلطان عبارته المخالفة لتوقعات "هرتيزل" قائلًا: "أنا لا أستطيع بيع قَدَم واحدة من فلسطين كلها؛ لأنها ليست ملكي، بل هي للمسلمين من شعبي الذي كسب هذه الإمبراطورية بدمه، وسنغطّيها بدمائنا مرة أخرى قبل أن نسمح بتمزيقها، وتستطيعون أن توفّروا ملايينكم؛ وحين تُقسّم الإمبراطورية قد تأخذون فلسطين مقابل لا شيء!!"

أما الموقف الآخر فقد كان يمثّل صفقة أخرى للقوى العابثة؛ وذلك حين أوفّدت الحكومة البريطانية "حاييم وايزمان" لزيارة القدس في محاولة لمساومة وإقناع صفوة فئات المسلمين ببيع ممر حائط المبكى مقابل ثمانين ألف جنيه إسترليني، لكن بالطبع وبالضرورة رفض المسلمون هذا العرض حين استشعروا خيوط المؤامرة القديمة تتّجه

نحو إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين. لكن سذاجةً وتراجعًا تَمَحَّوَرَتْ قضية القدس مع المعاصرين وأخذت مُتَّجِهَات من التهاون والتفريط؛ وذلك حين تلاشت موجات الغضب الساطع واستحالت إلى رماد!!

هكذا تكلم "جونتر جراس" فأخرب العرب

صيحات مدوية اخترقت أفق الصخب السياسى الدولى... صيحات أدمت قلب إسرائيل وشئت كبرياءها العقلى، وربما تكون فى سبيلها لإزهاق روحها... صيحات صادمة لكل ما حاولت إسرائيل تكريسه فى العقل الإنسانى المعاصر من أكاذيب وتلفيقات واختلاقات حوّلتها بشكل يفوق سرعة الضوء إلى حقائق وثوابت وتاريخ لا ترقى إليه الشكوك والمطاعن، وذلك عملاً واستناداً إلى استراتيجية المراوغة القائمة على فكرة أن الكذبة التى ترددها عشر مرات تظل كذبة، لكن حين ترددها ألف مرة تصبح حقيقة!!

وها هو الكاتب الألمانى العالمى "جونتر جراس" وقد صُجرت نفسه وضاق صدره فاقرب من التابوهات السياسية معلناً فى قصيدة "ما ينبغى أن يقال" ما شاء من فضح المحظورات، لذا فإنها ستخلد اسمه وتضفى عليه بريقاً آخر بأكثر ممّا كان لجائزة نوبل عليه من أثر، ولقد انبرى العديد من كبريات الصحف لنشرها مثل "دود دويتشه تسايتونج" الألمانية، و"البائس" الإسبانية، و"لاريوبليكا" الإيطالية، ولعلّ هذه القصيدة تمثّل فى فحواها ميثاق الشرف الفكرى والمصادقية الرفيعة، حين يعرب خلالها عن أن القوة النووية الإسرائيلية إنما تُعدّ مهدّدة للسلام العالمى، ومُقوّضة لأسس الإخاء الإنسانى، متسائلاً: إلى متى يستمر النفاق الغربى السافر لإسرائيل؟ بل متى تتوقف مَسالك المُهادنة ومؤازرة الباطل على الحق العربى؟! مندداً فيها بإسرائيل دفاعاً عن إيران التى تنتظر دائماً ضربة وقائية تحقق تدميراً لمنشأتها النووية، وهو ما يعمل بدروه على القضاء على الشعب الإيرانى ظناً أن قاداته يصنعون السلاح النووى، وهو بذلك قد جعل من قصيدته هذه بوابة جديدة هى فى الحقيقة بوابة الجحيم أو ملحمة الحَكى والبُوح والإعراب عن كل المكنونات والخوافى والأسرار المرتبطة بإسرائيل ماضياً وحاضراً ومستقبلاً.

لقد استخدّم جراس منطق المكاشفة والتواجه الصارم حين وجّه إلى بلاده ألمانيا جرعة كثيفة من النقد اللاذع مستفزاً ضميرها القومى وهويّتها الأصيلة؛ ذلك أنها ما زالت تدعم إسرائيل مادياً ومعنوياً بكل ما استطاعت؛ اعتقاداً بضرورة التخلص من ذلك الذنب القديم والإثم السياسى والخطيئة الاستراتيجية. ولم يَقف "جراس" عند ذلك أو بعضه، وإنما اكتفى بتوجيه الصفعة الكبرى التى لا ينفع معها تسامح ولا غفران مع الدولة المارقة حين أعلن عن ذلك السر المهيب الذى واره بين جوانحه طيلة ستة عقود،

فقد قدّم اعترافًا ذا خطر بأنه قد عمل إبّان فترة تجنيده في جيش هتلر في فرقة النخبة التي شاركت في صناعة الهولوكوست!!

ولعلّ جراس في كل ذلك ليس بدعًا من غيره من المفكرين والسياسيين والمناضلين الذين اقتربوا من تلك القضية الشائكة على صعيد تماسّات مختلفة والتقوا حول بؤرتها المتفجرة، فذاقوا لظى العنصرية والتعنّت السياسي الذي سجّل لهم بصمات ناصعة في فضاءات التاريخ، لكن تكمن فضيلته في أنها المقولة الأخيرة التي يختتم بها حياته الفكرية باعتبارها تغريدة البجع التي تُطلق أعذب ألحانها وهي تلفظ أنفاسها مع الرمق الأخير، وباعتبارها أيضًا أنشودة الحقيقة التاريخية، وباعتبارها كذلك قد أنثت من شخص تحمّلت دولته أعباءً ثقلاً من جرّاء الزيف والإدانة الوهمية التي ترتّبت عليها أكبر حركة ابتزاز دولي في العصر الحديث.

إن بانوراما المظالم السياسية التي ارتكبتها الدولة العبرية -على مستوى انعكاساتها المباشرة على العرب وغير العرب- إنما زادت من خصوبة الوعي السياسي الذي يقطع دوماً بأنها الدولة العدوّ لكل الكيانات المؤيِّدة لها قبل المناوئة!! ولقد تعالت أصوات كثيرة في وجه إسرائيل... أصوات لها ثقلها الفكري والثقافي والسياسي مثل: "روجيه جارودي"، و"جان جينه"، و"نعوم تشوميسكي"، و"حنا أرنت"، و"توماس هيلين"، و"إيلان بابيه"، و"يوري أفنيري"، و"جدعون ليفي"، و"عقيبا الدار"، و"كلود ميشال كلوني"... كل هؤلاء وغيرهم قد مثّلوا ثورة لا تخبو جذوتها... ثورة ذات امتداد زمني، لا تفرّ هِمَمهم معها؛ إذ يتواصلون عبْر الحس الأخلاقي والقيم الإنسانية العُلّيا والنزوع نحو فضيلة الشرف السياسي، ليجيء "جونتر جراس" مجدّدًا تلك الثورة مستصرخًا تلك الحضارة المعاصرة أن تعصم الإنسانية من الويلات الدموية لتلك الدولة التي تُعتبر الاعتداء هو ميثاق الأديان، ومن ثمّ فهي لا تنشد السلام؛ لأنه يخالف الشرائع والأعراف وما اصطلحت عليه الإنسانية كافة من فضائل!!

لكن الذي لا بُدّ أن يستوقف عالمنا العربي والإسلامي من قصيدة جراس تلك هو: لماذا لم تستطع الرموز والقيادات الفكرية أن تُطلق صيحات التنديد بالدولة العبرية على نفس مستوى الطاقات الغربية الخلاقة؟ لماذا تأخّرت الصحوّة الداخلية الفعلية عن كشف كوامن تلك القضايا المحظورة؟ ولماذا لا تُعدّ لغة الاستقصاء والتحليل ثابتة من الثوابت لدى تلك القيادات بالشكل الذي يجعل تلك القضايا محل نظر من المجتمع الدولي؟ ولماذا أيضًا لا يُعدّ الإلحاح على تلك القضايا سلاحًا يمكن إشهاره حسبما يُتاح؟ ولماذا لا تُعلن النخب الثقافية والسياسية العربية أن حائط البراق التابع للأقصى هو ملك للمسلمين ولا حق لأحد

فيه غيرهم مع السماح لليهود بالصلاة أمامه دون إحداث أى تغيير -وذلك طبقاً لقرار اللجنة البريطانية التى حققت فى ذلك النزاع منذ بداية القرن الماضى-؟ وما الردود الناجعة التى قدّمَتْها تلك النخب إزاء فتوى الحاخام الإسرائيلى "باروخ تسيبنى" التى حرّض خلالها الأَطْيَاف الإسرائيلىة كافّةً على الضرورة الملحة لإعادة احتلال سيناء؛ باعتبارها جزءاً من الكيان الإسرائيلى؟ وبصفة عامة لماذا يغيب التوظيف الثقافى دفاعاً عن القضايا القومية بالشكل الذى يتفق مع طبيعة القضايا وأهميتها الحيوية وعمقها الاستراتيجى؟

كم نتمنى أن نعلّق المسئولية التاريخية على أكتاف وعقول النخب الثقافية العربية حتى تخرج الشعوب من سراديب الصمت إلى هالات الضجيج المؤثر، وأن تكون دعوة "جراس" بعثاً جديداً يطن الأذان ويستلّف الأفهام ويستنهض الذات نحو دفاع متألق عن الحق العربى تشدّقاً بالتاريخ المجيد الذى انتزع السيادة ولم ينتظرها!!

"ريجيس دوبريه" والنرجسية الحضارية للدولة العبرية

لعلّ التاريخ المعاصر سيسجّل كل لحظة أنه ما من دولة تواطأت على نفسها بأشدّ ممّا فعلت الدولة العبرية، وما من علاقة أكثر إيجابية في التاريخ على امتداد مساره بين عمر هذه الدولة وتضاعف معدلات الجرائم الدموية التي مثّلت طابعاً عاماً لشخصيتها ومكوّناً محورياً يخترق خلاياها، بل لعلّ تاريخ الابتزاز السياسي والديني قد بلغ ذروته حين أصبح ميثاقاً ودستوراً لهذه الدولة، وهو ما يقتضى في الفكر السياسي استدعاء استراتيجية نابليون القائلة: "لا تتدخل مع عدو يمضى في سياق الانتحار"، وقد فعلتها إسرائيل بالسليقة مُعلّنة إفلساً سياسياً واستراتيجياً جديداً مسبقاً بغيره وغيره، لكنه كان مُكَلِّلاً لمسيرة بداية القرن؛ إذ وقفت مجدّداً في وجه العالم مثيرة لاشمئزازه وسخطه، ومحركة لنوازع امتعاضه، ومستعدّة للكثير من دُوله، ومستفزة لاقترب لحظات التواجه المباشر مع دول الجوار.

ومن ثمّ تُرى ما جدوى التعامل والاحتكاك مع إسرائيل واعتبارها كياناً سياسياً مرموقاً بعد كل تلك الخلفية التاريخية العريضة والتجربة الوحشية المعمّقة التي يستغصى توصيفها سلباً آنياً ومستقبلاً؟ وما طبيعة المصالح التي يمكن أن تشدّ دول منطقة الشرق الأوسط تجاه الدولة العبرية لا سيّما في إطار اعتمادها كعدو؟ وما جدوى العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية مع الدولة العبرية؟ وهل يمثّل التهديد بالسلطة النووية إحدى وسائل الضغط للتواصل الجبري مع الدولة العبرية؟ وماذا لو تمّ الإعراض عنها واستُخدم ضدها سلاح العزلة الخانقة وباتت كياناً ملفوظاً؟ وما سُبل البحث عن فك شفرات ذلك التحالف المُقدّس بين أمريكا وهذه الدولة؟ وما الآثار المستقبلية المتخيّلة من أثر ذلك التحالف على منطقة الشرق الأوسط؟

ولعلّ شيئاً من ذلك كان يمثّل باعثاً قوياً نحو استنطاق عقول المفكرين واستفزازها منذ أمد وما زال بعد أن سجّل بصمات قائمة كانت مقتحمة لخلاياها وقنواتها، وكانت مشتعلة بشكل أخص عند المفكر النضالي "ريجيس دوبريه" الذي عايش لحظة تتويج المشروع الصهيوني بأبشع تجلّياته!! فكانت صيحته المروّعة التي أثارت الأوساط السياسية والثقافية الأوروبية والغربية على حد سواء خلال سطره النارية التي خطّها في كتابه "رسالة إلى صديق إسرائيلي" الذي استطاع خلاله شرح وتشريح الظاهرة الإسرائيلية الشاذة في مدى تطرّفها وانحدار سياستها الاستيطانية الإجرامية واستراتيجيتها

الخرقاء نحو تهويد القدس وتهجير الفلسطينيين ودك منازلهم والزج بهم في غياهب المعتقلات، إضافة إلى فعل القتل والتعذيب والتشريد والإذلال، مستنكرًا أن يكون إحياء الدولة العبرية في إعلاء كرامتها معتمدًا على قيم العنصرية ووسائل القمع والترويع وطرائق الخداع السياسى والغباء الاستراتيجى، منطلقًا في ذلك نحو تحليل الشعور الاستعلاى للرجسية اليهودية الراجع بدوره إلى عُقدة التفوق العرقى، خائضًا في معطيات النفى القاطع لمسمى الشعب المختار، وهو ما قد يجر لتلك الدوائر الظلماء أو دوائر التابوهات السياسية.

وفى الآن ذاته يُثير "دوبريه" -بشكل برجمائى- الإشكالية الذاتية المعاصرة للدولة العبرية، وهى أنه فى إطار التحولات والتغيرات العالمية المتوالية لن تظل إسرائيل راسخة القدم ثابتة الكيان لدى حلفائها؛ إذ إن العالم الجديد الأحادى القوى سوف يقوم -فى بناء معادلاته السياسية المستقبلية وتباديله وتوافيقه وأولوياته- بلفظ تلك الدولة وعدم اعتمادها كحليف أوحده فى الشرق الأوسط؛ إذ لم تعد هى الدولة الممثلة للمصالح الغربية، ومن ثم فلماذا لا يتم تغيير مسارات الاستماتة فى الدفاع عنها، وهو ما يتسق مع منهج الاستراتيجيات المعاصرة.

ويذهب "دوبريه" فى تشخيصاته لوضعية الدولة العبرية إلى أنها دولة منقسمة على ذاتها فى إطار وجود توجهات متفاوته متصارعة، أولها أنها عنصرية عنيفة مغرورة، وثانيها أنها دولة تعلو فيها أصوات الأقلية الديمقراطية المعترفة بحق الآخر فى الحياة، ومن ثم فهى دولة مهتزة مذبذبة يسكنها الخوف ويجتاحها القلق والفرع حتى لو امتلكت أضعاف ترسانتها النووية. وهو ما يلتقى أيضًا مع رؤية "إيلى برنافى" -السفير الإسرائيلى فى فرنسا والصديق الحميم لـ "دوبريه"- الذى ارتأى أن إسرائيل هى دولة ذات كيانين أولهما الكيان العلمانى المتوجّه نحو العالم، والثانى هو ذلك الكيان الوثنى الآخر المتفوّق داخل أيديولوجية بالية تحكمها أطر معتقدات عنيفة مُنبَتّة الصلّة حتى بثوابت الدين اليهودى.

ولعلّ إشارة "دوبريه" إلى أن إسرائيل هى دولة الخوف إنما يذكّرنا بما قد تحقّق وتجنّس فعليًا وهى فى أسمى لحظات عنفوانها وممارسة غطرستها المعهودة؛ وذلك حين كانت زيارة "شارون" المشثومة للمسجد الأقصى، والتى سئل على أثرها ذلك السؤال الكاشف عن دواخل الذات الإسرائيلية وهو: لماذا نستشعر أنك قلق متوتّر مضطرب بفعلتك تلك بينما إسرائيل دولة مهيبة بما تملك من السلاح النووى والسطوة السياسية؟ ولماذا أنت هكذا بينما العرب فى حالة من التدهور والتراجع لا تسمح لهم بالتواجه

والمقاومة؟ فعَقَّبَ قائلاً: (لأن مثل هذه الأجواء التى يعيشها العرب الآن هى مثل تلك التى برز فيها قائد عظيم كـ"صلاح الدين الأيوبي")!

ولقد جَسَّدَت واقعة أسطول الحرية مؤخرًا مثالًا صارخًا للفجور السياسى؛ إذ لم تَكْتَفِ الدولة العبرية بحصارها لغزة سنوات، بل أَصْرَت على قطع الإمدادات الآتية إليها وتوجيه اللوم والتلويح بالعقاب والخصومة لكل دولة يُسَوِّل لها خيالها السياسى وحِسُّها الكونى مجرد الميل نحو بادِرَة تعاطُف، فلم يَكْذُ هذا الأسطول يلوح فى أفق المياهِ الدولية حتى طَوَّقَتْهُ أسراب الطائرات وأمطرته القوات الإسرائيلية بالرصاص الحى فأوَدَّت بحياة أكثر من كان فيه، ومن نجا من هؤلاء الناشطين والمتضامنين فإنه يواجه الاعتقال. وقد تباينت ردود الفعل الدولية من حيث طبيعتها وموقفها من إسرائيل إزاء تلك الواقعة، لكنها - فى كُلِّيتها - اتفقت على مبدأ الإدانة والرفض ونَبَذ ما يدعو للاقترب من دوائر الشذوذ السياسى.

لكن الحماسة السياسية هى دائماً سَمَت الدولة العبرية التى اعتبرت عدوانها على أسطول الحرية نوعًا من الدفاع عن النفس، بل حذَّرت دول العالم من إرسال قوافل إغاثة أخرى لتلك القاعدة الإرهابية المسماة بغزة، وتتويجًا لتلك الحماسة سَعَت الولايات المتحدة لتفادى صدور بيان إدانة ضد الدولة العبرية فى مجلس الأمن الدولى، مستنكرة تلك الدعوى البلهاء لحلف شمال الأطلسى للتحرك بسُفنه الحربية نحو إسرائيل ومحاسبتها. ولعلَّ بعضًا من كل ذلك يشير إلى أن الدولة العبرية إنما كانت - وستظل - هى الدولة المارقة بحكم تلك التوصيفات والمعايير التى تُسَرِّدها - بشكل ضمنى - مسيرة التاريخ الإنسانى؛ إذ إنها الدولة المخترقة القوانين والأعراف الدولية كافةً، والمنسليخة من الطابع القيمى الأصيل والنوازع الإنسانية، والمعتبرة أن المبادرة بالعدوان هى الفضيلة الأولى والمُسْقِطة لمصالحها فى سبيل إهدار مصالح الآخر؛ لأنها ترى أنها هى الأنا والآخر... لأنها فوق الجميع... نعم، إنها دولة المغالطات الفاضحة المنفلتة من المعاهدات والوعود كافةً، صاحبة القدرة المروعة على الاستعداد والطامحة دائماً فى اجتذاب السيادة الكونية والاستئثار بها!!

وإذا كانت "جريثا برلين" المتحدثة باسم حركة غزة الحرة - إحدى الجهات المنظمة لأسطول الحرية - قد تساءلت فى سخرية لاذعة عن أهداف حصار غزة وارتأت أنه إذا كانت إسرائيل تهدف من وراء الخصار منع الصواريخ المحلية من الانطلاق من غزة إلى أراضيها فلماذا قامت بعمليات الرصاص المصوب؟ وإذا كان الهدف من الحصار هو

إجبار سكان غزة على الانتفاضة ضد حركة حماس وإجبارها على الرد على إسرائيل فقد أثبتت التجربة خطأ ذلك الانتقاد تمامًا، وإذا كان الحصار هو الأسلوب الوحيد المؤثر في سكان غزة فَيَمَّ تفسر إسرائيل تلك الإجراءات التي اتُّخِذَتْ بِحَقِّ سجناء حركة حماس وتشديد إجراءات اعتقالهم وإصدار قانون شاليط؟

ومن ثَمَّ فإن العرب يجب أن يتساءلوا: لماذا فشلوا في رفع الحصار عن غزة طيلة ثلاث سنوات بينما نجحوا في إعلان استيائهم من ضَرْب إسرائيل لقوافل الإمدادات؟ ولماذا تهاوَنوا وأهدروا فرصة تقرير "جولدستون" لتقديم القيادات الإسرائيلية للمحاكمة الدولية؟ وماذا يعنى للعرب رقم مليون ونصف المليون مواطن يَقطُنون غزة تحت وطأة الحصار؟ وماذا يعنى قرار وَقْفِ التفاوض مع الدولة العبرية وكأن التفاوض يمثّل عقوبة رادعة يمكن لهذه الدولة أن تستحلف العرب للعودة إليها؟! وإذا كان العرب يعتبرون أن الهجوم على أسطول الحرية هو رسالة قوية مؤداها أن إسرائيل لا تريد السلام، فهل كانت الرسائل كلها من قَبْلِها تحمل إرادة الدولة العبرية في السلام؟!

إن كلمات الفخ والورطة والفشل تلك التي تصدّرت واجهات الصحف الإسرائيلية مصوِّرة خُزَعَبَلات الواقع السياسى والعسكرى داخل الدولة العبرية ليست إلا أقل الكلمات إشارة إلى فقدان المكانة الأخلاقية للدولة العبرية والمكانة الحضارية للعالم العربى!

وهكذا ستظل صرخات "ريجيس دوبريه"، ومن قَبْلُه "روجيه جارودى"، و"إدجار موران"، و"تشوميسكى" و"أينشتاين"، وغيرهم من جبهة المؤرخين الجُدُد داخل إسرائيل هى الأعلى صوتًا من ترانيم الشر، بل والأشدُّ أثرًا في تقويض بنيان الوهم آنيًا ومستقبلًا.

تساؤلات حول تراجع "جولدستون"

سعادة غامرة ونشوة عريضة تطوقان كيان الدولة العبرية، لكن لا يُقابلها حزن عربي أو إحباط عابر أو فتور سطحي أو مقاومة هشة أو إصرار عنيف تكيفاً مع ذلك الإحساس المريض بالهزيمة الدائمة والمنبثق من أن كل شيء لا يساوي شيئاً!! فها هو عالمنا العربي يشهد تحورات جذرية في ثوابت المعادلات السياسية خارجياً... تحورات تطيح بالحقوق المشروعة وتعبث بالمكتسبات الاستراتيجية مُنصفة لذلك المغتصب، مُهدرة لتلك القيمة التاريخية للوثائق والتقارير الدولية التي دائماً ما تعتمد على الحقائق والوقائع غير خاضعة مطلقاً للرأي والرؤية والتوجه والفلسفة الذاتية والانطباع المباشر، لكن شاء تيار التراجع العربي - في تخاذل نادر - أن يقترب دون طائل من عتبات مجلس الأمن ملوحاً بوثيقة أو تقرير "جولدستون" الذي أفاض وأفاض في كشف بشائع الدولة العبرية في عدوانها الغاشم على غزة طيلة سنوات طوال، بل إنه قد فضح طرائق اختراق القانون الدولي ومدى انتهاك بنود ميثاق حقوق الإنسان، مُعلنًا عن مدى انفلات الدولة العبرية حتى من أُسس ومرجعيات الجوار البشري، فضلاً عن تنديده اللاذع بالاستراتيجية الجائرة لذلك المشروع الصهيوني التوسعي المتفرد بين المشاريع الاستعمارية الأخرى. ولما كان منطق الإهمال ونظريات الفوضى وآليات اللامبالاة لا تزال لها سطوتها الطاغية على العقل السياسي العربي، فإن القاضي "ريتشارد جولدستون" لم يتوّار خجلاً من أن يُبدى تراجعاً وارتداداً عما خَطَّه وسجَّله في تقريره الشهير الذي استحوذ على اهتمام الساحة الدولية آنذاك، معتمداً في ذلك على تجاهله أو جهله بتلك الأسباب الرئيسية الدافعة لعمليات الجيش الإسرائيلي في غزة باعتبارها محاولة لوقف إطلاق القذائف الصاروخية من القطاع على مدنيين إسرائيليين أبرياء!

وبذلك يخوض "جولدستون" مغامرة غير محسوبة أو مغالطة كبرى، بمعنى أن تقريره قد جاء مبنياً في أُسسه على اعتبارات منها أن أيديولوجية الفعل الإسرائيلي - في جذورها - لا تمثل إلا ردود أفعال طبيعية لذلك الطيش والحماسة الفلسطينية التي تسوقها نحو المصير الأسوأ دائماً. وبناءً على ذلك تتجلى الشفافية السياسية والبراءة التاريخية ومُناصرة الحقوق المسلوبة وإعلان الحقائق الخفية التي حادت به ذات لحظة عن مسار الصواب الاستراتيجي، وجعلت العرب يظنون - وهمًا - أن الحقوق يمكن أن تُمنح من الخصوم!! وبناءً على ذلك هل كان لـ "جولدستون" تلك الحقوق التي تمكَّنه من إعلان تراجعها على الرأي العام العالمي، أم أن تراجعها عن مواقفها كان لا بُدَّ أن يظلَّ

حبيسًا في دواخله باعتبار أن القضية موضوع التقرير ليست دُمية تحركها أهواؤه ونوازع وطبيعة مزاجه المتحوّل آنياً؟ ولماذا يتم التعويل السياسى على موقفه في التراجع وليس موقفه في الإثبات؟ وإذا كان ذلك التقرير قد اعتمد في كُليّته على قضاة دوليين وفرق وكتائب بحثية كبيرة فهل لـ "جولدستون" وحده حق التراجع؟ وكيف يمكن التخلّى عن مضمون الوثائق الواردة بالتقرير فضلاً عن شهادات شهود العيان؟ وهل تمنح الفترة الزمنية بين صدور التقرير وإعلان التراجع عنه مصداقية سياسية للتقرير أم أن ذلك الفارق الزمني لا يُعتد به؟ وبناءً على ذلك لماذا لم يعلن "جولدستون" عن تراجعته من قبل؟ وهل ذلك السبب الذى أعلن عنه كان يمكن إغفاله من قبل إذا كان بالفعل يُعدّ سبباً حقيقياً؟ وتُرى ما الضغوط الحادّة التى مُورِسَتْ خلف الأستار حتى تحصد تراجع "جولدستون"؟ وهل ينبرى "جولدستون" فعلياً بتقديم اعتذار لتل أبيب عن خطئه الفادح؟ وهل تكتفى الدولة العبرية بهذا الاعتذار مقابل الفضيحة السياسية التى مثّلها ظهور التقرير منذ سنوات؟ وهل يمثّل ذلك التراجع نصراً سياسياً ذا معنى بالنسبة للدولة العبرية يُماثل ذلك الذى حققته من قبل عندما ألغت الأمم المتحدة قرارها المتضمن لذلك الفصل بين الصهيونية والعنصرية؟ بل هل يمثّل هذا التراجع تغييراً في موقف الغرب تجاه الدولة العبرية لا سيّما بعد طوفان الثورات العربية كما يميل بعض المحلّلين؟ وأين كانت حماس من تفعيل مواد التقرير وفصوله من قبل؟

إن تراجع "جولدستون" في موقفه بتتّكره للحقائق الثابتة التى تؤكّدها الأحداث لحظياً - بل يؤكدها تاريخ الصراع العربى الإسرائيلى طيلة أكثر من نصف قرن - قد يطرح لدى العالم العربى والإسلامى فكرة التراجع عن نظريات الضعف وأطروحات الهوان وضرورة الاتساق مع الطابع الثورى المجتاح لكل جنبااته ليظل جزءاً حيويّاً من كينونته الآملة في التغيير دوماً.

خَزَعِبَلَات سِيَّاسِيَّة... إِسكَات التَّارِيخِ وَالشَّعْبِ الْمَخْتَلَقِ

حَقًّا لَمْ تَعُدْ دَوْلَةُ إِسْرَائِيلَ فِي حَاجَةٍ لِتِلْكَ الدَّعَايَاتِ الْمَجَانِيَةِ الْمُبْتَذَلَةِ أَوْ التَّقْرِيطِ السِّيَّاسِيِّ وَالْإِسْتِرَاطِيغِيِّ الَّذِي يَمْنَحُهَا صُكُوكًا جَدِيدَةً تَتَوَّجُهَا كَقُوَّةٌ ذَاتُ ثَقُلٍ فِي الشَّرْقِ الْأَوْسَطِ، لَكِنْ هُنَاكَ حَاجَاتٌ مُلِحَّةٌ لَدَى الْكَثِيرِ مِنْ أَصْحَابِ الْوَلَعِ بِالْوُلُوجِ مِنْ أَعْتَابِ الْبَيْتِ الْأَبْيَضِ أَوْ الْفِرْدُوسِ الْكُونِيِّ الَّذِي لَا يَبْلُغُ مَرَاقِيهِ إِلَّا كُلٌّ مِنْ قَدَمِ فِرْوُضِ الْوَلَاءِ وَالْخُضُوعِ وَأَكَالِيلِ الْغَارِ وَشَتَّى مَعَانِي الْإِذْعَانِ وَالرُّضُوخِ وَالْإِنْصِيَاعِ السِّيَّاسِيِّ. وَلَيْسَ "جِينْجَرِيْتِش" الْمُرْشَحُ الْمَحْتَمَلُ لِلرَّئَاسَةِ الْأَمْرِيكِيَّةِ بَدْعًا مِنْ غَيْرِهِ؛ فَالْجَمِيعُ يَعَاشِ حَالَةَ اسْتِثْنَائِيَّةٍ مِنَ الْإِدْرَاكِ الْحَتْمِيِّ بِضَرُورَةٍ مَنَاصِرَةٍ وَمُؤَازَرَةٍ إِسْرَائِيلَ قَوْلًا وَفِعْلًا حَتَّى لَوْ اسْتَدْعَى ذَلِكَ اتِّخَاذَ مَسَارِ الْمَغَالَطَةِ وَالْإِخْتِلَاقِ وَالتَّضْلِيلِ، بَلْ حَتَّى لَوْ حَادَّ عَنْ مَسَارِ السِّيَاسَةِ الْأَمْرِيكِيَّةِ الْبَاحِثَةُ فِي كُلِّ لَحْظَةٍ عَمَّا سَتَعْطَى لِإِسْرَائِيلَ الْآنَ؟ وَمَاذَا سَتَمْنَحُ إِسْرَائِيلَ مُسْتَقْبَلًا؟ بَلْ إِنَّهَا تَتَوَقَّعُ لِمَعْرِفَةِ وَضْعِيَّتِهَا فِيمَا بَعْدَ الْمُسْتَقْبَلِ؟!

لَكِنْ "جِينْجَرِيْتِش" يَزِيدُ عَلَى كُلِّ ذَلِكَ وَيَنْبَرِي لِتَشْرِيحِ التَّارِيخِ وَتَقْيِيمِ وَضْعِيَّاتِ الشُّعُوبِ، مُعَلِّنًا لِلْعَالَمِ أَنَّ الشَّعْبَ الْفِلَسْطِينِيَّ هُوَ شَعْبٌ مَخْتَلَقٌ تَمَّ اخْتِرَاعُهُ وَاسْتِنْسَاخُهُ، وَأَنَّهُ عَلَى مَدَارِ التَّارِيخِ لَمْ تَوْجَدْ دَوْلَةٌ تَحْمِلُ اسْمَ فِلَسْطِينٍ سِوَى كَوْنِهَا جُزْءًا مِنَ الْإِمْبَرَاطُورِيَّةِ الْعُثْمَانِيَّةِ، وَلَيْسَ الْفِلَسْطِينِيُّونَ إِلَّا مَجْمُوعَاتُ إِرْهَابِيَّةٍ عَاتِيَةٍ لَا تَسْتَهْدَفُ إِلَّا تَدْمِيرَ إِسْرَائِيلَ وَإِبَادَتَهَا... نَعَمْ، إِنَّهُ الْمَشْرُوعُ الرَّائِدُ الَّذِي يَطْرَحُهُ "جِينْجَرِيْتِش" لِلْسِّيَاسَةِ الْأَمْرِيكِيَّةِ بَدْلًا مِنْ أَنْ يَقْدِّمَ اسْتِرَاطِيغِيَّةَ سِيَّاسِيَّةٍ وَاقْتِصَادِيَّةٍ ذَاتِ قِيَمَةٍ يُمْكِنُ أَنْ تَقِيلَ الْوَلَايَاتُ الْمُتَّحِدَةَ مِنْ عَثْرَاتِهَا الْاِقْتِصَادِيَّةِ وَتَوَعُّكَاتِهَا السِّيَاسِيَّةِ وَتَأْزِمَاتِهَا الْقِيَمِيَّةِ الَّتِي يُمْكِنُ أَنْ تَعْصِفَ بِهَا عَاجِلًا عَنْ دَوَائِرِ الْمَجْدِ الْإِمْبَرَاطُورِيِّ.

وَبِنَاءً عَلَى ذَلِكَ فَلَقَدْ تَعَالَتْ النُّبْرَةُ الْأَمْرِيكِيَّةُ مَسْجَلَةً مَوْقِفِهَا فِي اعْتِدَالِ مَوْضُوعِيٍّ مُشِيرٍ إِلَى الْحَقَائِقِ السَّلْبِيَّةِ لِلدَّورِ الْأَمْرِيكِيِّ، وَلَكِنِهَا بِالْفِعْلِ حَقَائِقُ وَوَقَائِعُ أَوْلَاهَا تَحْقِيقَ السَّلَامِ، لَكِنَّهُ السَّلَامُ الْمَعْتَمَدُ عَلَى الْإِرَادَةِ الْهَشَّةِ الْمُنْفَلَتَةِ مِنْ أَيِّ جَدُولٍ زَمَنِيٍّ يُمْكِنُ أَنْ يَجْعَلَهُ يَمَثُلُ طَائِعًا عَامًّا لِلْعِلَاقَةِ بَيْنَ الدَّوْلَتَيْنِ، وَثَانِيًا حِمَايَةَ الْأَمْنِ لِلدَّوْلَةِ الْيَهُودِيَّةِ بِزِيَادَةِ التَّمْوِيلِ الْعَسْكَرِيِّ وَالِدَّعْمِ الْكَامِلِ لِمَنْظُومَةِ الْقُبَّةِ الْحَدِيدِيَّةِ الْمُضَادَّةِ لِلصَّوَارِيخِ، وَهُوَ مَا يَمَثُلُ الْأَوَّلِيَّةَ الْمَطْلُوقَةَ الَّتِي لَا يَدَانِيهَا أَيُّ شَيْءٍ مَهْمَا يَكُنْ، وَذَلِكَ بِجَانِبِ إِحْيَاءِ ضَرُورَةِ اسْتِمْرَارِ الْمَفَاوِضَاتِ لِإِقَامَةِ دَوْلَتَيْنِ لَشُعْبَيْنِ مُعْتَرَفَةٍ بِالتَّطَلُّعَاتِ الْمَشْرُوعَةِ لِلشَّعْبِ الْفِلَسْطِينِيِّ، وَمُعْتَبَرَةً أَنَّ تَصْرِيحَاتِ "جِينْجَرِيْتِش" هِيَ مِنْ قَبِيلِ خَزَعِبَلَاتِ الْإِبْدَاعِ السِّيَّاسِيِّ!!

ولا يمثل كل ذلك في تدرّجاته إلا تجديدًا للثقة في تلك العلاقة الحيوية ودعمًا فاعلاً لجسور التواصل الحميم والاستغراق الذاتي في كينونة الآخر، لكنه أحيا نوازع المرارة على الصعيد الفلسطيني إزاء محاولات التشكيك في الحق الفلسطيني وتمزيق هويته التاريخية وطمس وجوده واحتقار ماضيه ونسف ملامح مستقبله وإشاعة الشعور العام في أوصاله بالضيق. ولعلّ التواجه مع تصريحات "جينجريتش" يؤكد أن تجاهل حقائق التاريخ وإهمال أبجديات الجغرافيا لا يستوجب الرد والدفع، وأن إسرائيل لم تتعدّ في تلك اللحظة بحاجة إلى الثناء والإطراء أو حتى الدعم المعنوي؛ إذ بلغت حدًا من الغرور والاستعلاء يجعلها تعتبر كل ذلك مسلمات سياسية لن تضيف كثيرًا أو قليلًا لوضعيتها الفخيمة، إذ لديها من النسخ المهرثة من أمثال "جينجريتش" ما يتجاوز الحصر، بل ربما تجلى في الأفق ما يمكن أن يتخطى كل ذلك في سب الشعب الفلسطيني وقذفه وإهانته والاستخفاف به.

لكن ثوابت الماضي تظل ماثلة متحدية، لن تَسْحَقها متغيرات الحاضر مهما تضخمت وعظمت في محاولتها الطاغية لإسكات التاريخ وإخراسه وابتداع تاريخ آخر يتسق ويروق لذلك المستقبل المتخيل أو كما قال "إدوارد سعيد". إن إسرائيل تطالب دائمًا بحضورها التاريخي بناءً على ارتباطها الأبدى بمكان ما، وتدعم عالميتها بالرفض التام لأية ادعاءات تاريخية مضادة مستعينة بالقوة العسكرية وحدها.

إن "جينجريتش" هو أحد إفرازات المناخ السياسي الأمريكي المتشيع دومًا لإسرائيل، والملتسارع لاسترضائها كدولة صنعتها القوى الاستعمارية لتظل الشوكة أو الذريعة المقوّضة لمشروعات النهضة العربية، وفي الآن ذاته تظل الأنشودة الخالدة التي يتغنى بها كل من يطمح آملًا في الصعود ثم سرعان ما يتلاشى في منحنيات الخفاء بعد أن يحظى بالغضبة الكبرى!!

حَتْمِيَّاتُ الْعَيْثِ فِي إِعْلَانِ الدَّوْلَةِ الْفِلَسْطِينِيَّةِ

هكذا تصير اللحظات ذات قيمة عُلْيَا باعتبارها مكوّنًا محوريًّا يخرق الثورة المعلوماتية الهائلة، لكنها تكون غير ذات قيمة أو معنى حين تلج حقل السياسة الذي يُقاس عمر القضايا فيه بالعقود والقرون. وهكذا كانت ولا تزال القضية الفلسطينية تعصف بها الأهواء وتتنازعها النوايا الخبيثة منطلقة بها نحو آليات العبث ومهاترات التفكيك وأهازيج التهكم والسخرية، تلك الدافعة دفعًا إلى طمس القضية وإزاحتها من بقايا الضمير الدولي.

فها هي الولايات المتحدة الأمريكية تمارس هوايتها الأليفة في إهدار الحق العربي وتؤازرها الكتلة الأوروبية في محاولة لاجتذاب أطياف الرضا؛ فتراها تُهَدِّد وتُحَدِّر وتُنذِر -في خِصَمِّ الثورات العربية المستأسدة- من ذلك المسعى الفلسطيني المشروع لإعلان الدولة الفلسطينية تارة بقطع المعونات وأخرى باستخدام الفيتو وتارات لتؤكد ولاءها الحميم للكيان الإسرائيلي، بل وتفردتها في استمرارية هذا الولاء!!

والمتملّ في تاريخ التواطؤ السياسي بين أمريكا وإسرائيل يجد أن الأولى قد حصدت فشلًا سياسيًا ذريعًا لم تحصّده دولة في التاريخ الإنساني جرّاء علاقتها مع دولة أخرى، لكن ما بال الولايات المتحدة وقد استمرّت هذا الفشل، بل أشادت به حتى صار هو تلك السمة السياسية الرائدة التي أطاحت بمصداقية تلك القوة، وجعلتها أنموذجًا للقوة المهيضة الخائرة التي أنفقت المليارات لاستعادة مساحة متواضعة من سُمْعَتِها وشرفها السياسي والاستراتيجي، لكن ما استطاعت وما يُظَنُّ أنها تستطيع في يوم ما؛ إذ تُزاول أنيًّا وباحتراف مطلق حماقات لا سبيل إلى توصيفها حتى عند الذين يستوعبون حذافير التاريخ الأمريكي، ومن ثمّ فإن التوجّه الأفقى نحو القضية الفلسطينية من قِبَل الولايات المتحدة لا يحمل بحال أي جديد، إنما الجديد بالفعل هو ما يُنتظر من الساحة العربية التي قدّمت للعالم نموذجًا مبهرًا في ثوراتها على الطغيان والفساد والديكتاتورية وكل مشتقات القاموس السياسي من قمع الحريات وسحق العدالة الاجتماعية ومصادرة الرؤى واحتكار الثروة وأبدية السُلْطَة ومؤشرات التخلف الساكن والمتحول في الطابع العام للحياة العربية.

ويتبع ذلك عدم تواني الجانب الفلسطيني عن المطالبة بإعلان الدولة مهما تكن التحديات في الملعب الملغوم؛ إذ إن ذلك ربما يمحو من الذاكرة السياسية مدى التخاذل العربي والفلسطيني بشكل أخص فيما يرتبط بتقرير "جولدستون" ويدحض مزاعم الخصم الصهيوني في إصراره الفج على استباحة الأرض وتفعيل آليات اللامعقول الاستراتيجي. تُرى ماذا لو استطاع الفلسطينيون الحصول على اعتراف ما يزيد على مائة وثلاثين دولة داخل ردهات الجمعية العامة للأمم المتحدة في إطار ما يسود من تضارب المصالح وتناقضية التوجهات بين الدول؟ وكيف يمكن للجبهة الفلسطينية أن تشتط إعادة النظر في التوجه للأمم المتحدة إذا ما وافقت إسرائيل على استئناف المفاوضات لإقامة الدولة الفلسطينية على أساس الانسحاب من الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧؟ فماذا لو استجابت إسرائيل مبدئيًا لذلك المطلب تفويثًا للفرصة التي تمنح السُّلطة الفلسطينية حقَّ التوجه للمحكمة الجنائية؟ وإلّا انتهت بانوراما المفاوضات التي استمرت من قبل عقودًا وعقودًا؟ وكيف للرئيس الأمريكي "أوباما" الذي دعا ذات لحظة إلى قيام الدولة الفلسطينية أن يسمي الآن سعى الفلسطينيين للاعتراف بدولتهم انحرافًا عن مسار السلام في الشرق الأوسط، بل لن يؤدي إلى حل النزاع؟ فهل مسارات السلام هي التي خوّلت لإسرائيل وجود المذابح الدموية أو إقامة المشروعات الاستيطانية أو الإخلال بالمواثيق والانفلات من المعاهدات والاتفاقيات؟ وكيف لفصائل المقاومة كالجihad الإسلامي أن تتجه رؤيتها نحو أن الاعتراف بالدولة الفلسطينية لن يخرج لحيز التطبيق وسيكون شكليًا ورمزيًا ولا يضيف للقضية شيئًا رغم أن الاعتراف بالكيونة إنما يتقدم الأولويات كافة؟؛ ذلك أن المطالب والمشروعات القومية تصبح غير ذات هوية ما لم يكن الكيان سابقًا في وجوده على كل شيء؟! بل كيف لحماس أن تدفعها تصوراتها نحو أن الاعتراف بالدولة الفلسطينية لا بُدَّ أن يتبعه اعتراف آخر بيهودية الدولة على سبيل المقايضة السياسية؟ وهل كان الاعتراف بيهودية الدولة رهناً بالاعتراف بالدولة الفلسطينية؟ وهل تنتظر إسرائيل ولو للحظات استكمال مشروعها السياسي؟ وكيف تكون هذه وتلك هي رؤية الفصائل الفلسطينية بينما الرؤية الإيرانية تعتبر أن إعلان الدولة يأتي كخطوة أولى لتحرير الأراضي الفلسطينية؟

إن الأفق الاستراتيجي إنما يطرح منظورًا خاصًا تجاه ذلك؛ فالقضية الفلسطينية ليس لديها الآن ما تخسره، فقد خسرت كثيرًا على المدى، وحانت اللحظة لكي تحقق إسرائيل انتصارًا نسبيًا، لا سيّما أن الكيان الإسرائيلي مشّت بين محاولات الاشتباك مع مصر بسبب الاعتداءات الغادرة على جنود سيناء والأحداث المدوية المتبوعة باقتحام السفارة في القاهرة وما ترتب عليها من مغادرة السفير ومحاولات استقدام السفير المصري من

هناك وما يلوح من نُذُر قطع العلاقات، فضلاً عن تلك المناوشات مع تركيا، وقبل ذلك وبعده حالة الرعب والهلع المخيِّمة عليه جرّاء الثورات العربية، وما يمكن أن تمثّله انعكاساتها من مخاطر على المصالح الإسرائيلية بعد زوال الأنظمة العميلة، بجانب التقلبات الداخلية إثر عدوى تلك الثورات التي صوّبت سهامها على ذلك العوار السياسى والاقتصادى والثقافى المستفحل فى إسرائيل.

إن موجات الكبت السياسى العربى والتى تتفجر لهيباً إنما تمنح القضية الفلسطينية بريق أمل يمكن أن يُخرجها من جولات الظلم والهوان، وليحمل العرب والفلسطينيون ضمناً لواء الحرية، وليطرقوا الأبواب الموصدة حتى يطنوا الآذان، فليس الخبز -والم يكن- بديلاً موضوعياً لتلك الحرية وإلا اغتربوا عن تاريخهم وثوراتهم المعاصرة وانقسموا على ذواتهم وأصبحوا كغثاء السيل!!

مباشرة التفاوض وخرائط الاستيطان

لم يكن عجبًا أو مَثَارَ غرابة ودهشة أن تتجه مسيرة المفاوضات المباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين نحو منعطفات العدم واللاشيء؛ ذلك أنها قد بدأت مشروطة باستحالات سياسية واستراتيجية تكون ضامنة لتحقيق ورطة جديدة في مسيرة الصراع، بل ونقطة فاصلة لطى محاور ومعطيات القضية في أبعادها وأغوارها وعمق حيويتها ليظل العنصر الزمني هو الفاعل الحقيقي والمحورى في اجتذاب أوراق جديدة يمكن أن تنعقد عليها دوائر المفاوضات مستقبلاً، ليظل الأفق الزمني أفقًا مفتوحًا ممتدًا بلا نهاية، وهو ما يخدم دائماً مصالح الطرف الأقوى في الصراعات المستحكمة، عملاً ببنود ذلك الميثاق السياسى والقائلة بأن الأكذوبة التى ترددها عشر مرات تظل أكذوبة، لكن حين ترددها ألف مرة تتحول إلى حقيقة!!

ومن ذلك كانت أُسس البداية مؤكدة لذلك الإخفاق المتعمد والإصرار الحاد على تجديد وإحياء جذور الصراع باعتباره رياضة سياسية وديبلوماسية تمارسها دولة اعتادت إثارة الفتن والقلق حتى باتت مكوناً عضوياً يأتلف منه كيانها!! ولعل محاولة إقرار مبدأ أن تكون المفاوضات المباشرة بلا مرجعية تاريخية هو دعوة صريحة نحو إغفال مفردات القضية والعصف بكل ما حوت من اتفاقات ومعاهدات وعمليات عسكرية وانتهاك للمقدسات واستباحة للحقوق المشروعة تحللاً من وطأة العبثيات السياسية التى استثمرتها الكيان الصهيونى طيلة نصف قرن، لكن ضمناً يُعد ذلك المبدأ هو مبدأ الإدانة المطلقة لإسرائيل حين تشتت إغضاء الطرف عن ذلك التاريخ الدموى المتفرد والقابع فى أغوار الذهنية العربية والمبدد لهواجس التطبيع السياسى والثقافى، لكن تُرى أى مفاوضات تلك التى يستقيم مسارها وقد ترسّخ لدى أحد أطرافها فكرة إقامة فاصل تاريخى بين المكتسبات السياسية والعسكرية اللامشروعة وحاضر ومستقبل هذه المفاوضات؟

أما المبدأ الثانى الذى أقرته إسرائيل -كشرط لا مناص منه- فهو أن تكون المفاوضات بلا سقف زمنى أو مدى محدد، وهذا يعنى -أول ما يعنى- خلق زمن استراتيجى مضاد لخطوات وبرامج ومحددات الطرف الآخر، وهو ما يسير على نحو ما إلى الميل للانفلات من القيد الزمنى، أى أنه يمكن لهذه المفاوضات أن تمتد لقرون!! إذ إنها فى حالة انعقاد دائم، فهى لا نهائية، وأن ديمومة التفاوض هى هدف فى ذاتها وليست النتائج المبتغاة

هى الهدف، فضلاً عن أن كل النقاط التى يدور الاتفاق حولها يمكن نسفها وإعادة التفاوض حولها مراراً، ذلك بجانب أن هذا التفاوض إنما ينطلق فى الأساس من مبدأ اللاتفاوض؛ نظراً لعمق جذرية الاختلاف بل تناقض الرؤى، وهو ما سمح بطمس ملامح ومعالم القضية وتحويلها إلى قضية دائرية تنتهى حيث تبدأ وتبدأ حيث تنتهى وتتصدم معطياتها مع نتائجها، ومن ثمّ تصبح غير ذات قيمة أو أهمية أو حتى معنى!!

أما المبدأ الثالث فهو أن تجرى هذه المفاوضات لكن بلا توقّف للاستيطان، وهو ما يعنى أن تسير المفاوضات فى اتجاه ويستمر المد الاستيطانى فى اتجاه آخر، وكأن هذا الاستيطان ليس ذاته هو موضوع للمفاوضات، أو كأنه لا علاقة له بقضية التفاوض، أو كأن إسرائيل تطرح تساؤلاً ساذجاً على الفلسطينى هو: أى تناقض هذا بين أن اتّفاوض معك وبين أن أستوطن أرضك!!

وبناءً على ذلك كلّهُ يتضح أن تلك الشرطيات الثلاثة المعلّنة كأساس لانطلاق المفاوضات هى مبادئ انسيابية مطاطة لا تحمل فى جوهرها نوايا التواصل، وإنما تمثّل أعلى درجات الاستقواء والشطح السياسى والخروج عن أدنى أبجديات التفاوض؛ لأنه من غير المتصوّر أن يكون وقف الاستيطان مقابل الاعتراف بإسرائيل دولة للشعب اليهودى، لأنها تُعدّ مراهنة ساقطة؛ إذ إن الاستيطان ليس إلا ذلك الطوفان العدوانى لسلب الأرض الفلسطينية وإن ما احتلّ من الأراضى الفلسطينية هو المكوّن لكل أرض إسرائيل، فإما المزيد من الاستيطان لابتلاع ما تبقى من الأرض، وإما الاعتراف بأن ما انتزع من أرض هو حق أصيل قامت عليه الدولة الإسرائيلية.

وبناءً على ذلك يُطلّ خلال المشهد التفاوضى العديد من التساؤلات مثل: لماذا تأخّرت السُلطة الفلسطينية طويلاً فى طرح فكرة إعلان الدولة الفلسطينية من مجلس الأمن وذلك بعد دعوة الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة للاعتراف بدولة فلسطين؟؟ وإذا كانت هناك عراقيل ومعوقات تحُول دون ذلك فما طبيعة البدائل القاسية من قبَل السُلطة الفلسطينية؟؟ ولماذا لم تُصرّح بها حتى يكون التوجّه لمجلس الأمن هو الحل الأوحده؟؟ ولماذا تظل الإدارة الأمريكية هى موضع اتهام دائم من السياسة الإسرائيلية بينما دور هذه الإدارة هو دور تاريخى رائد فى دعم هذه السياسة دائماً وأبداً؟ وكيف تُقرّ هذه السياسة أن الإدارة الأمريكية هى المتسببة فى فشل المفاوضات المباشرة مع الفلسطينيين؛ بسبب دعمها لمشروع تجميد الاستيطان فى الضفة الغربية؟ وكيف تسعى كل دولة لانتزاع الاعتراف بكيونيتها بينما تتعثّر فى أساليبها ونظرياتها التفاوضية؟ ومتى

يصبح التفاوض هو السبيل الأمثل الدال على شفرات الحل بعد ذلك الشوط الزمنى وليس ذلك الاستيطان المرتد بالقضية إلى مدارج التسفّل؟؟

إن المتأمل فى خريطة إسرائيل فى نهاية العقد الأول فى القرن الحادى والعشرين يرى أن إسرائيل قد عبثت كثيراً بالثوابت التاريخية واستدارت نحو الثوابت الجغرافية فى إطار العديد من التغيرات المتلاحقة، مُحدّثة بتلك التغيرات نوعاً خاصاً من التباديل والتوافيق السامحة بتلك الامتدادات الشاسعة والمنطلقة نحو أطراف دول عدّة والمجتاحة حتى لكل ما يُحَال اجتياحه، فهى خريطة زئبقية لولبية ليس لها حدود ثابتة أو معالم معروفة أو تضاريس محدّدة أو بنية واضحة، وإنما هى الخريطة المتغيرة لحظياً؛ لأنها الخريطة التى لا تُحْمِل هُويّة أو عمقاً أو مرجعية تاريخية، وسوف تظل مبهمة الحدود عملاً بمأثورة "بن جوريون": "إن حدود إسرائيل تكون حيث يقف آخر جندي إسرائيلي!!"

إعمار غزة ومسئولية الفاعل

وَخَزَة في الضمير الدولي، وصحوة عابرة سكنت الكيانات الكبرى حين صارت غزة أثرًا بعد عين، ولقد حرّكت أطلال المدينة وأشباح الأرواح المزهقة أطياف الإهانة الحضارية والتضاؤل الذاتي والانسحاق المجتمعي أمام طوفان الفجور السياسي والعسكري الإسرائيلي الذي لم يَعْتَبِر بشيء، وخاض جولاته التدميرية في تَحَدٍّ غير مسبوق تاريخيًا، وكأن المقدرات الكونية كافة ملك يديه، ومن ثَمَّ لم يَعْبَأْ أو يَكْتَرِث بطنين الذباب العربي الحائر الذي يُؤَثِّر دائماً وأبداً القول على الفعل والسكون على الحركة، بل الموت على الحياة!!

ومن ثَمَّ تختلط الأوراق ويغيب التحديد الفاصل بين الجناية والمسئولية وتتشارك الأطراف في احتواء الأزمة واستقطابها لكن في غياب الفاعل الرسمي، وتلك هي إحدى مهاترات السياسة الدولية التي تسمح بانفلات الجناة، لا سِيَّما حين يكونون ممثلين للدولة الإسرائيلية التي ما شَهِدَتْ طِيلَةَ عمرها القصير عقوبة رادعة، أو زجرًا عميقًا، أو موقفًا عادلاً، أو حربًا شعواء يمكن أن تُرَدِّدَهَا لحجمها، أو عزلة خانقة تستشعر خلالها بتقرير أنها كيان ملفوظ، لذا سنظل نردد مع "تشوميسكي" مقولته إن التاريخ الصهيوني سيظل خارج التاريخ الرسمي؛ وذلك ما دام الميثاق السياسي والاستراتيجي للدولة الإسرائيلية قد تم اختزاله في عبارة "بن جوريون" إن الله قد اختارها لحكم العالم وليس من المقبول أن نَعْتَزُّض على إرادته!!

وها هي غزة الآن وبعد أشواط من الظلم الدولي التي حظيت بها القضية الفلسطينية تصبح مَحَطَّ أنظار الجميع، إما تعاطفًا أو مواراة وإما طمسًا للفعل الإسرائيلي الشائن وتطويقه وعدم إدراجه في قائمة الفضائح الاستراتيجية المعاصرة، وها هي المنظمات والهيئات والاتحادات تجتمع مستهدفة إعادة الإعمار بشتى الوسائل لكن دون إشارة أو تلميح أو تصريح بأن يكون للدولة الإسرائيلية دور ملموس تأكيدًا للاعتراف بالخطايا الكبرى، وكأن الفاعل مجهول والمسئولية شائعة والنتيجة قَدَرِيَّة، فمثلما طالبت الكيانات العربية طويلاً بضرورة وقف العدوان وانطلقت في توجيه هالات الغضب والإدانة والشجب والاستنكار، فإن الموقف في المقابل بات يستوجب المطالبة بتجميد الدولة الإسرائيلية أو تفكيكها -إن لم يكن إباداتها- ما لم تَتَوَجَّه بمبادرة فعلية نحو الإصلاح والإعمار، وهو ما طرحته أصوات يهودية في قلب المجتمع الدولي مثل "جيرالد كوفمان" النائب البريطاني

اليهودى الذى شَبَّه الممارسات الحمقاء على غزة بممارسات النازيين، ونوه إلى ضرورة فرض حظر مبيعات السلاح إلى إسرائيل، أو الكاتب الإسرائيلى "ميكائيل فارشوفاسكى" المناهض للصهيونية الذى اعتمد على التعريض بالجرائم اللاإنسانية، وطالب -مُشدِّداً- على ضرورة محاكمة المسئولين باعتبارهم مجرمى حرب، أو الشاعر الإسرائيلى "حاييم جورى" الذى جسَّد هواجس القلق بشأن مستقبل الحلم الصهيونى ما دام كل إسرائيلى يُولد وفى داخله السكين الذى سيذبحه!! ذلك فضلاً عن إسهامات الكاتب الإسرائيلى "حسكل درور" بالنسبة لخَوَاء الدولة الإسرائيلىة وهشاشاتها؛ إذ يشير إلى الإخفاقات المتعددة على الصعيد السياسى والعسكرى والاجتماعى والثقافى، والتى تكاد تفجّر تلك الدولة باعتبارها تمثّل زلزالاً داخليّاً.

والمتأمل فى قائمة الأصوات المناوئة للكيان الصهيونى يجد أنها يمكن أن تمثّل تياراً مستقلاً سوف يزعزع مستقبلاً ثِقَّة الدولة بذاتها، بل هناك احتمالية لأن يتسيّد ويصبح هو وجه الشرعية الثقافية والفكرية لمجتمع تَغيب فيه المعيارية الأيديولوجية. وقد تتسنى -على أثر طَرْح قضية إعمار غزة- تساؤلات يَصعب تجاوزها، على غِرار: هل كان السبيل الأوحّد نحو تضامن الأسرة الدولية وائتلافها هو أحداث دك غزة ثم السعى نحو إعادة إعمارها؟ وهل كانت قضية إعمار غزة هى القضية القائدة نحو توحيد الرؤى والمواقف؟ ومتى استدعى هبوب رياح الخراب فى الشرق الأوسط وَقْفة دولية كبرى؟ وهل تمثّل مشاركة رموز القوى الكبرى اعترافاً سافراً بوحشية العدوان الإسرائيلى وما اقترّفه من آثار قد تمتدّ انعكاساتها لعقود وعقود؟ وهل تبنت مصر فكرة إقامة مؤتمر من أجل الإعمار لتأكيد ريادتها التى اتُّهِمَت بتراجعها؟ وهل تعنى مؤازرة الولايات المتحدة ودعمها للموقف المصرى مؤشراً نحو تغيُّر ملحوظ فى السياسات الأمريكية؟ وكيف يمكن الآن وقبل الآن تفسير موقف حماس التى تاجرت بالمعونات المُرسلة لأهالى غزة فى ظل إجماع الأطراف الدولية على ضرورة الاسترسال فى الدعم والإعمار؟

إن إجبار إسرائيل على المشاركة الفاعلة فى إعمار غزة إنما يتجاوز فى أهميته اجتماع الحشود الدولية؛ لأنه يَمُنح الآخر مساحة من الاستجابة والتوافق تُعَدّ ضامنة -إلى حد بعيد- لعدم قذف غزة ثانية، وهو ما يمكن أن يمثّل التفاتة هائلة أو بارقة أمل فى مسيرة مشروع السلام العالمى.

"غزة" ونموذج اختلالات الاقتصاد الإسرائيلي

في أزمنة الخداع العالمى الشامل يُعَدَّ قَوْلُ الحقيقة عملاً ثوريًا... هكذا تحدّث "جورج أوريل"، ولسنا ببعيدين عن هذا الخداع، بل لعلنا نعيشه في كل اللحظات، نتفهم أبعاده ومراميهِ ونعى أسرارهِ وطلسماته، ولعلّ إسرائيل - في هجماتها الوحشية على غزة واعتقادها البالغ حد اليقين بنصرها المؤزّر الذى جدّدت به موجات الغل والكراهية الخفية والسافرة - قد حظيت بكارثة اقتصادية مروّعة سوف تتبدى انعكاساتها آنيًا.

نعم... إنها أزهدت الأرواح وأصابَت الجرحى واجتاحت وتغلّغت في دروب غزة ودهست قرار مجلس الأمن وأعلنت أنه إذا كان العالم ضدها فهي ضد العالم أيضًا ما دام هذا العالم يقف دون أطماعها وطموحاتها الدموية ويحول بالضرورة دون حرّيتها في جعل الكرة الأرضية بوتقة من المؤامرات والفتن التى تجعلها تتسيد كل بقعة فيها!! ولعلّ الحرب على غزة قد شغلت المحيط الدولى تعاطفًا وإشفاقًا على الصعيد الإنسانى، لكنها قد أحدثت زلزالًا قويًا يكاد يفتك بإسرائيل داخليًا ويجعلها على شفا أزمة كبرى، وإذا كانت الروى والتحليلات قد شغلت بالآثار المباشرة وغير المباشرة على غزة وسكانها - بل على أبعاد القضية الفلسطينية الممثّلة لإحدى منعطفات الصراع العربى الإسرائيلى - فإنه فى المقابل لا بُدّ من طرح أبعاد الأزمة الاقتصادية التى حلّت بإسرائيل إثر قرار الحرب على غزة، وإذا كان المعيار الاستراتيجى يعتمد على ما سوف أُكبّده للعدو من خسائر فادحة فإنه يعتمد أيضًا على ما سوف أحققه من مكاسب، وإعمالًا لذلك المبدأ تصبح إسرائيل هى الخاسر الأكبر؛ إذ تُشير الدلائل بصفة عامة إلى انكماش وركود الاقتصاد الإسرائيلى الذى أخذ الاستهلاك الأمنى فيه خطأ تصاعديًا بلغ العام الماضى نحو خمسة عشر مليارًا من الدولارات، وكان ذلك هو الرقم الأعلى فى العملية الأمنية الإسرائيلية، وفى هذا الإطار فقد بلغت خسائر إسرائيل فى حربها الشّعواء على غزة ما يتجاوز مائتى مليون دولار يوميًا، وشهد القطاع التجارى فى الجنوب خسائر مالية غير مسبوقه منذ بدء العمليات العسكرية على غزة، وهى المناطق الداخلة فى نطاق صواريخ القسام، ومن ثمّ تم إغلاق القطاع؛ نظرًا لتدهور الأوضاع الأمنية.

وأصبح التساؤل الحائر بين القاعدة الشعبية والعسكرية هو: من يَدْعَم العجز المالى القائم بين الموارد ونفقات الحرب؟! ولعلّ هذا التساؤل يُعَدُّ منطقيًا خالصًا؛ إذ يَجُرُّ وراءه عددًا آخر من التساؤلات على غرار: إذا كان الاقتصاد هو الذى يَقُود السياسة فكيف سمحت إسرائيل بطيش آلتها العسكرية التى تكلفها ما لا يحتمله اقتصادها أو حتى اقتصاد غيرها من الدول؟ وأى اقتصاد -مهما تكن قوته- يمكن أن يصمد للخروج من حرب للدخول فى أخرى؟؟ وكيف يمكن استيعاب فكرة استنزاف ميزانية الدولة وتوظيف أغلبها لاقتصاد الحروب؟ ولماذا لم تَرْتَدِع إسرائيل من جرائم الأزمة الاقتصادية الأمريكية؟ ولماذا أصبح حجم المساعدات الأمريكية لإسرائيل متأرجحًا؟ وإذا كان الاقتصاد الأمريكى المتداعى هو الدعامة المحورية للاقتصاد الإسرائيلى فكيف يتحكم منطق المغامرة؟؟ وهل حققت النوازع الانتقامية الإسرائيلية ما يساوى أو يفوق حجم الخسائر من جَرَّاء الحروب المتوالية؟ وهل يمكن أن تتساوى مزايا النصر الرخيص مع الحجم المتعاظم للخسائر؟ وهل تلاشت من الذهنية الإسرائيلية خسائر الهزيمة فى حرب تموز مع حزب الله؟؟ وما المعانى والدلالات المستنتجة من حصاد البانوراما السياسية الإسرائيلية؟ وإلى أى مدى زمنى يمكن ألاّ تَتَزَعَزَع هذه البانوراما؟؟ أليس الحادث للوضع السياسى الأمريكى يُعَدُّ نموذجًا كافيًا للاسترشاد السياسى والاستراتيجى؟!

وإذا كان مصطلح "الدولة المارقة" قد شاع خضوعًا للمصالح الأوروبية والغربية بصفة عامة، فإنه الآن قد يستوجب إطلاقه على دولة كإسرائيل المنفَلِيتَة من الأعراف والقوانين والمواثيق الدولية كافةً المطيحة بكل دعاوى الإنسانية العُلْيَا، حتى إنها قد جعلت من نفسها كيانًا مستنفَرًا شاذًا يفرض على ذاته عُزْلَة جديدة فى عصر الكونية. وإذا كان أقول الدول يبدأ بخوائها الاقتصادى ومعاناتها الاجتماعية، ومن ثمّ تراجعها السياسى الذى يجعلها تتلَقَّظ بحديث النهايات لكنها لا تَعِى أنه كذلك، فإنها تظلّ فى حالة إدمان لحماقاتها متجاهلة مسار حركة التاريخ التى تقوَّضت فى ثناياها دول ودويلات وشخصيات وكيانات حاولت دائمًا وأبدًا أن تغيّر طبيعة الجغرافيا!!

"غزة" واستراتيجية التغلغل الإيراني

نعم... إنها السياسة أو لعبة السياسة... فعندما تكون في القاع فليس أمامك إلا أن ترتفع، وعلى غرار هذه الحكمة القديمة تسمو الدول في محاولة للارتفاع والنهوض والانطلاق حتى لو كانت الوسائل نحو ذلك ضد المنطق والقيمة الأخلاقية والضمير الجمعي وحسابات المستقبل، وتأزجح غاياتها بين الأمل والأسوأ.

وتلك هي إيران وتجلياتها التي تتبدى دائماً من طرف خفي يبلغ مدى من التواجه الحاد مع الغرب ومدى آخر من التواجه المستتر مع دول المحيط العربي، لكنه -إيرانياً- يُعَدُّ محققاً لنوازع السيادة والمكانة الدولية والوضعية الاستراتيجية التي يتم استقدام اللحظات لبلوغها!!

وإذا كانت هناك أطر استيعابية إزاء سياسة التصدي والتحدّي الإيراني الغربي، فإن هناك أطراً لا معقولة لمسألة ابتزاز وتوظيف القضايا المصرية العربية، خاصة ما يرتبط بالدور الأخطبوطي في العراق، والمتمثل في إقامة جمهورية شيعية تكون تبعية لها وولاؤها الديني والسياسي لإيران، أما في لبنان فقد سادت في بعض وسائل الإعلام الأوروبي تصريحات سرية لبعض القيادات الإيرانية عن مدى استعدادها لعرض لبنان للبيع مقابل تطبيع العلاقات مع الغرب، وهو ما يعنى أن حزب الله هو حزب موجّه وليس إلا وسيلة داعمة للمصالح الإيرانية العليا، وعلى مستوى الخليج فقد احتلت إيران الجُزُر الإماراتية الثلاثة: طنب الكبرى، وطنب الصغرى، وأبو موسى؛ وذلك نظراً لطبيعة الموقع الاستراتيجي وفائض الثروة الممثل في النفط.

أما بالنسبة للساحة الفلسطينية فقد تجلّى خلالها الوجه التأمري بكل قسماته حين بدأ الجانب الإيراني بالدعم المالي لحماس حتى ترتبط بالأهداف الإيرانية، وقد تلا ذلك تحفيز حماس واستعدادها على السُلطة الفلسطينية وإحكام السيطرة على غزة، ومن ثمّ تنصاع حماس نحو زعزعة الأمن القومي المصري، وذلك بمحاولة تحطيم الحدود بين قطاع غزة ومصر، ممّا يمنح انطباعاً مباشراً بأن مصر هي وسيط غير نزيه إن دافعت عن حدودها وتكون عندئذٍ مطالبة حماس بتغيير ذلك الوسيط منطقية تماماً، وهو ما يحقق لإيران بالضرورة هدفها في تنحية الدور المصري بالمنطقة.

وكل ذلك هو ما يمثّل بالضرورة طبيعة الاستراتيجية المزدوجة التي تضرب الغرب في بُؤْرِهِ وَمَعَاقِلِهِ، وأيضًا تدعم صيغة محو الاستقرار من المناطق العربية بما يضمن إحداث تقلبات وعداءات تحصد منها معاني السيادة والطموح السياسي حاضراً ومستقبلاً!! لكن في إطار الروابط الحيوية الداعمة لوحدة العالم العربي والإسلامي كان الأولى هو أن تكون عوناً له لا عليه، لا سِيَّماً وقد اخترقته المؤثرات والعوامل والتغيرات والضغوط، وبات كياناً هَشّاً بينه وبين أسباب الحياة المعاصرة حوائل كبرى ربما تظلّ إلى مدى زمني مجهول توافقاً مع تلك الهوة المتسعة دوماً بينه وبين العالم الغربي في واقعه وظروفه وموقفه الدولي.

ولعلّ الموقف الإيراني بكُلِّيَّته يُثير كَمّاً هائلاً من التساؤلات التي تشي بأشياء متعددة، منها: إذا كان العدو الصهيوني يمثّل قاسماً مشتركاً لدى الجبهة الإيرانية وحزب الله وحماس... فلماذا تُرِكَتْ غزّة نهباً لذلك العدو دونما أدنى مشاركة سياسية فاعلة؟ وأي مصالح معلنة أو خفية يمكن أن تعلو على إيقاف البشائع الدموية؟ وهل كان السكوت عليها محققاً لمصالح ملموسة على صعيد آخر؟ وأين اختفت هالات الغضب الشيعي وعُنْثَرياته عن ذي قبل؟؟ وإذا كانت معركة غزّة يُراد بها الانتقام والتنكيل بحماس - كحليف إيراني- فكيف تقاعست إيران عن نجدتها؟ وهل كانت المذهبية الدينية أو التوجّه الشيعي هو الفارق لدعم حزب الله والتخلّي عن حماس ذات التوجّه السُنّي؟؟ وهل تعنى استراتيجية إشعال فتيل الأزمات العربية إفساح المجال لإنهاء إيران برنامجها النووي؟ أو هل يعنى استقرار أوضاع الدول المحيطة بإيران التفرّغ الأمريكي المباشر لها؟ ومن ثمّ هل أصبحت إيران تمثّل خطورة على العالم العربي ثِقَلٌ أو تتجاوز خطورة إسرائيل؟ وما موقف السلطات الإيرانية من الكتاب الذي أصدرته جامعة بيل الأمريكية بعنوان (التحالف الغادر) الذي يقرّر ويقطع بوجود اتفاقات سرية بين الإيرانيين والإسرائيليين والأمريكيين على العرب جميعهم باعتبارهم العدو المشترك؟! وإذا كانت إيران تَعْتَبِرُ نفسها قوة إقليمية عظمى فلماذا تركتْ عَرَبَ غزّة بين أنياب إسرائيل إلا لو كانت هناك وحدة عضوية في الأهداف والمصالح؟؟ وما موقف هذه السلطات أيضاً من كتاب "إيرفاند إبراهيميان" الذي أكّد خلاله أن الجيش الإيراني ليس سوى حشرة يمكن أن يدهسها الأمريكان وقتما يشاءون؟ وبناءً على ذلك كُله أو بعضه هل ستتغير صورة إيران لدى شعوب العالم العربي والإسلامي باعتبار أن أحداث غزّة قد غَدَتْ مَحَكّاً كاشفاً للدور الإيراني الغائب والمنتظر؟؟

لعلَّ الجبهة الإيرانية في علاقتها المتعددة على الصعيد العربي لم تستخدم إلا استراتيجية التسلُّ والاختراق والتغلغل كتلك التي استخدمتها أمريكا طيلة تاريخها الاستعماري الدموي، لكن حين تستخدم إيران الاستراتيجية نفسها فهل لها أن تتهم أمريكا وتُشهر بها حتى لو كانت بالفعل هي الشيطان الأكبر كما أكَّده "الخميني"؟!

المغامرة الإيرانية الأمريكية... آفاق الجموح والقوة الخائفة

التأزمات الإيرانية الكورية وعنصرية السلاح النووى

نعم... حين يكون هناك احتمال للأمل يصبح اليأس من نصيب الضعفاء... تلك هى مقولة "برتراند راسل" التى اعتمدتها إيران ميثاقاً ودستوراً فى توجهاتها السياسية والعسكرية، إنه ذلك الاحتمال الذى عايشته أبعاده واغتركتته وتلاحمت معه سنوات طوالاً حتى صار حقيقة ويقيناً بعد جولة مراهنات عصيبة أحدث بها زلزالاً استراتيجياً مروّعاً أعاد تشكيل خارطة توازنات القوى، ومن ثمّ كانت له تداعيات مُفرّعة شهدتها الساحة الدولية بقلق وترقب؛ تخوّفاً من اختراق شرقى جديد للنادى النووى.

ولعلّ القضية المثارة من قِبَل الغرب تجاه إيران وكوريا تسير فى أعماقها الخفية ودلالاتها إلى عنصرية السلاح النووى وقُصْر تملكه على دول دون غيرها، حتى لو كانت قادرة على تصنيعه واستكمال مراحل وخطواته بفعل ذاتها أو بفعل الآخر ما دامت لا تملك صكاً سياسياً يحقق لها السماحية بالانطلاق، أو لو اعتمدت على إرادتها القومية ورفضت تعليق طموحاتها على رضا الغرب، ولجأت إلى طرائق الابتزاز السياسى، ونفذت إلى مناطق الضعف والخواء لدى هذا الغرب، وخاضت معادلات المصالح، وتصدّت للإغراءات، وصمدت للعقوبات، واستأسدت بإيمانها ويقينها، وأجادت لغويات التفاوض واحترفت التعامل مع العنصر الزمنى.

ولقد أخذت كل من إيران وكوريا الشمالية ضحيّة دولياً هائلاً يختلف فى درجته وموقفه وخطورته، لكن يتمثّل فيه الإصرار وإرادة التحدى وعناق المستحيل قاسماً مشتركاً لدى كل منهما، وقد تجلّت آخر مشاهد تلك البانوراما السياسية المزدوجة بشكل سافر وصارت لها الأولوية حتى فى إطار الأزمة المالية العالمية التى خيّمَت بظلالها على أقطار الأرض، وهو ما يدفع بالضرورة نحو الخوض فى تساؤلات تُعَدّ كاشفة للعديد من زوايا القضية منها: كيف لإيران أن تعترف بحقها فى امتلاك السلاح النووى وضرورة أن تنهض بدور محورى فى إدارة العالم بينما تتعامل مع أمريكا بمنطق الوصاية؛ إذ تطلّب مشاركتها فى مناقصة إنشاء المفاعلات فى إيران حتى تطمئن إلى سلمية البرنامج النووى؟! لماذا بلغ جموح الخطاب السياسى الإيرانى إلى أقصى درجات الاستفزاز للكيان الصهيونى فى مؤتمر مكافحة العنصرية؟ كيف استطاع الرئيس الإيرانى فرض وتوجيه قضية بعينها غير تلك التى انعقد المؤتمر من أجلها؟ بل كيف جعل من ساحة المؤتمر مرتعاً لإشعال أزمات جديدة؟ وما

الدلالات الحقيقية لأن يعلّق الرئيس الإيراني افتتاحه أول مشروع إيراني لإنتاج الوقود النووي بعد يوم واحد من بدء ترتيبات المفاوضات المباشرة مع الدول الخارجية حول الحوافز الأوروبية لطهران من أجل تعليق برنامجها النووي؟ وكيف يتنافى تصريح مساعد رئيس وكالة الطاقة الذرية الإيرانية نحو استكمال بلاده جميع مراحل تخصيب اليورانيوم بل تحويله إلى أقراص الوقود بينما تتجه رؤية "إيتان بوشون" -مدير شئون الأمن ومنع الانتشار النووي في مفوضية الطاقة النووية الفرنسية- إلى أن إيران لن تتمكن من إحاطة برنامجها بسياسات من السريّة حول استغلاله لأغراض عسكرية لا سيّما أن إكمال دورة تصنيع الوقود النووي سيتم اكتشافه فور حدوثه؟! ولماذا تراجعت واشنطن عن شرطها الأساسي بعدم الدخول في مفاوضات قبل أن تقوم إيران بتجميد نشاطها في مجال تخصيب اليورانيوم؟ وهل تغيّر مسار السياسة الأمريكية إلى درجة الوصول إلى صيغة تدعى (بوشاهر مقابل تيهار) بمعنى أنه إذا أرادت إسرائيل مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية فعليها إخلاء المستوطنات في الضفة الغربية؟ وبناءً على ذلك يتبدى لماذا تعلّق إسرائيل عملية السلام مع الفلسطينيين ما لم تبدّل واشنطن جهداً خارقاً لوقف البرنامج الإيراني؟ ومن ثمّ هل تنفّلت إسرائيل من العُقد المقدّس مع أمريكا وتستهدف نفس اثني عشر موقعاً إيرانياً نووياً؟ ولماذا حاولت إسرائيل إعاقة اللقاء بين الرئيسين الإيراني والسويسري؟ هل لذلك الدور الذي لعبته سويسرا في السابق بين الأمريكيين والإيرانيين أم لأسباب أخرى؟ وهل كان محض مصادفة أن تُخَيّر إسرائيل الذكرى السنوية للمحرقة النازية في نفس توقيت انعقاد مؤتمر ديربان؟ وإذا كانت إسرائيل قد نجحت في إقناع كل من أمريكا وكندا وأستراليا بمقاطعة المؤتمر تجنّباً لثلاً تتضمن قراراته أي إدانة للممارسات العنصرية فهل تحقّق لها ذلك الهدف المنشود؟ ولماذا تناقضت تصريحات الرئيس الإسرائيلي (شيمون بيريز) تجاه الخيار العسكري بشأن الملف النووي الإيراني؟ وماذا يعنى عدم موافقة إسرائيل على إتمام صفقة الطائرات بدون طيار مع روسيا إلا بعد التأكّد من عدم وجود نيّة لدى روسيا لبيع أنظمة الصواريخ المضادة للطائرات لإيران إلا لو كانت إسرائيل تنوى فعليّاً ضرب المنشآت الإيرانية. وكيف لروسيا أن تُعلن أنه ليس لديها نية لممارسة أي ضغوط على طهران من أجل واشنطن؟

أما على الصعيد الكوري فلنّا أيضاً أن نتساءل كذلك: لماذا لجأت كوريا الشمالية إلى تجميد برنامجها النووي ثم ارتأت أن تعيد تشغيل مفاعلاتها خلال شهور؟ هل كانت الانتقادات اللاذعة لكوريا من قِبَل مجلس الأمن بسبب إطلاق الصاروخ بعيد المدى وراء طردها للمفتشين والخبراء الأمريكيين ومقاطعة المحادثات السادسة الرامية إلى نزع السلاح النووي؟ وهل مثل ذلك كبتاً سياسياً جعل كوريا تُعلن عن وقف تعاونها مع الوكالة الدولية

للطاقة الذرية، بل وتقرّر إعادة تشغيل جميع منشآتها النووية؟ وهل أصبح امتلاك السلاح النووى يمثّل ضرورة حيوية حتى لو كان على حساب ارتفاع معدلات الفقر في دولة مثل كوريا الشمالية التى تعاني أزمة اقتصادية طاحنة تصل إلى حد المجاعة؟!

إن استماتة إيران وكوريا وتشدُّقهما بالحق النووى لا يُعدّ مثيرًا للغرابة وقد باتت الساحة العالمية مستنقعًا لسباق التسلح الآثم الذى تكفى فيه ترسانة دولة واحدة لإبادة كوكب الأرض عشرات المرات!! وإن اللغة الحوارية التى تخلو من المزاعم والادعاءات والأكاذيب والخزَعَبَلات هى اللغة التى يجب أن يطمح إليها المعتزك السياسى الدولى المعاصر؛ لأنها اللغة المثلّى التى تَعَصِم من فكرة أن يظل النووى قَبْل الخُبْز أحيانًا ودائمًا!!.

كوميديا التراجع الأمريكي

في انعطافة خطيرة من انعطافات الصراع المحتدم الذي تخبو جذوته وتشتعل منذ عقد من الزمن، تتجدد بانوراما العداء المستحكم بشيوع لغة الترشق والتناوش البالغة حد الإسفاف السياسى والابتذال الاستراتيجى مُعلنة عن نُذر حرب ضروس تُناور بها إيران وتُسْتَقْدِمها إسرائيل وتتمنّاها واشنطن وتتوق إليها أوروبا؛ أملاً في إبادة كل دولة تُسوّ لها ذاتها فكرة أحقيتها في امتلاك السلاح النووى!!

فها هي دول الغرب تحشد مجموعة من البيانات والمعلومات بمشاركة الدولة العبرية، تستحث بها الوكالة الدولية للطاقة لاستصدار تقرير يحسم حيازة إيران للسلاح النووى مستشهداً بمجموعة من المؤشرات الدالة على إجراء إيران العديد من المشروعات والتجارب من أجل تطوير وضعيتها النووية، وذلك عن طريق الحصول على وثائق خاصة بالإنتاج والتطوير من شبكة إتحار غير مشروع للمواد النووية، وهو ما يستوجب بالضرورة -في الرؤية الغربية- وجود حزمة من العقوبات الصارمة أو الحرب كخيار أوحده.

وليست هذه ولا تلك تمثّل حلاً واضحاً صريحاً لذلك المأزق الدولى المصطنع؛ ذلك أن التعامل بمنطق العقوبات قد سقط سقوطاً مدوياً منذ بداية التعامل مع الأزمة النووية الإيرانية، بل على العكس فإنه قد كشف عن مدى التهكّم والاستخفاف الإيرانى والاستهانة الصارخة بذلك المنطق، أما التلويح بحرب قادمة فإن ذلك لا يعدو أن يكون شعاراً مستهلاًكاً استنزف أغراضه؛ ذلك أنه قد تم التهديد به مراراً بلا جدوى، لكن يُعاد استخدامه وتذويله أملاً في أن يقتحم العقل السياسى الإيرانى ليبدأ فى الأخذ بفكرة التراجع والانزواء، وهو ما لم تدعّن له الجبهة الإيرانية التى اتّخذت من الخطاب الغربى ما يسمح لها بالسخرية اللاذعة والاستفزاز السافر، مشيرة إلى أن هذا الخطاب إنما يُعرب عن ضَعْف الغرب وخوائه وانهيائه، وأنها على أهبة الاستعداد للتصدى لأى حماقة سياسية أو عسكرية، وأن محاولات استصدار تقرير الوكالة الذرية إنما هى عمل أمريكى خالص أو خطأ تاريخى فادح يضاف إلى خطايا الإمبراطورية الأمريكية حين تَعْتَبِر أن المساعى الإيرانية لامتلاك أسلحة نووية تشكّل خطراً على سلام العالم والشرق الأوسط. بينما يقدّم الخطاب الإيرانى استدلالات منطقية على موقفه؛ يبدأها بأن الغرب لن يَجْنِ شيئاً من تلك المؤامرة الرخيصة التى يضخّ فيها بسُمعة المنظمة الدولية بسبب المزاعم الأمريكية الخرقاء، وأن الشعب الإيرانى هو أذكى وأنبّل كثيراً من أن يُنتج قنبلتين نوويتين

مقابل نحو عشرين ألف قنبلة نووية يملكها الغرب، وإذا كانت المنظمة الدولية قد نفّذت من قبل نحو أربعة آلاف عملية تفتيش إجبارية -مائة منها مفاجئة- ولم يعُثر المفتشون على جرام واحد من اليورانيوم فأين هي مصداقية الغرب في إقامة اتهاماته؟

وبناءً على ذلك تتجلى اشتباكات الموقف دافعة نحو التساؤل حول: إذا كانت عمليات التحرش السياسى بإيران قد بدأت بأمريكا، فلماذا تُعلن أمريكا الآن مد حالة الطوارئ ضد إيران لعام قادم؟ بل لماذا أسرع ولَهَثَتْ نحو إعلان تراجعها عن الحرب ضد إيران باعتبار أن تلك الحرب سيكون لها تداعيات خطيرة على المنطقة العربية ومن ثمّ تداعيات على القوات الأمريكية في المنطقة؟ وهل اكتشفت واشنطن الآن فقط تلك الآثار الوخيمة للحرب على إيران؟ وكيف للاستراتيجية الغربية أن تحمل تناقضاً صارخة تتمثل ضمناً في أن إعلان الحرب على إيران يستهدف الترغيب في انغماسها في مفاوضات جدّية -وبلا شروط مسبقة- وإلا تواجه بضغوط جديدة، وفي الآن ذاته يتم ترغيب كل من روسيا والصين في الموافقة على تشديد العقوبات تجنّباً لويلات الحرب؟

بل كيف لإيران أن تُعلن عن عدم حاجتها إلى القنبلة النووية لمواجهة الولايات المتحدة وحلفائها؟ وهل تستند في تلك المواجهة إلى ما هو أكبر وأخطر من القنبلة النووية؟ لماذا تشتدّ حمية الدولة العبرية وتتعالى نبرتها هذه المرّة وتتحين التواجه المباشر مع إيران بينما تتراخى أوصال الكيان الأمريكى الذى يتبنى منطق التهديد والوعيد والتسويق ليس غير؟ ولماذا تُمنح الدولة العبرية نفسها حق تقرير طبيعة العقوبات وامتداداتها نحو البنك المركزى وصناعات البترول والوقود والغاز؟ وإذا كانت الدولة العبرية تعترف صراحة أن خوض الحرب ضد إيران يمثل أكثر العمليات تعقيداً وخطورة في تاريخها فلماذا تستسهل مسار المغامرة والمجازفة ولا تقتدى بالحليف الأمريكى المتراجع الذى يتحسّب كثيراً لتلك الخطوة؟ وكيف لإيران أن تأخذها نزعات الرُّعونة السياسية حين تؤكّد أن هزيمة الولايات المتحدة ليست بحاجة فعلية إلى قنبلة نووية، وكأن النّصر الإيراني يمكن أن يَعْتَمِد على العربة الحربية القديمة؟!

وكيف تعتمد إيران معياراً هَشّاً في تقييم القضية بمعنى إعلانها أنها إذا لم تملك أهلية المواجهة فإن ذلك يردها نحو خمسة قرون للوراء؟ وهل يغلب منطق التعاطف السياسى على كل من روسيا والصين باعتبارهما مُثَلَّان جبهة التّصدّى الفِعلَى لسَريان برامج تشديد العقوبات على إيران؟ ولعلّ أكثر ما يستوجب استدعاء غرائب وطرائف الكوميديا في الرؤية

الأمريكية أن الضربة العسكرية لإيران قد تزيدها إصرارًا وتشدُّدًا بمفردات البرنامج النووى، إضافة إلى سبب آخر هو احتمالية فشل العمل العسكرى فى ردِّع إيران!!

إن قضية شن الحرب على إيران قضية قديمة مَمَّجُوجَة تُحاول القوى الاستعمارية الطامحة فى استعادة قُتُوتها السياسية وعنفوانها العسكرى إعلاءها على العديد من القضايا التى تَشْغَل الساحة الدولية؛ إذ إن تقرير وكالة الطاقة الذرية لم يَحْمِل جديدًا فى جوهره ومضمونه، وإنما قامت هذه القوى بتقديم تفسيرات وتحليلات واستنتاجات خاصة تُخَوِّل لها التواجه العاصف مع إيران، وذلك لتهدئة نَبْرة السُّعَار السياسى المخترق لكينونتها وتأكيد الكاريزما الهَشَّة. إنها جولة جديدة تشتق من جولات التصعيد الوَهْمى والتخويف الأَجُوف والإرهاب المعنوى، فلا أحد يفكر فى السلام وإنما تنصرف العقول المتآمرة دائمًا إلى مكاسب الحروب وضحاياها!!

السريالية السياسية فى الحوار الإيرانى الأمريكى

جولات صِراعية سادَها التَّراشُّق والاحتداد والاستفزاز والتهديد والمزاعم... خداع مبطن وسذاجة استراتيجية واستعلاء سياسى وبربرية عسكرية اكتنفت أعماق الحوار الأمريكى الإيرانى متصاعدة نحو اللحظة المستحيلة التى ربما تجازِف الولايات المتحدة فيها معلنة دخول حرب جديدة مع الكيان الإيرانى الذى لم يَجْتَزْ مراحل الطفولة النووية!!

ففى إطار الظرف الكونى الحَرَج الذى يشهد تصدُّعات كبرى فى العلاقات الدولية مبعثها ذلك السعى اللاهث نحو المصالح الذاتية القومية المطيحة بمصالح الآخر مهما يكن هذا الآخر، تَطَرَّح إيران مبدأً سياسياً على درجة من الاعتدال والتوازن مُؤدَّاه أن تكون الطاقة النووية السلمية حقاً مكفولاً مشروعاً لجميع الدول والدويلات، بينما السلاح النووى ليس حقاً للدول التى تحتكره، فإما أن يكون هناك شيوع لهذا الحق وتعميمه، وإما أن يتم انتزاعه وتجريد كل الدول التى تستقوى به وتعتبره شرطية وجود، بينما يشيد الأمريكيون بعكس ذلك المبدأ مشيرين إلى أن الطاقة النووية ليس هناك ضرورة لتصنيعها ما دام هناك إمكانية للتزود بها من دول أخرى، ويأتى ذلك نتيجة لضرورة عدم الفصل بين السلاح النووى والطاقة النووية المتحوِّلة - فى رؤيتهم - بالضرورة إلى سلاح نووى، وليست هى الطاقة الموظَّفة أو الداعمة للأغراض السلمية، وهو ما يعنى وجود فصل قاطع بين أهلية التصنيع وأهلية الاستهلاك لبعض الدول دون بعضها، ومن ثَمَّ فالسلاح النووى والطاقة النووية يجب أن يَظَلَّ مقصورَيْن فى امتلاكهما على دول بعينها.

وبناءً على ذلك تتجلى الإشكالية فى عنصرية الموقف وازدواجية المبدأ، وهو ما جَرَّ على الولايات المتحدة دائماً صنوفاً من التشكيك وإهدار المصداقية حالت دائماً دون اعتمادها رمزاً للعدل الدولى؛ إذ كيف تَسْنَى للأمريكيين الدعوة لإخلاء منطقة الشرق الوسط من أسلحة الدمار الشامل دون الإشارة إلى ضخامة وهول الترسانة النووية الإسرائيلية؟ وهل تنتمى هذه الترسانة جغرافياً لمنطقة أخرى غير الشرق الأوسط؟ وما الوسائل الفاعلة للضغط على إسرائيل لتوقيع معاهدة منع الانتشار النووى؟ وهل يُنْتَظَر أن تتحقَّق مثل هذه الخطوة - مهما كانت وسائل الضغط - فى ظل الاستطالة والخطَرَسَة الإسرائيلية؟ وهل يمثِّل موقف إيران فى العرف الدولى - قياساً على إسرائيل - انتهاكاً

صارخًا وخروجًا على أحكام معاهدة حظر الانتشار لإصرارها على تطوير قدراتها النووية؟ وهل تلتزم الولايات المتحدة مستقبلاً بحظر استخدامها لأسلحتها النووية ضد أى دولة لا تملك سلاحًا نوويًا مهما كانت درجة العصيان والانفلات من القبضة الأمريكية؟ وما المعنى الكامن -والنتيجة ثابتة- وراء تخفيض الترسنة النووية الأمريكية إلى النصف بينما النصف الآخر يمكن أن يدمر العالم بأسره مرّات ومرّات؟ وهل يمثل قرار قطع إمدادات الغاز لإيران عقوبة رادعة يمكن أن تُقابلها تنازلات؟ وإذا كانت معاهدة حظر الانتشار النووى قد منحت صكًا للدول الأطراف في تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية فأين تكمن الإشكالية الأمريكية بالنسبة لإيران؟ وهل تتوازي مسارات التحرك الدولى ضد إسرائيل لإخضاع منشآتها النووية للتفتيش مع المسارات الضدية للتحرك الأمريكى ضد إيران ثأراً من ذلك التحيز السافر للتخالف المقدّس؟

وبناءً على ذلك فالسريالية الأمريكية تتمثل في أنه إذا كانت المصالح القومية العليا لا تحميها إلا القوة -وهذا هو منطق الواقع السياسى ماضياً وحاضراً ومستقبلاً- فإن الادعاء بضرورة خلوّ العالم من أسلحة الدمار الشامل إنما هى دعوة طوباوية وسريالية متجاوزة لطبيعة العلاقات المنطقية بين الأشياء، وتنطلق هذه السريالية حثيثاً نحو الأفق الإيراني متمثلة في الحيلولة دون بلوغ الوضع النووى المأمول، بدعوى أن هذا الوضع سيكون مهدّداً لأُسُس وركائز الأمن العالمى والأمن الأمريكى بشكل أخصّ، بينما لا يمثل وجود الترسنة النووية الأمريكية أى مخاطر على الأمن العالمى؛ لأن هذه الترسنة هى رسالة السماء والقوة الحافظة المحقّقة للحماية الكونية والاستقرار الإنسانى. أما السريالية الإيرانية فقد مالت نحو مُنْعَرَج آخر له طابع الغطاء السياسى المتجاوز لتأزّمت الواقع والعاث في ضروب ما وراء الحقيقة، فجاءت مشاهدتها متجسّدة في إبرام اتفاق خاص مع كل من البرازيل وتركيا بشأن تبادل الوقود النووى، وذلك تأكيداً لشيوع افتقار الكيان الإيراني للوقود المخصّب، وهو ما ينفى شائعة السّعى نحو امتلاك السلاح النووى، بجانب وَضْع الدول الغربية في بُوتقة الحرج السياسى مع الدول الموقّعة مع إيران؛ نظراً لحساسية العلاقة، وتحريضاً على صناعة أعداء جُدُد، باعتبار أن ما حَدَث -في رؤية الآخر- هو اتفاق وهمى وكوميديا سياسية مأكرة ربما تحوّل دون تنفيذ البنود العقابية الأمريكية المقترحة، لكن الغرب هو الغرب، لا تزال تخترقه الهواجس والشكوك في النوايا الإيرانية، لكن ماذا هو فاعل وقد سَبَقَ السيفُ العَدَل!!

أضحوكة الحرب المنتظرة

منذ أمد بعيد ونبرة الخطاب الأمريكي الإيراني تَسْتَعِر لحظيًا في تصاعد فذ وصولاً إلى بؤرة الاحتداد والتشاحن، وبلوغاً لأمل الاصطدام بعد خوض جولات من التطاحن والتنافر الاستراتيجي المحقق لدرجة من الإشباع الأجوف لتلك الذات الأمريكية والإيرانية أيضاً!! فاملتأمل في طابع الإشكالية المطروحة بين الذاتين يجد أنها تتَّسم نسبياً بتوجُّه ثقافي فكري ذي بُعد سياسي يتأسس على مبدأ حرمان الذات من ممارسة حقوقها المشروعة وتمكين الآخر من الانتفاع بهذه الحقوق، وهو ما يُجافي المنطق ويستفزُّ سُلطة العقل، وبمعنى آخر مُصادرة حق إيران في تصدير نفطها عبر مضيق هرمز على أن يُتاح للآخرين هذا الحق حتى لو كانوا أعداء لإيران، وهو ما خَلَق بدوره دوافع عدَّة لدى إيران بإغلاق الممر المائي باعتباره الشريان الحيوي المتحكم بنسبة عُلْيَا في حاجات العالم إلى النفط؛ وذلك إذلالاً للغرب، وتأكيذاً للعنفوان السياسي، وإقراراً للسطوة الإيرانية على مُقدَّراتها الاستراتيجية، مستندة في ذلك على ركيزة من ركائز الثورة الإسلامية القائلة بضرورة المبادرة في اتخاذ المواقف المصيرية وتأکید أهمية الضربة الأولى، لكن هل تصمد إيران لتلك الضربة أم أنه التلويح العنثري الباعث على التوجُّس والرعب لدى أطراف المحيط الدولي خاصة أمريكا التي نَقَلَتْ أطياف عدواها إلى كيانات أخرى؛ لحشد رؤية سالبة تستطيع خلالها إقرار حَثْمِيَّة التواجه العاصف انطلاقاً من أن القوة العسكرية يمكن أن تُمنَح شرعية سياسية وقانونية تخوِّل لها سلطة المنح والمنع والقبول والرفض إزاء الأنظمة الطائشة أو الدول المارقة من العدسة الأمريكية.

إن الاستراتيجية الإيرانية تعتمد في ثوابتها إزاء تلك القضية على معاهدتي جنيف وجامايكا اللتين رَسَمَتَا النظام الحقوقى للمياه الدولية وأَقَرَّتَا إمكانية إغلاق المضيق بصفة مؤقتة أو دائمة إذا تعارض ذلك مع سيادتها وأمنها القومى جرَّاء عبور الناقلات البحرية أو التجارية أو العسكرية، لكن ذلك وأكثر منه لا يعنى شيئاً بالنسبة للإدارة الأمريكية التي تُمَجِّد فلسفة القوة وتَعْتَبِر أن كل شاردة وواردة ماسَّة بالأمن القومى الأمريكى، وهو ما يُعَدُّ ذريعة هائلة لأن يكون لها موقف من القضايا الدولية كافة تستطيع استثماره وتوجيهه بما يخدم صالحها العام فقط، بل حتى لو أضرَّ بمصالح دول العالم أجمع، وهو ما يدلُّ عليه كم التصريحات المضادة التي يتقدمها أن الوجود العسكرى في الخليج الفارسى سيتواصل وبشكل مكثَّف، وأن مرور الناقلات الأمريكية بالمضيق يتفق تماماً مع القوانين الدولية، وهو ما مَثَّل بدوره استفزازاً صارخاً للنظام الإيراني الذي هَدَّد بزرع الغام في المضيق واعتبرها أحد نُذُر الحرب.

وبناءً على ذلك ماذا لو تراجع الاتحاد الأوروبي عن حزمة العقوبات ضد إيران -
والتي يتصدّرها منع صادراتها البترولية-؛ وذلك تلافياً لكارثة إغلاق المضيق التي سوف
تتشعب عنها كوارث أخرى أشدَّ وطأة وذات انعكاسات مباشرة على التخطيط الدولى
بأسره؟ وما طبيعة الفعل الإيراني إزاء استخدام سلاح المقاطعة الغربية للبترول بجانب
تجميد أرصدة المصرف المركزى؟ وكيف لأمريكا أن تمنح نفسها صكوك الغفران السياسى
التي تحذر خلالها الدول من توثيق علاقاتها مع إيران؟ بل كيف لها أن تكون محلّ
سخرية وتهكّم من دول أمريكا اللاتينية التى ترى فى إيران ذلك العملاق المتمدن؟

ألا يُمثّل ذلك حَجَرًا على حريات الشعوب وإرادة الأنظمة والحكومات؟ بل كيف
لأمريكا أن تمارس أساليب وطرقًا لا تتّسق مع مسعاها نحو إقناع إيران بالعدول عن
إنتاج السلاح النووى؟ وماذا لو أدّت العقوبات الأمريكية لإيران إلى نتائج عكسية كما
يتوقع الخبراء والمحلّلون؟ وكيف لإيران أن تستقوى بدول خارجية بينما تزعم ريادتها
المطلقة فى المواجهة العسكرية مع أمريكا؟ وهل كان مصادفة أن يتوافق توقيت اغتيال
العالم النووى الإيراني "مصطفى أحمدى روشن" فى ظل المناوشات الحاضرة؟ وإذا كانت
بنود الاستراتيجية العسكرية الأمريكية التى استعرضها "أوباما" تنطوى أولياتها على أن
الولايات المتحدة قد تعلمت الكثير والكثير من خوضها حروبًا فى العراق وأفغانستان
فهل لن تتورّط مستقبلاً فى أى حروب أخرى؟ ومن ثمّ أيضًا كيف يتسنّى لها الزعم بأنها
سوف تنغمس فى حرب ضروس مع إيران؟ وكيف لبانوراما العنف اللفظى أن تنتهى إلى
مبدأ عنصرى كذلك الذى يقول إن أعظم خطر يمكن أن يواجهه العالم هو امتلاك أى
نظام إسلامى لأسلحة نووية؟

ولعلّ التصعيد نحو الحرب إنما يؤكد بالقطع ذلك الفشل السياسى بكل أبعاده
ومنعطفاته والتراجع عن سمات اللحظة الحضارية، والذى يجرّ الجماعة الإنسانية إلى
أتون اللهب ولا يمنح مكاسب خاصة لدولة دون أخرى، وإنما ستتوالى سُحب الخسائر
مخيّمة على الجميع، وسوف نُذكر مستقبلاً أن السلام كان يمكن تحقيقه بثمن بخس،
وأن جرّائر الحروب تمتدّ آثارها لعقود وقرون، بينما قُضت الحكمة على الأعرج ألاّ يكسّر
عُكَّازَه على رأس عدوّه كما قُضت كذلك على الجبار المتعجرف أن يستوعب فكرة أن
معظم النار من مُستصغّر الشرّ وأن أعواد الثقاب تحرق مدينة!!

حوارية حضارية متأزّمة بين كيانين

تنطلق اللغة الحوارية بين الشعوب والدول من قواسم مشتركة تحقّق نبرة التوافق والتناغم على هامش خصائص الطابع الإنساني العام، وتعتمد الحواريات السياسية دائماً مبدأ قابلية كل الأشياء للتفاوض، وهو ما يُعَدُّ بذاته دافعاً نحو التماس مع صميم الإشكالية التي بات الحوار حولها محققاً لاحتماليات فك مفرداتها المتناقضة على تشبُّث كل طرف فيها بمعطياته المُقدَّسة!!

نعم إن أمريكا الآن تطوى صفحة صِراعِيّة مَريرة مع العالم العربي والإسلامي، مُعلّنة -في شوطها التاريخي- أنها ستخوض مرحلة جديدة تكون مغايرة تماماً لما كان، فهي تتحدث بخطاب سياسي يحمل لغة رصينة تقترب من الصدق المستحيل؛ إذ نراها تَطْرَح عبارات الاحترام المتبادل والتصرف بطريقة مختلفة ومراجعة السياسات والرغبة في التغيير والحوار المنهجي العقلاني، وعلى مستوى آخر تُبَادِر إيران بضرورة إقامة الحوار العادل المستند إلى تغَيُّر أمريكي استراتيجي وليس تكتيكي، فضلاً عن مناداتها بإصلاح هيكل الأمم المتحدة المؤدى لسيادة العدالة بكل معانيها في المحفل الدولي. لكن هناك بوئاً شاسعاً بين الاحترام المتبادل -كمفهوم يَتَشَح بالديبلوماسية المُرَاوغة-، والحوار العادل -كمطلب مُلَح ينبع دائماً من الدول المستضعفة-.

هذه هي المقدمات العُليا... لكن ماذا عن مستقبلات نتائجها؟ تلك هي القضية التي تتصدّر طبيعتها هذه الإشكالية النووية بعيداً عن الشوائب العالقة بذات العلاقات الأمريكية الإيرانية، فرغم المطالبة بإقامة حوارية خاصة لها طقوس حضارية فإنها حوارية مشروطة بانتفاء جوهر القضية النووية وصلبها -كقضية خلافية-، وتخلّي إيران عن طموحاتها النووية التي راهنت على استمراريتها طويلاً ولم تَرُدّها عنها العقوبات الاقتصادية أو حرب الشائعات أو التلويح بالإبادة؛ وإنما ازدادت إصراراً وتشدُّقاً وتحدياً، ومن ثَمَّ فهل تَرُدّها فاعليات الحوار أو خضوعها لمنطق الآخر؟ وما جدوى التنازل وما مُقَابِلُهُ؟ وهل تسمح الشخصية الإيرانية لذاتها بذلك لا سيَّما وهي تعيش لحظات الاقتراب من الحلم النووي؟ وعمَّ تخلّت أمريكا من طموحاتها حتى تُسَايِرَها إيران؟ وإذا كانت إيران تستنكر مشروعية الطلب بينما أمريكا تُبْدِي أحقيتها في عدم مشروعيته فكيف وأين تكون نقطة اللقاء؟ وأي آلية حوارية يمكنها إحداث نوع من التطابق؟ وهل يمكن لهذه الآلية أن تذيب تناقضات المصالح وتضاربها؟! ولماذا تم اعتماد فرضية

تمويل إيران لمنظمات إرهابية كحماس وحزب الله بما يَشِي بأنها المحور الفاعل وراء العمليات الإرهابية؟؟ ولماذا تُطالب إيران باختفاء اللهجة العدوانية تجاه إسرائيل دونما البحث في الأسباب الموضوعية لبرُوز هذه اللهجة؟

إن مفهوم الاحترام المتبادل الذى تطرحه أمريكا إنما يَحْمِل فى طياته مسئوليات كبرى نحو احترام الوجود واحترام الحقوق والواجبات والأدوار والإمكانات والطموحات والتاريخ، أما المناداة بمفهوم الحوار العادل فهو يعنى رَفْض ممارسات الاستعلاء الحضارى التى تحقّق القطيعة وتنسف جسور التواصل وتجعل كل الكيانات جُزْراً منعزلة تعمل فى إطار نسق غير متوازن؛ لأنه غير مَعْنِيٍّ إلا بذاته، وهو ما قد يُصبح بدوره مخالفاً لمفاهيم العولمة والكونية التى كرّستها الإمبراطورية الأمريكية!!

الأحادية السياسية بين إيران وكوريا

عَبْرَ البحث عن المستحيل يُمكن تحقيق المُمكن... تلك هى مسارات رؤية "باكوفين" التى استحوذت على الكيان الإيرانى والكورى على ما بينهما من اختلافات جذرية فى إطار الظلال التاريخية والأطياف الثقافية والوضع الجغرافى والمستوى الاقتصادى والتوجه العقائدى، فقد ظلت تجمعهما تلك الأحادية السياسية التى لا تقبل مُطلقاً بالبديل الآخر؛ لأنه يكون دائماً هو البديل الأدنى سياسياً، فإذا كانت الأحادية هى إحدى آفات الفكر وضلالاته -لأنها تعتمد على الانغلاق والتمجيد الذاتى- فإنها -سياسياً واستراتيجياً- إنما يحكمها عُقْم المصالح وحيويتها وديناميكية العلاقات وانعكاساتها. وقد تَمَثَّلَت ملامح هذه الأحادية الإيرانية فى مدى تمسكها -ومنذ سنوات- بالحق النووى المدعوم بشتى القوى، بل إنها قد تجاوزت هذا الحق إلى حق آخر هو التنازع على المشاركة فى قيادة العالم وإحلال مشروع السلام الدولى خلال نقاشات موضوعية يمكن على أثارها احتواء المشكلات الأمنية.

وهكذا تُجاوز إيران وَرُطَبَتها مع العالم الغربى، مُعلِّنة أنها ليست بصدد طرح قضية الملف النووى؛ باعتبارها قضية محسومة لا تقبل المساومة أو التفريط، إذ إنها تتَوَثَّب إلى ذلك الدور العالمى المنتظر فى المشاركة والتوجيه والإسهام والاندماج فى صناعة القرار السياسى الدولى وضمناً القرار السياسى الاقليمى. وبذلك تكون إيران قد بلغت مُنتَهيات التَّحَدَّى فى محاولة للانفلات من صفوف الدول المَقُودَة إلى صفوف الدول القائدة الساعية لنقل المركزية الغربية بإعلان نهايتها والدخول تحت مظلة نظام عالمى آخر يكون لإيران فيه مساحة من الصدارة، لكن هل تُعْتَبَر فكرة نقل المركزية الغربية كافية دون قوامة للوَضْعِيَّة الحضارية؟! وهل يعتمد تحوُّل المركزية الغربية على امتلاك السلاح النووى وَخُده؟ وهل بدأت إيران دورات المخاض الحضارى حتى تطمح فى إيجاد مركزية أخرى؟

إن المقومات الحضارية التى صَنَعَت تلك المركزية عديدة، وكان آخر ملامحها هو تلك الكونية المعرفية والمعلوماتية التى أَبْهَرَت الساحة الإنسانية؛ لأنها تمثِّل منظومية العلم فى ضروبه المختلفة وبلوغه أهدافاً فوق المُتَخَيَّلَة.

وليست كوريا الشمالية ببعيدة عن الوضع الإيراني؛ فقد عانت الكثير من العقوبات والقيود والمحاذير الحائلة دون اكتمال المشروع النووى، وهى الآن تَحْصُد وَيَلَات الغضب الغربى إثر إطلاق صواريخها فى تجربة نووية متفردة؛ إذ بَلَغَتْ قوة تفجيرها ما يعادل قوة القنبلة المُلْقاة على ناجازاكي وهىروشيما إبَّان الحرب العالمية الثانية، وقد انْبَرَّت واشنطن وغيرها من الدول مُنْدِدِينَ بذلك الخطر على شعوب شمال شرق آسيا، فضلاً عن أن هذه التجربة تمثّل انتهاكاً صارخاً للقوانين الدولية، بجانب المخالفة للتعهدات التى سبق أن قَطَعَتْها كوريا على نفسها، إضافة إلى تعارضها مع قرارات مجلس الأمن، هذا بينما تَتَدَرَّع كوريا بمبدأ حق الدفاع عن النفس وتأكيد السيادة وإقرار السلام والأمن فى شبه الجزيرة الكورية والمنطقة بصفة عامة، بجانب تلويحها بإعادة التجربة؛ وذلك إذا استَمَرَّت الولايات المتحدة فى إشاعة واستخدام لغة الترويع والترهيب، والتعامل بمنطق عُلوِّى لا يَسْتَدْعِى فى المقابل إلا تطبيق لغة التجاهل والاستنكار والاستفزاز أيضاً.

لكن التساؤل الحاسم هو كيف تولَّدت لدى الغرب قناعات تؤكِّد أن كوريا سوف تقوم بتفكيك برنامجها النووى؟ وهل تكفى دراهم معدودة مُقابل تَبْيِيد الحلم التاريخى؟ ولماذا أغفل الغرب معنى التمويه السياسى والمرواغة الاستراتيجية فى قضية شائكة كهذه؟ وهل كان تسييد الثقة نوعاً من السذاجة الغربية؟ وما الفرق الهائل بين أن تمتلك دولة مثل باكستان قنبلة نووية ويُحَرِّم منها كل من إيران وكوريا؟ وما طبيعة الوزن النسبى لهذه الدول؟

إنها حالة من التَّمَاثُل بين الدولتين فرضتها التهديدات الغربية المتوالية التى يَسْتَنكِر أصحابها الآن حق امتلاك السلاح النووى حتى لو اعتمد على مبدأ الدفاع عن النفس أو التكافؤ العسكرى فى لحظات التواجُّه العاصف؛ لأن المبدأ الغربى يعتمد الأنانية كقيمة عُليا تمنح الذات ضرورة تحصيل الأشياء -كل الأشياء- وتنفى عن الآخر حتى ضرورة التفكير فى ذلك، لكن دائماً ما يكون التمرُّد محققاً للتَّوَازُن كما قال "كامى".

الغرب... آفات ثقافية وتطلُّعات لمستقبل بديل

"انتحار الغرب"...

مقدمة عن سؤال الهوية

بين التراجع الحضارى والتفوق الحضارى قواسم مشتركة وتجليات فكرية تطرح دائماً إشكالية المأزق وتعدد مناحيه فيما يتراوح بين الحوائل نحو الانطلاق والأسباب فى اتجاه التقهقر!! ولعلّ هذا وذاك إنما يُشكّلان موقفاً تاريخياً تتعرض له الحضارات على اختلاف وضعيتها، لكنه يمثّل فعلياً نقطة فاصلة تلتقى دائماً مع محاور نظريات التاريخ الشارحة لفكرة التّزخُّج الحضارى وانزواء مركزية القوى وانتفاء فكرة الدِّيمومة والسيادة الأبدية. ولعلّ الحضارة الغربية بكل معطياتها المتفردة -التي أتت على غير مثال فى سياق تاريخ الحضارات الإنسانية- هى الآن تشهد توعّكات بنائية وتآزمات وظيفية جذرية لا تخرق هيكليتها بقدر ما تخرق وتتسرّب إلى روحها وتنفذ بين أصلابها ممثلة تهديدات مُلحة مرعبة ربما تُودى بها كُليّة؛ وذلك بعد أن اقتحمتها يأس مهيب إثر ذلك النزوع الجارف نحو التشدّق بالاستعلاء كقيمة، والغرور كمبدأ، والقوة كرمز، واحتقار الآخر كمعنى، وإطلاقية الذات فى المستقبل كنظرية لها درجة عُليا من القداسة، ومن ثمّ تحوّلت الحضارة الشاردة إلى كينونة مُنْقَلِبة حتى من تلك الأسباب والفاعليات التى دَفَعَتْها نحو القمة ذات آن، وهى نفس الأسباب الخالقة لإرهاصات النهاية وحديثات الأفول والانتحار!!

ولقد لاحت كل تلك النُّذُر من خلال كتابات عديدة تنوّعت مداخلها واتّحدت نتائجها لكنها تتجدّد ويبرز بريقها بشكل خاص فى كتاب "انتحار الغرب" الذى أصدره الكاتبان البريطانىان "ريتشارد كوك" و"كريس سميث" ببداية مُفَزعة عن سؤال الهوية، ذلك الذى يؤرّق الغرب -بصفة عامة- بعد شوط زمنى ممتدّ شهد أطواراً متعدّدة لأبعاد الهوية وجوهرها وتجلياتها، والآن يُعانى ذلك الغرب من وجود المعنى المطموس لها، لذلك يتساءلون: من نحن؟ بعد أن صارت الهوية متعددة ومتشظية ولا مركزية عابرة يجب رتّقها، ومن ثمّ تُقدّم أطروحة "انتحار الغرب" عدّة تساؤلات فى إطار: هل ستصير الهوية الغربية خليطاً بلا معنى مُشَخَّصاً؟ وهل القومية فى الغرب بدأت تطل برأسها البغيض مرة أخرى؟ وهل ستحدّد أوروبا وأمريكا خلافتها وتُقيّماتها؟ وهل يجب علينا أن نسعى إلى اسم عام لهوية العالم؟ وهل تستطيع هذه الفكرة أن يكون لها أى معنى حقيقى؟! وهل الهوية الغربية تمتلك حقاً رنيناً فى المستقبل؟ رغم ما تتميز به هذه الهوية الغربية من أنها قائمة على أساس من التاريخ والجغرافيا المشتركين وعلى مجموعة

من الهويات القومية التي تمتلك العديد من التشابهات، وكذلك تتسق مع تدفق الحوادث التاريخية والاقتصادية والسياسية في القرن العشرين وتعكس الحقيقة الواقعة حول وجود عقلية مشتركة لدى كل الغربيين، وهو ما جعلها تسمح بالاحتفاء بالاختلافات العرقية والمحلية والقومية بل بمختلف الهويات دون القومية والعابرة للقومية أيضًا، ومن ثمّ فهي تمتلك محتوى أخلاقيًا واجتماعيًا ماديًا يؤكّد حقيقة وجود مجتمع مشترك له جذور جغرافية مع تراث ثقافي يعتمد على المثل العليا للقيمة الإنسانية والمسئولية والإمكانية، ويحتضن التنوع والفردية.

وتتجه رؤية (ريتشارد كوك - كريس سميث) نحو أنه إذا كانت الحضارة الغربية قد علّقت أهمية كبرى على قَداسة الحياة الإنسانية وكرامتها، وعلى التعليم، والمساواة في الفرص، وحرية الأفراد، واستِئصال الانحياز ضد الأفراد والجماعات، وتعزيز العلم والفنون، وتخفيف المعاناة البشرية، فمَكُن الخطر رغم ذلك كُلّه إنما يتمثّل في تلك الأفكار والممارسات المسئولة عن التفوق الغربي، والتي باتت متأصلة في أنماط الفكر والسلوك، ومتغلغلة في جنبات اللاشعور، وهي: المسيحية، والتفاؤل، والعلم، والنمو الاقتصادي، والليبرالية، والفردية؛ وذلك باعتبارها مجموعة متلاحمة من الفكر والمعتقدات والممارسات والأفعال التي سبق أن كانت محدّدات لحضارة عظيمة ثم باتت مهدّدة لهذه الحضارة الغربية تهديدًا فادحًا؛ لأن معظم الغربيين لم يظّلوا مؤمنين بها، وهو ما ألجأ "ريتشارد كوك" إلى استدعاء جملة تساؤلات على غرار: هل يمثّل ذلك نوعًا من الخصوصية بشأن الحضارة الغربية؟ وإذا كانت هذه الحضارة قد حقّقت مستويات رفيعة من التفوق فلماذا هي مهددة الآن؟ وهل ستبقى أم ينتظرها الزوال؟ وهل نستطيع أن نقاوم الاتجاهات التي تدفع بها نحو الاندثار ونعكسها؟ وهل هذه الاتجاهات حتمية من الناحية الهيكلية؟؛ ذلك أن انتحار حضارة يعنى النهاية الطوعية الذاتية التي تفرضها تلك الحضارة بنفسها على نفسها، أو النهاية العَرَضِيَّة غير المقصودة لحضارة عظيمة... إنها نهاية لم يصنعها الأعداء الخارجيون؛ ولكن صنعها الغربيون أنفسهم بما يفعلونه وبما يُخفقون في أن يفعلوه أيضًا، ذلك أن الليبرالية هي أيديولوجية الانتحار الغربي، باعتبارها أحد تعابير التناقض والانهيار؛ إذ تسمح بأن تكون متصالحة مع فنائها!! فالروابط الاجتماعية قد تراخت، والآمال قد صارت فردية، والمخاوف جماعية، بما يشير إلى أن الغرب يكاد أن يكون منوّمًا بقوى مؤذية أخطر منها أن هذا الغرب قد فَقَدَ إيمانه بفكرة محاولة السيطرة على تلك القوى؛ فالتشظى ينتصر ويأخذ السُلطة من السلطات العامة والمؤسسات المجتمعية ويفوّضها إلى الأفراد، وهو ما يؤكّد محالة أن يُهيّكل المجتمع من أجل الخير المشترك، ومن ثمّ فليس مستغربًا وجود

دلائل كثيرة على التفكك الاجتماعى والاستهلاكية القسرية والانحطاط والتواكل والأناية الشخصية الساحقة.

كما تشخص أطروحة "انتحار الغرب" بعض جدليات علاقة الغرب وباقي الدول في إطار مجموعة استراتيجيات بعضها يمثل آفات ثقافية قابعة في لُبَاب العقل الغربى منها: الشمولية الغربية، تلك المتركزة على أن الغرب إنما يمثل الحداثة تمثيلاً منطقيًا، وأن كل المناطق المهمة من العالم سوف تتحول تحولاً طبيعياً - عاجلاً أو آجلاً - نحو الليبرالية حسب النموذج الغربى، أما الأخرى فهي الاستعمار الإمبراطورى الليبرالى، وهو ما يعنى الاعتقاد أنه على الغرب أن يدفع بالديمقراطية وبالرأسمالية إلى الأمام وفي كل أنحاء العالم بل بالقوة إذا دعت الضرورة. وهناك مَدْخَل آخر يُطَلَق عليه (العالم - أمريكا)، وتتجه الرؤية فيه نحو أن العالم سيكون أكثر سعادة وأمنًا إذا فرضت أمريكا وحلفاؤها سلامًا شاملاً وسياسات اقتصادية مشتركة من دون قلق كثير حول زخارف الديمقراطية. وكذلك نموذج (الغرب - القلعة)، وقوامه أن يتراجع الغرب إلى نفسه حامياً لحضارته متخليًا بفاعلية عن شأن بقية العالم، أما عن محور الرأى الدولى (الكوزموبوليتانى) فهو يرى أن الغرب والبقية سوف يلتقون لقاءً طبيعياً نحو قيم ثابتة ومؤسسات مشتركة، ثم تأتى استراتيجية التعايش والجاذبية وهى تنطلق من احترام التنوع الحضارى مارة بالرغبة فى التعايش معها وإعطاء حياة جديدة للمثل العليا الغربية وانتهاءً باجتناب البقية إلى الغرب.

وبصفة عامة تقدّم الأطروحة ردًا على محاولة تفعيل هذه الاستراتيجيات فى توجهاتها السلبية؛ لأنه لن يكون العالم بُوتقة انصهار ولا سيتبنى القيم الغربية تَبْنِيًا طبيعياً، وإن فرض ذلك بالقوة أو تقديمه قَسْرِيًا إنما هو عمل غير ليبرالى وغير عملى وغير مُجْدٍ، ومن ثَمَّ فالبديل الضرورى بالنسبة للغرب هو احترام الاختلافات الثقافية، وممارسة الصبر، والإيمان بأفضل أفكاره، ونشر نفوذه بالقُدوة، وأن يترك الأفكار ونتائجها تتكلم عن نفسها؛ فما من حضارة قوية وواثقة بنفسها يُتَوَقَّع منها أن تفعل أى شىء آخر. وإذا كان الغرب قد ضَرَج نفسه وأعداءه بالدماء فهل تطوَّرت الحضارة الغربية إلى النقطة التى يمكن فيها كَسْر دائرة الكراهية المتبادلة؟ وهل يؤمن الغربيون فعلاً بالحرية؟ وهل ستكون السياسة الخارجية الغربية مستندة إلى استراتيجية الاجتذاب؟ وهل ستتوحد أمريكا وأوروبا لى يَعْرضَا تراثهما محققين إمكانية حضارة مشتركة؟ أو هل سيخطف الغرب الهزيمة من فكي النصر؟!

وبناءً على ذلك كُلِّه يقَدِّم "ريتشارد كوك" و"كريس سميث" استراتيجية سوسيولوجية يحاولان بها انتشال ذلك الغرب العزيز من مهاوى التراجع والانسحاق

الذاتي؛ بخلق مستقبل بديل ومتجدد يستند إلى إعادة الإمساك بالأفكار والمثل العليا التي سبق أن جعلت الغرب قوياً متميزاً، وهو ما يستوجب استعادة الشجاعة والثقة في الذات، بل والثقة في الثقافة والوحدة العاطفية بين أوروبا وأمريكا، بحيث يوجد مجتمع وحضارة يَضمَّان بليوناً من الأفراد المسؤولين مرتبطين معاً لا بالسُّلطة أو بالقَّسر أو بالمعتقدات التقليدية غير الخاضعة للمناقشة؛ ولكن بالمواقف المكتشفة والموثقة ذاتياً من الكفاح الشخصي والتفاؤل والعقل والمساواة والرحمة والفردية والهوية المشتركة.

نعم... إن أشدَّ لحظات التأزم جُمُوحاً وسخرية في مسيرة الحضارات هي تلك التي تغيب فيها بوصلة الإلهام، أو تسير في اتجاه مضاد لتفاؤل الإرادة المجتمعية!!

تجلیات مشروع القرن الأوروبي

محاولات أوروبية دؤوبة متصاعدة تُعلن صيحات الإنقاذ وكيفية الانفلات من قبضة الظلام والفوضى الأخلاقية والسياسية والاستراتيجية، تلك التي استوحتنا القوى الشريرة من صميم أغوارها الضبابية المعادية دائماً لمبادئ السلام والعدل والمساواة؛ فبعد أن تجلّت إرهابات تراجع وفشل مشروع القرن الأمريكي تحاول الكتلة الأوروبية -فيما يُشبه الانفجار الصامت- أن تستجمع قواها وتستحضر عمقها التاريخي بكل ما حفل من مواقف وثورات واكتشافات ونظريات على الصعيد السياسي والثقافي والفكري والعلمي والعسكري، مستعينة بآليات استفزاز الماضي ودافعية اللحظة الحاضرة وصولاً للنموذج الثوري للمستقبل، والمستهدفة إعادة صياغة العالم المعاصر وتشكيله بما يعصم من تلك المخاطر المحدقة به والمعجلة في الآن نفسه بأفق النهاية!!

وقد حشد المفكر البريطاني "مارك ليونارد" -مدير قسم السياسة الخارجية بمركز الإصلاحات الأوروبية- العديد من الرؤى والتوجهات والدلائل والمؤشرات في كتابه القُدّ (لماذا سيكون القرن الحادي والعشرون قرناً أوروبياً)؛ وذلك دعماً لتأسيس ميثاق أوروبي يُنتج الثورة الصامتة التي ينطلق على آثارها إحياء فكرة المركزية الأوروبية واستفاقة العملاق الكوني من غفوته العابرة، معتبراً أن جدليات فهم طبيعة هذا القرن المعيش هي الاستراتيجية الصحيحة في النظر لمفهوم القوة؛ إذ تكفي الإشارة للمبدأ العام الفارق بين أن ترى أوروبا المتعددة عالمًا الكل فيه صديق محتمل، بينما تعيش أمريكا المتعسكرة في عالم تُعدّ فيه كل دولة مستقلة عدوًا محتملاً، ومن ثمّ فالقوة لا تمثّلها مقاييس الميزانية العسكرية أو تكنولوجيا صواريخ الأسلحة الذكية؛ إذ القوة الأوروبية هي قوة تحويلية نستطيع أن نرى خلالها أن كل عناصر الضعف الأوروبي هي في الحقيقة وجه آخر من وجوه قوة التحويل الأوروبية التي لا تكثر بالجغرافيا السياسية عندما تتخاطب مع الدول الأخرى، بل تبدأ من تساؤلات محورية يطرحها "مارك ليونارد" في إطار: ما القيم التي تدين بها هذه الدول؟ وما إطارها القانوني والدستوري؟ وهل يمكن قياس درجة التغيير الذي أحدثته الولايات المتحدة في أفغانستان بذلك التغيير الجذري الذي حققته أوروبا بالفعل في المجتمع البولندي بدءاً من سياساته الاقتصادية مروراً بقوانين الملكية وأسس التعامل مع الأقليات وانتهاءً بما يقدم من طعام على موائدها؟! مشيراً بعد ذلك إلى بعض من مقومات القرن الأوروبي المتمثلة في

العَمَلَّة الاقتصادية الداعية إلى إقامة أكبر سوق داخلية موحدة في العالم، وهو ما يمثل نموذجًا رائعًا ليس على مستوى الضخامة؛ وإنما في نوعية اقتصادها المتَّسم بضخالة التفاوت في المساواة، وهو ما يسمح بالضرورة لدول الاتحاد أن توفر وتستثمر أموالاً بدلاً من إنفاقها على الجريمة والسجون.

أما على الصعيد السياسي فيكفى أن ينظر المؤرخون لخريطة العالم ليُشيروا إلى منطقة الاتحاد الأوروبي التي يصل تعدادها إلى نصف مليار من البشر ويعمها السلام بدءًا من غرب شاطئ أيرلندا إلى شرق المتوسط ومن القطب الشمالي إلى مضيق جبل طارق، ذلك بجانب المناطق الأخرى المتاحة التي يصل تعدادها أيضًا إلى نحو أربعمئة مليون، ويحيط بهؤلاء نحو تسعمئة مليون نسمة مرتبطون ارتباطًا حيويًا بالاتحاد، أي بليونان من البشر يعيشون في نطاق النفوذ الأوروبي. ورغم ذلك فقد حققت السياسات شوطًا خاصًا من النجاح؛ إذ إنه على مدى نصف قرن أصبحت الحرب بين القوى الأوروبية أمرًا غير وارد، واستطاعت أوروبا أن تُخرج دولًا عدَّة من إसार الاستبداد إلى إبداع الديمقراطية.

ويعتمد مشروع القرن الأوروبي في جذوره الفكرية على رؤية الفيلسوف "كانط" حول السلام الأبدى وقيام الأخوة بين الجمهوريات في انسيابية تؤكدها رغبات شعوبها التي لا تفكر مطلقًا في اللجوء للسلاح فيما بينها، ومن ثمَّ فإن هذا المشروع يتعامل مع القوة العسكرية باعتبارها إحدى آليات السلام، وتمثل دعمًا ضروريًا للدفاع عن القيم الأوروبية، ولن تكون مكوَّنًا بارزًا في سياسات أوروبا الخارجية؛ وإنما يُستهدف من ورائها إزالة الظروف التي أدَّت إلى الحرب وتغيير نسيج المجتمعات التي مرَّفتها أهوال الحروب، وبناءً على ذلك فإن أهدافه تتمحور حول الحفاظ على العلاقات الأطلسية، واستعادة سلطة الأمم المتحدة، والحيولة دون تحوُّل الحرب الوقائية إلى مبدأ من مبادئ القانون الدولي.

ويُنَبِّئ مشروع القرن الأوروبي في بُعد آخر من أبعاده على الرد القاطع لاستخدام القوة لتحقيق مكاسب سياسية، أو استخدام الوطنية العرقية لتحديد الهوية، أو التطهير العرقي كطريق لحق تقرير المصير؛ ذلك أنه في منظوراته المتجددة يتوسَّم دائمًا أن تساير البانوراما العالمية أُسس وبنود القانون الدولي كأداة قوية لتدعيم وتعزيز أي نظام سلمى ديمقراطي، كما أنه السلاح الطُّوعى الفاعل نحو إعادة صياغة البنية الدولية. وفي منظوراته أيضًا أن يكون مصطلح العدوان الطيب هو أهم تكتيكاته في ممارسة تدخلاته في المناطق المختلفة من العالم.

ولقد جَسَّدَت تأثيرات أوروبا على تركيا نموذج ذلك العدوان الطيب؛ إذ بدلاً من الاعتماد على التهديد بالقوة لتحقيق مصالحها اتَّكأَتْ على التهديد بعدم اللجوء للقوة، واكتفت بفضّ الصداقة وإبادة الأمل بانضمام تركيا للاتحاد الأوروبي. ويخلص "مارك ليونارد" إلى أن التحديات التي تواجه مشروع القرن الأوروبي إنما تكمن في كيفية أن يكون له التأثير التغييرى على جيرانه الجدد بالقدر ذاته الذى كان له على دول وسط أوروبا وشرقها وتركيا، وأيضاً كيفية أن يتحول الاتحاد الأوروبي إلى اتحاد يضم خمسين دولة ديمقراطية.

وفي منظور جماعات القرن الأوروبي أن حاجة أمريكا لأوروبا باتت أكثر إلحاحاً ممّا كانت عليه من قبل؛ إذ إنه في أفغانستان تعمل القوات الآن تحت الإمرة الفرنسية، وفي إيران فالأوروبيون هم الذين يقودون المحادثات المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، وكذلك في العالم العربى فإن أوروبا هى التى تستخدم تجارتها واستثماراتها وثقلها الديبلوماسى لدعم عمليات الديمقراطية، إضافة إلى أنه فى إسرائيل وفلسطين فإن الأموال الأوروبية هى التى تحول الإجراءات المتخذة، لكن أيضاً لا ينفى كل ذلك حاجة أوروبا لأمريكا الناشطة وليس لأمريكا المنعزلة؛ فمثلاً وَقَفَ التغير المناخى لا يمكن أن تتم عملياته دون التعامل مع أكبر ملوِّث للبيئة فى العالم!!

وعَبَّرَ السياق العام لأطروحة "مارك ليونارد" فالتحدى الذى يواجه أوروبا إنما يكمن فى خلق نظام جديد يتضمن القوة التغييرية بحكم القانون. ولأن مشروع القرن الأوروبي هو أكثر إيجابية وسلمية، فإن أوروبا من المرجَّح نجاحها الساحق فى تجنيد بقية دول العالم معها حلاً للمشكلات العالمية.

ويطرح "ليونارد" نموذجاً مثالياً فتناً لتلك المرأة الأوروبية التى صارت أعجوبة عالمية ورمزاً استثنائياً للصمود والصلابة وعمق الإيمان بالمبدأ وقناعة الذات بضرورة نزع السلاح النووى وسيادة هالات السلام العالمى، نعم؛ إنها "كونسبشن بيكو تو" التى اجتاحتها نوازع الألفة الإنسانية فظلت قابضة منذ ربع قرن أمام البيت الأبيض تستلهم السماء أنشودة الخير!!

إن الصعود الأمريكى الذى اختزل أشواطاً زمنية فى لحظات سِرَاع حتى أصبح لذلك هُويّة زمنية كينونتها هى القرن الأمريكى المنصرم، ليس بالمعيار الميكانيكى لآلية الزمن بل بالمعايير الحضارية والإنسانية التى تبشّر بها نُدُر قرن جديد هو القرن الأوروبي المنتظر بين عَشِيّة وضحاها.

سرديات الاغتراب القيمي في الهوية الفرنسية

مراجعات وتصويبات ووقفات تكتنف الساحتين السياسية والثقافية الفرنسيتين، يضطرب فيها الدينى بالفكرى والسياسى بالديموجرافى، ومن ثمَّ تختلط الرؤى والمنظورات وتتعارض التوجهات نظرًا لذلك المتصور عمّا يشوب الهوية الوطنية؛ باعتبارها تلك البؤرة المقدسة المتسامية على كل العوارض التاريخية. فها هو الخطاب السياسى الفرنسى فى لحظته الآنية -وقد استشاط غضبًا- يعلن مجددًا فى المنتدى الدولى "عالم جديد ورأسمالية جديدة" دعوى للحوار الوطنى تنطلق من ضرورة وضع قضية الهوية الوطنية التى تعاني اغترابًا قيميًا حادًا ضمن الأولويات القصوى، بحيث تكون تحت المجهر الفكرى دائمًا وأبدًا، وبالشكل الذى يعمل على ترسيخ قيمها المثلثى التى هى القيم الجمهورية الأساسية: الحرية، والإخاء، والمساواة؛ وذلك تخوفًا من انفلات النزعات الطائفية الجامحة التى يمثّل الحجاب وجهها القاتم باعتباره نموذجًا سلبيًا يتعارض مع قيم الجمهورية الفرنسية وفكرتها المرسومة عن كرامة المرأة.

وعلى صعيد الجبهات المعارضة كانت المطالبة باتخاذ موقف يتّسم بالشجاعة والوضوح، وبالتحديد حول ما إذا كان الإسلام يتعارض فعليًا مع قيم فرنسا أو لا، بجانب الحث على أهمية تكوين رؤية مشتركة حول الهوية الوطنية، والحقيقة أنه بين فرنسا والإسلام عرى لا تنفصم، وعمق تاريخى ممتد، ومناوشات وجدليات أسسها المدارس الاستشراقية المنبثقة عن الحركة الاستعمارية وغيرها من التى أثارتها طبيعة الفضول العلمى النزيه، فكانت بصمتها واضحة فى إثراء تيار الفكر الإسلامى ماضيًا وحاضرًا ومستقبلًا.

ومن ثمَّ فلقد احتضنت فرنسا مختلف الهويات الدينية، وكانت الجالية الإسلامية تتصدر دائمًا المرتبة الثانية بين تلك الهويات، بل تمثّل بؤرة مشعة فى الخريطة الاجتماعية؛ إذ بلغت الآن نحو ما يتجاوز أربعة ملايين مسلم، ويتصاعد هذا العدد بمقدار مائة ألف سنويًا، وهى تنحدر أنثربولوجيًا من شمال إفريقيا وتركيا والسنغال والنيجر ومالى وتتمركز فى شمال فرنسا وضواحي باريس ومارسليا. ولقد أثارت الطقوس والممارسات الدينية لتلك الجالية زواجع وتقلبات سياسية من قَبْل، مثل ذلك النزاع المدوّى حول الحجاب فى مدينة "كريل"، والذى وصل إلى ساحة القضاء، وبدأ الجدل حول ارتداء ثلاث فتيات للحجاب، واعتبرت الهيئة الأكاديمية ذلك انتهاكًا صارخًا وخرقًا

للمبدأ الفرنسي المقدّس المرتبط بعلمانية التعليم، وها هي الأحداث تتجدد في شكلها وظروفها، لكن يظل مضمونها ومحتواها ثابتًا حتى مع تغيّر الأنظمة والأفكار والمعتقدات، بل والتحوّلات المعاصرة كافة؛ إذ إن العلمانية ما زالت وستظل مقتحمة لخلايا المجتمع الفرنسي ونسيجه، لا سيّما وقد أعلن الرئيس "ساركوزي" أن النقاب ليس رمزًا دينيًا وإنما يمثّل ملمحًا ومؤشرًا نحو إذلال المرأة وتحقيرها وعبوديتها، ومن ثمّ فهو زى غير حضارى، ولا يمكن الترحيب به في فرنسا؛ إذ لا يمكن القبول أساسًا بنساء سجينات وراء سياج التخلّف، ومعزولات عن رُقَى الحياة الاجتماعية، بل محرومات من الكرامة الإنسانية. وهذه بالطبع وبالضرورة ليست رؤية فرنسا لكرامة المرأة وآدميتها؛ إذ إن العلمانية لا تعنى رفض الديانات؛ بل هي مبدأ يقوم على الحياد والاحترام، والشعب الفرنسي لن ينسى تلك المعاناة التي عايشها طويلاً وصولاً إلى هذه العلمانية.

وقد جرّث هذه الكلمات الساخنة عواصف سياسية ليست من قبل الجاليات الإسلامية في فرنسا فحسب؛ بل إنها امتدت لتشمل أطراف العالم الإسلامي، حاملة في طياتها تساؤلات مثيرة هي: كيف للخطاب الفرنسي المتحضر أن يستخدم لغة قاسية ذات طبيعة استعلائية ومكون عنفي تجاه الآخر الإسلامي؟ وإذا لم يكن النقاب رمزًا دينيًا بالفعل فكيف يكون قيدًا اجتماعيًا يستهدف من ورائه إذلال المرأة؟ وأين الكينونة المستفيدة من هذا الإذلال؟ وهل يمثّل إذلال المرأة هدفًا نبيلًا في المجتمعات العربية؟ وما حوائل الجمع بين ارتداء النقاب والحرمان من الكرامة؟ وهل يمثّل ارتداء النقاب نوعًا من العزلة الاجتماعية؟ وإى منطق يحثّ أن تكون رؤية فرنسا لكرامة المرأة متفقة بالضرورة مع رؤية المجتمعات العربية لكرامة المرأة؟ وإذا كانت العلمانية في الرؤية الفرنسية تقوم على الحياد والاحترام فأين هاتان القيمتان من مفردات الخطاب الفرنسي؟ بل أين هاتان القيمتان من إقرار الحَجْر على المرأة وإجبارها على ارتداء ما لا تريد؟

إن دولة الحرية والإخاء والمساواة يجب أن تنبذ كل ما يمكن أن يحرك القلاقل ويثير التآزمت ويعمق التهميش، وتعمل على محاولة إدماج الجالية الإسلامية بتذويب الشوائب وإبادة الرؤية العنصرية؛ فالتجربة التاريخية تؤكد أن فرنسا قادرة تمامًا على استيعاب واحتواء تلك الجالية، وذلك بإيجاد صيغة فكرية وسياسية مرنة بحيث تحوّل دون شيوع الموجات الأصولية أو موجات التوتر العاصفة باستقرار المجتمعات وأمنها، والتي مثّلت دائماً المنعطف الخطر نحو اللاعودة.

"هنتينجتون" والفراغ الأيديولوجي عربياً

يستطيع الإنسان أن يعيش بلا هواء دقيقتين، وبلا ماء أسبوعين، وبلا غذاء شهرين، وبلا أفكار سنوات... هكذا تحدث "مارك توين" عن حال الأفراد الذي لا يمكن أن يمتد مطلقاً إلى المجتمعات وإلا اتَّجَهَت البشرية إلى أفول؛ فالأفراد لا يموتون إذا عاشوا بلا أفكار، لكن في الآن نفسه تموت المجتمعات وتُهْزَم ذاتياً وتراجع إلى أبعد مدى من التردّي إذا لم يصبح الخط الفكري فيها هو المحرِّك والدعامة الجوهرية لبقائها. وهكذا ظلت الساحة العربية أسيرة مُتَفَوِّعَةٍ -قِرابَةٍ عَقْدِينَ- في خضم أطروحة صدام الحضارات التي قدمها "هنتينجتون" تناقشها وتحللها وتُقيّم جدليات مع تفصيلاتها وتقدّم الاستدلالات على درجة ضعفها ومدى تأمريتها والتنديد بوجهها الإمبريالي وعمقها ومغزاها ومراميها ومستقبلات أصدائها؛ فانهماك العالم العربي في معطياتها كافة قد أكّد أن هذا العالم لا يُنتج فكراً حُرّاً، ومن ثَمَّ فهو يعايش خواء روح الإبداع الفكري.

وبناءً على ذلك تعصف بنا التساؤلات على نحو أنه لو لم يُنتج الغرب هذه الأطروحة فيمَ كان عالمنا العربي سينشغل ثقافياً وفكرياً وسياسياً؟؟ وما القيمة الفعلية لتلك النظرية؟ وكيف تعاملنا معها باعتبارها إطاراً فكرياً فلسفياً ولم نتعامل معها كمقدمة لواقع منتظر؟ وهل قدّم عالمنا العربي دعائم وأُسُساً لنظرية حوارية للثقافات والحضارات تواجهها مع أطروحة صدام الحضارات؟ وهل استطعنا أن نشغل الغرب بأي طرح علمي أو ثقافي أو استراتيجي أو أيديولوجي؟ بل لماذا لم يتحرك عالمنا العربي نحو إقامة مناظرة عالمية مع "هنتينجتون" لتفنيد جزئيات نظريته ونسف مزاعمه؟ ولماذا لم نطرح على أنفسنا طبيعة المعاني الخفية التي يمكن استلهاها والتي جعلته يقدم أطروحة "من نحن" على إثر أطروحة صدام الحضارات؟؟ وهل يحمل ذلك تناقضاً منطقياً تمثله الثقة في نتيجة الصدام العاصف بينما يليه إنتاج تساؤلات الشكوك في الهوية الأمريكية والتي يبدأها بـ "من نحن"؟؟

ولقد أخذت هذه النظرية تكتسب مصداقية وقوة وحيوية وتقتحم الأجواء حين وَقَعَتْ أحداث سبتمبر الشهيرة التي باتت على آثارها حتمية الصراع وشيكة ومنطقية، وقد حصد عالمنا العربي من آثارها الوخيمة ما يمتد به الزمن حتى يتجاوزها. أما الخطر الآخر الذي نبّهت إليه النظرية فلن يكون بين الإسلام والغرب فقط؛ وإنما قد يمتد

ليستقر بين المسلمين وبعضهم، وتلك هي المعضلة التي تحسم بالأساس فكرة الصراع بين الحضارات، لا سيّما الحضارة الغربية والإسلامية.

إن الحقبة الزمنية التي أضاعها عالمنا العربي في نقاشية أطروحة صدام الحضارات كان يمكن خلالها تجديد الخطاب الثقافي ودفع الآلية المعرفية وانطلاقتها بما ينعكس على مسارات الوعي العام المشكّل بالضرورة لمفردات العقل الحديث؛ لأنه دائماً ما كان الوعي هو صانع الحضارة. وإن كان لهذه النظرية من فضيلة فيكفي أنها قد دفعت نحو تحريك الثوابت وعَرْبَلَة الأفكار والخوض في احتماليات استمرارية ذلك الصراع الحضاري بكل تراكماته التاريخية التي ستظل تجعل الشرق شرقاً والغرب غرباً، ليظل اللقاء الحميم أبعد المستحيالات!!

حقوق الإنسان... مرجعية حضارية أم ميثاق فكرى؟!

إشكالية كبرى تقتحم أجواء المناخ العالمى وتتخذ طابعاً صراعياً ويتمحور طرفاها بين حقوق الإنسان ووجوده؛ إذ لم تعد الكينونة أو الوجود الفيزيقي فى ذاته كافياً ليدعم تلك الحقوق، إذ إن ممارساتها مقصورة على أولئك الذين حققوا مراتب السيادة الحضارية واتخذوا من الكتل الأخرى نفايات بشرية لا صلاحية لها إلا لتثبيت تلك السيادة بإبراز تلك الهوية العميقة المتسعة تلقائياً، والباعثة نحو اتجاه عنصرية الحقوق أحياناً، واتخاذها كاستراتيجية ذات مغزى إمبريالى دائماً.

ومن ثمّ فهل يمكن للكيانات الدولية أن تَفْخَر وتحتفى -بعد ستة عقود- بذكرى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان؟؟ أم أن هذه الذكرى إنما تمثل دعوة للاستخزاء، لا سيّما أن ما تُنْفِقه الدول الكبرى على طعام القطط والكلاب إنما يتجاوز حجم معوناتها للدول النامية؟ وبصفة عامة هل اكتسبت هذه الحقوق درجة من الثبات تحيد بها عن النسبية والعنصرية؟ وهل يعايش الإنسان العربى أياً من هذه الحقوق أو يمارسها؟ وهل يمكن بالفعل إقامة احتفالية دولية لذلك الإعلان على صعيد الساحة الغربية التى تجعل من ميثاق حقوق الإنسان ذريعة لاقتلعه وإبادته؟ أو هل يمكن بالفعل إقامة احتفالية دولية بذلك الإعلان على صعيد الساحة العربية التى استثمرت إهدار تلك الحقوق حين انتظرت أن تمنحها الدول الغربية إياها؟ وهل تُمنَح الحقوق أم تُؤْخَذ عُنْوَة؟ وعلى نحو ستة عقود هل تحققت التطورية الفعلية فى المسيرة الإنسانية بالشكل الذى يتوافق مع تطورية الأشياء والمنجزات؟ وكيف يمكن مخاطبة ذكرى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان وقد صار العالم أكثر دموية وشراسة وتجاهلاً لأهون تلك الحقوق؟

إن التقارير والإحصاءات المحلية والإقليمية والعالمية كلها إنما تتّجه مؤشّرتها دائماً نحو تأكيد ازدياد معدلات العنف والإبادة والعمليات الإرهابية إثر ذلك، وتضخم معدلات الجوع، واستشراف حروب المياه، وتفاقم نسب التلوث، وانخفاض معدلات التنمية، وتضاعُد أرقام البطالة، وشيوع معانى الأميّة، والزَّهْلُ الاقتصادى، والتآكل الاجتماعى، إلى غير ذلك من تلك الآفات الطاحنة التى تَطْمِس أى معنى للذكرى، سواء كانت الذكرى الستين أو حتى المائة لحقوق الإنسان.

إن ذكرى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان إنما يستوجب وقفة أخلاقية تسودها الصحو والاستفاقة الحائلة بذاتها عن موجات المظالم البشعة التى تطرح معانى البربرية بأكثر كثيراً ممّا تطرح أى شئ آخر؛ فالنظرة العنصرية هى النقطة الخطرة التى تنصهر فيها بعض المجتمعات والدول القائدة إهداراً لحقوق الإنسان، وبالطبع ليس هو إنسان هذه المجتمعات؛ وإنما هو ذلك الإنسان الآخر المتراجع المنسحق الذى فاتته اللحاق بآلية التطور والتقدم. فمنظمة الأمم المتحدة التى أصدرت الإعلان الدولى لحقوق الإنسان لم تَضَعْ -يوماً- آليات ضامنة لاستقرار هذه الحقوق وسريانها وشيوعها بين الأمم والشعوب والطوائف والأقليات، وإلا كيف نفهم صدور ما يزيد عن نحو مائتين وخمسين قراراً ضد إسرائيل وكأنها إيدان لها أن تتوحش وتستأسد ويستفحل أمرها؟! بل كيف يتضاعف عدد الدول الأعضاء فى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان خلال ما يزيد عن نصف قرن بينما تراجعت فكرة الدفاع الفعلى عن حقوق الإنسان؟!

إن تحليل مسار قضية الحريات فى العالم إنما يؤكّد غياب ميثاق حقوق الإنسان، ومن ثمّ فنحن فى حاجة ملحة إلى أن يصبح ذلك الإعلان هو المرجعية الحضارية والعقد الكونى للإنسان المعاصر، أو أن يصبح هو الهوية البشرية الجامعة لصنوف وألوان من الثقافات والحضارات التى مهما بلغت بها دروب الاختلاف والتناقض فإنها تلتقى فى إقرار مشروعية هذه الحقوق وتعميمها لكل البشر، فنحن فى حاجة إلى تنظير الوضع الإنسانى لسحق الأفكار ذات النزعات الخاصة، ومحو الفواصل والحوائل المعنوية والأدبية، وضرورة الإيمان المطلق بمقولة المفكر الفرنسى "جان كوكتو": "إن الشر الوحيد فى هذا العالم هو إرادة الشر"، و"إن الحرية سجن ما دام فى الأرض مُستعبد واحد" كما قال "كامي".

تنويعات من فلسفة تعميق الأزمات

حَتْمِيَّاتُ الانْشِطَارِ السُّودَانِي وَانْتِظَارُ التَّوْبَةِ الاسْتَعْمَارِيَّةِ!!

فِي تَحَرُّكِ لَوَلَبِي مُقَنَّعٍ وَخُطَى خَفِيَّةٍ مَنَسَابَةٍ تُوَاصِلُ أَشْبَاحَ الْمَدِّ الاسْتَعْمَارِيَّ مَسِيرَتَهَا الْوَاعِيَةِ الدَّوْوبَةِ مِنْذُ قُرُونٍ طَوَالٍ وَمَسَاعِيهَا الْمَتَلَفَّةَ دَوْمًا بِطُوفَانٍ مِنَ الْأَفْكَارِ الْمُسَمُومَةِ وَالرُّؤْيِ الْمُغْرِضَةِ وَالنَّظَرِيَّاتِ الْمُنْصَرِفَةِ عَنِ الْمَقْصَدِ الْأَسْمَى، بَلْ وَالْمَتَشَدِّقَةِ بِذَلِكَ النِّزْوَعِ الشَّرِيرِ نَحْوِ تَكْرِيسِ مَعَانِي الْإِنْقِسَامِ وَالْفُرْقَةِ وَالتَّفْتِيتِ وَالتَّشْرِذِمْ أَمْلًا فِي سِيَادَةِ طَقُوسِ الْفَوْضَى الْخَلَّاقَةِ الْبَاعِثَةِ عَلَى إِحْيَاءِ الْمَصَالِحِ الْغَرْبِيَّةِ الْمَقِيَّتَةِ؛ فَإِذْكَاءً لِرُوحِ الْخِلَافِ الْمُسْتَعْرِ فِي السُّودَانِ شِمَالًا وَجَنُوبًا لَمْ تَهْدَأْ مَحَاوَلَاتُ التَّحْفِيزِ وَالشَّحْنِ الْذَاتِي نَحْوِ صِيَاغَةِ بَرَامِجِ التَّقْسِيمِ الْعَادِلِ لِلثَّرَوَاتِ وَعَوَائِدِ النُّفُطِ تَحْقِيقًا لِمَآرِبِ الْعَدْلِ الْاجْتِمَاعِيِّ الْقَوْمِيِّ، وَذَلِكَ فَضْلًا عَنْ تَضَخِيمِ طَابَعِ الْمَشْكَلَةِ الْحُدُودِيَّةِ الْمَتَمَثِّلَةِ فِي وَجُودِ وَثَائِقٍ رَسْمِيَّةٍ عَنْ مَنَاطِقٍ دَاخِلِ الْجَنُوبِ تُعَدُّ تَابِعَةً لِلشَّمَالِ وَأُخْرَى فِي الشَّمَالِ يَدَّعِي أَهْلُ الْجَنُوبِ مِلْكِيتَهُمْ لَهَا، وَهُوَ مَا سَيَنْجُمُ عَنْهُ بِالضَّرُورَةِ نَشُوبُ حَرْبٍ أَهْلِيَّةٍ ضَارِيَّةٍ يَمْتَدُّ أَمْدُهَا حَتَّى يَنْفَصَلَ الْجَنُوبُ وَيَخُوضَ جَوْلَةَ الْإِسْتِقْلَالِ الْتَارِيخِيَّ الَّتِي تَمْنَحُ الْغَرْبَ صُكُوكًا سِيَاسِيَّةً وَاسْتِرَاطِيَجِيَّةً مِمَّا يَجْعَلُ ذَلِكَ الْجَنُوبَ مَرْتَبَعًا جَدِيدًا وَبُورَةً حَيَوِيَّةً لِإِدَارَةِ صَرَاعَاتِ خَصْبَةٍ عَلَى مَسْتَوَى أَصْعَدَةٍ كَثِيرَةٍ.

إِذْ إِنْ عَوَاقِبُ ذَلِكَ الْإِنْفِصَالِ دَاخِلِيًّا إِنَّمَا يَتِمَثَّلُ أَوَّلُهَا فِي تَعْرِيزِ الشَّمَالِ لِأُزْمَةٍ اِقْتِسَادِيَّةٍ حَادَّةٍ تَوْدِي حَتْمًا إِلَى زَعَزَعَةِ الْإِسْتِقْرَارِ، لَا سِيَّمًا مَعَ تَفَاقُمِ مَشْكَلَاتِ التَّضَخُّمِ، وَكَذَلِكَ تَبَرُّزِ الْعَدِيدِ مِنَ التَّحْدِيَّاتِ الْمُرْتَبِطَةِ بِدَوْلَةِ الْجَنُوبِ، تِلْكَ الْبَاحِثَةُ عَنْ أَبْجَدِيَّاتِ الْبَدَايَةِ فِي إِطَارِ أَنْ فَنَائِهَا وَأَطْيَافِهَا عَلَى غَيْرِ اتِّفَاقٍ فِيمَا بَيْنَهُمْ، وَمِنْ ثَمَّ فَسَوْفَ يَنْزَحُونَ إِلَى الشَّمَالِ حِينَ تَلُوحُ نُذُرُ الْمُنَاوَشَاتِ بَيْنَ الْجِيُوشِ وَالْمِيلِيشِيَّاتِ الْمَتَنَاحِرَةِ، وَذَلِكَ إِضَافَةً إِلَى تَعَثُّرِ الْوُصُولِ إِلَى كَيْفِيَّةٍ فَضِ الْإِشْكَالَاتِ حَوْلَ تَذْوِيبِ الْإِخْتِلَافَاتِ الْعِرْقِيَّةِ وَالْدِينِيَّةِ وَاللُّغَوِيَّةِ.

فَكُلٌّ مِنَ الشَّمَالِ وَالْجَنُوبِ قَدْ ارْتَضَا يَقِينًا بِقَبُولِ الْإِنْفِصَالِ كَأَمْرِ مَنْطَقِيٍّ؛ اِنْطِلَاقًا مِنْ أَنْ تَجَدُّدُ اِنْدِلَاعِ الْحَرْبِ الْأَهْلِيَّةِ لَنْ يَحْفَظَ لِلْسُّودَانِ وَحْدَتَهَا، بَلْ عَلَى الْعَكْسِ، سَوْفَ يَجْعَلُهَا نَهْبًا لِلدَّمَارِ شِمَالًا وَجَنُوبًا. وَهِيَ النَتِيجَةُ الْمُبْتَغَاةُ لِلْسِّيَاسَةِ الْأَمْرِيكِيَّةِ السَّاعِيَةِ دَائِمًا نَحْوَ إِقْرَارِ فِكْرَةِ أَنْ نِظَامَ الْحُكْمِ فِي السُّودَانِ هُوَ نِظَامٌ مَنَحَازٌ يَدْفَعُ بِمَقْدَرَاتِ الْبِلَادِ

و ثرواتها في اتجاه الشمال مع تبني سياسات التهميش لقوميات البلاد، وهو ما يقابله إهمال الجنوب وإقصاؤه وعدم تنميته اقتصاديًا وثقافيًا.

وبناءً على ذلك ما الدوافع الفعلية الكامنة وراء توجهات المشروع الغربي إزاء السودان؟ بالضرورة ليس لكونها تلك البقعة الجغرافية الهائلة ذات الثروات المعدنية والنفطية والتربة الخصبة والموارد البكر غير المستغلة، بجانب اليورانيوم ككنز استراتيجي تتهافت الدول النووية الغربية على استقصاء أماكنه في شتى بقاع الأرض.

وتحديدًا يمكن القول إن الجنوب وحده يسيطر على ثلاثة أرباع آبار النفط ونصف الموارد المائية للبلاد، وكل هذه هي اعتبارات كبرى تمثل أسس العلاقة الاستراتيجية والوضعية العامة لدولة السودان، لكن يأتي على رأس الأسباب أو حتميات التمزق إمكانية توظيف الجنوب كرأس حربة لتلك القوى الغربية ضد أي مد إسلامي يتسرب داخل القارة السوداء أو القارة التَّعَسَّة التي تتقاذفها شهوة المطامع طيلة أحقاب طوال، ومن ثمَّ فإن أبرز التساؤلات المثارة في هذا الصدد هي: هل يمكن أن تصيب عدوى الانفصال دول القارة الإفريقية لا سيَّما تلك التي تشهد تنوعًا خاصًا في التعددية الدينية والثقافية والعرقية؟ وهل يُعدَّ مخطط تقسيم السودان ذا هُويَّة أمريكية باعتبار أن الأمريكان هم أول من اكتشفوا أن السودان يسبح على بحيرة من النفط؟ وهل يمثل تقسيم السودان نوعًا من رد الفعل الأمريكي المباشر على واقعة تسليم آبار البترول للشركات الصينية بعد طرد الشركات الأمريكية؟ وهل يمثل أيضًا انفصال السودان أولى تطبيقات مشروع الشرق الأوسط الكبير أم ثانيها بعد العراق؟ وما موقف العالم العربي من مخططات التقسيم القادمة على غرار إقامة دولة قبطية في جنوب مصر، وتفتيت المغرب العربي، وكذلك مخطط تقسيم ليبيا الذي أعلنت عنه جريدة "هيرالد تريبيون" من قبل، ومحاولات تقسيم سوريا إلى خمس دُولَات، وتفتيت لبنان إلى عدد من الكانتونات... إلى غير ذلك فيما يرتبط بمنطقة الخليج؟

إن الشراسة السياسية التي تمارس بها بنود مشروع الشرق الأوسط الكبير وأُسُس وحيثيات نظرية الفوضى الخلاقة وسَطْوَة وجبروت مخططات التغريب تُعدَّ مجسدة بحق لأصدق نماذج التوحُّش البشري والانسحاق الأخلاقي والمَوَات الحضاري، لكن لا يقاومها عالمنا العربي إلا بانتظار التوبة الاستعمارية!!

قراءة في الطَّلسمات السورية

علاقة حميمية ذات أسرار وأغوار بين الأنظمة العربية وطوفان الدم الهادر... علاقة تسير دائماً نحو أنه كلما ازداد مستوى إذلال الشعوب تجلّت نشوة السلطان، نعم؛ إنها أنظمة مستظلة بما تعايّشه من متعة روحية في التعطش لتلك الدماء واستعذاب إراقاتها، بل ربما يمتد بها الأمر إلى إعلان التَّحدّي السافر والتبارى مع الأنظمة الأخرى حول طرائق حصد الأرواح وأساليب إزهاقها والخط التصاعدي الممثل لأعدادها!!

فها هو النظام السوري يطرحها صراحة ودون موارد أو التفاف، إنه قد قرّر ضرورة التواجه الدموي مع التظاهرات كافة حتى النهاية، وأي نهاية إلا تصفية الشعوب وإبادتها؟ ومهدداً بأن استمرار ممارسة الضغط عليه إنما سيجرّ منطقة الشرق الأوسط بأسرها إلى وِطأة الفوضى ومهاوى الانفلات وحومة الحروب الشَّعْواء، أي أن هذا النظام يمثّل الأنظمة والشعوب كافة على حد سواء!! وأنه المحور الاستراتيجي لمقدرات الأمور في أكثر المناطق حيوية في العالم.

ويتذرّع النظام في ذلك بحيلة خطيرة هي أنه إذا لم تكن سوريا مستقرة فلن تعرف إسرائيل -مستقبلاً أو حاضراً- أي معنى للاستقرار، ولا شك في أن ذلك يحمل في ذاته دلالات على درجات من الفظاعة أولها استعداد إسرائيل على جبهات المعارضة العربية عامة والسورية بشكل خاص، وهو ما يشير أيضاً إلى مدى الصّلة الوثيقة بين النظامين السوري والإسرائيلي، ويعكس ما يدور في سراديب السياسة والديبلوماسية، فذلك النظام الذي لم يجرؤ على إطلاق رصاصة واحدة على عدوه في الجولان المحتلة لأكثر من ثلاثة عقود سمح لذاته بقمع شعبه!! بل سمح لذاته كذلك أن يقتل من الفلسطينيين ما يفوق كثيراً ما اقترفته الدولة العبرية بحق ذلك الشعب المهين.

من ثمّ كيف لدول الاتحاد الأوروبي أن يكون قرارها إزاء كل ذلك على درجة من الغرابة؛ إذ استهدفت مجموعة العقوبات كبار ممثلي النظام السوري مستثنية رأس النظام، باعتباره غير مسئول عن البشائع والجرائم المرتكبة بحق الشعب السوري؟ وبناءً على ذلك كيف يمكن أن تترسّخ الثقة والمصادقية في قرار الاتحاد الأوروبي الذي ينفي المسؤولية السياسية عن صاحبها؟ وهل يمثّل ذلك نوعاً من الدفاع عن رأس النظام أم هو يتبنى موقف النزاهة والموضوعية؟ وما الدوافع المحركة لقرار الاتحاد نحو الميل لاستثناء الأسد؟ وأي دوافع يمكن أن تكون محل تقدير واعتبار في إطار ذلك الواقع الدموي؟ وما

قيمة أو أهمية الهيئات والمنظمات الدولية إذا كانت الأنظمة السياسية تعطل مهامها في لحظات ما كما فعل النظام السوري حين رفض السماح بوصول وكالات الإغاثة الإنسانية إلى المدن السورية المحاصرة؟ وإذا لم يكن للمجتمع الدولي سطوته على تفعيل آليات هذه المنظمات والهيئات فهل يكون المجتمع الدولي مشاركاً أو متواطئاً مع الأنظمة القمعية؟ وكيف يمكن اعتبار الممارسات الدموية مع الشعوب شأناً داخلياً تتعرقل تجاهه خطوات تلك الهيئات الكبرى؟

إن النظام السوري المتطلع إلى أكذوبة البقاء الأبدى قد حقق مساحة هائلة من الطلسمات والغوامض كانت هي الشارحة لتصاعد معدل التناقضية السياسية؛ إذ إنه كان فاعلاً سلبياً في جولات الصراع العربي والإسرائيلي حين أصبحت الجولان كياناً جغرافياً ملفوظاً وهي جزء منتزع من التراب الوطني، وحين كانت الاعتداءات الظاهرة والباطنة منه على الفلسطينيين -وكان الفلسطينيون ليسوا عرباً، أو كأنهم العدو الحقيقي، أو كأنهم أيضاً لا يكفيهم ما يُصَبّ فوق رؤوسهم من ويلات كبرى-، فإنه لم يكن من النظام السوري إلا أن يقوم بدوره تجاههم!! إن الحملات القمعية المتجددة على الشعب السوري ليست إلا محاولة يائسة لاستعادة مجد النظام وشغفه وحنينه إلى الماضي الدموي اندماجاً وممارسة لتلك النوستاليجا السياسية الفاتنة!!

سوريا وإيران... استراتيجيتان للشَّبق السياسي

لعلَّ النظام السوري -وهو يلفظ أنفاسه- لم يدعُ كلمة أو توصيفًا للمحلِّلين والمفكرين إلا وتضاءل كثيرًا أمام ممارساته الطائشة التي سيسجلها القاموس السياسي خارج أبجدياته وشروحه وتفسيراته ووقائعه باعتبارها حالة استثنائية يندُر أن يكون لها تماثل ما!!

ولعلَّ من الغرائب والإتحافات السياسية استمرار الدعم اللوجيستي والمادي والتَّقني من إيران للنظام السوري؛ قمعًا للتظاهرات وتحجيمًا لموجات التحرر والعصيان، بل وسحقًا للثورة في سوريا في أرجائها كافة، وهو ما يعمل -بشكل فعال- على طمس الطموحات الديمقراطية والإصلاحية، والعصف بحقوق الإنسان، وإشاعة الكُبت السياسي، ولعلَّ الموقف الإيراني يثير تناقضية خطيرة بتأييده المطلق وبمهادنته للنظام السوري في كل ما أتى به من بشائع تتلاشى أمامها كل الديكتاتوريات العتيدة، وثنائه وإطرائه في الوقت ذاته على كل الثورات والحركات الشعبية في المحيط العربي، وهو ما يطرح سؤالاً على درجة عُلْيَا من التقليدية والنمطية هو: لماذا كانت سوريا هي الاستثناء الأوحَد من ذلك؟ الانطباعات الظاهرة تشير إلى ضرورة إفهام الولايات المتحدة صلابة العلاقة مع النظام السوري، وهو ما يمثِّل عائقًا كبيرًا نحو تحسين العلاقات الأمريكية السورية، ومن ثَمَّ تتعرقل مساعي واشنطن المنطلقة إلى مرحلة انتقالية نحو الإصلاح والديمقراطية والانفتاح والتعددية الحزبية، ولن تحدث إلا بإقضاء الطرف الإيراني.

وبناءً على ذلك فلقد أصبحت سوريا هي القاسم المشترك والجوكر السياسي بين إيران وأمريكا؛ فأمريكا تحاول استقطاب النظام السوري الخادم لأهداف إسرائيل طوعًا وكرهًا، وتقدِّم لها حليفًا مستأنسًا تُمثِّل خسارته مكسبًا كبيرًا لأعداء أمريكا الذين تتقدمهم إيران بلا منازع!!

أما على مستوى المحور الإيراني فهو يدأب على استغلال الاضطرابات كافة؛ أملًا في سريان بنود أجندته على الدول المجاورة، بل إحداث جبرية خاصة لتحجيم حركات السلام ووَأد الاستقرار في المنطقة؛ ذلك أنه يفضل ميلاد دول ضعيفة لا تصمد مطلقًا لتحدي أجندتها الخارجية يومًا ما. ولعلَّ النظام الإيراني في ذلك إنما يعمل على تفعيل

استراتيجيتين تحدّث عنهما "روبرت غرين"؛ الأولى: تطبّقها مع سوريا والمسمّاة باستراتيجية القيادة والسيطرة، والقائلة بأن مشكلة قيادة أي أمة أو شعب أنهم يملكون أجنداتهم الخاصة بصورة لا يمكن التخلّي عنها: لا تكن سُلْطَوِيًّا أو مَرِنًا، ومن ثمّ فعليك أن تخلّق سلسلة قيادة فولاذية ولا تُشعر الناس فيها أنهم مقيّدون بسلطتك، لكنهم يتبعون قيادتك لهم، اخلّق إحساسًا بالمشاركة والاندماج لكن لا تقع في فخ التفكير الجماعي لتلك الأمة أو هذا الشعب.

أما الاستراتيجية الأخرى التي ينتهجها النظام الإيراني مع الولايات المتحدة فهي استراتيجية الردع المؤكّدة أن أفضل طريقة لصد المعتدّين هي منعهم من مهاجمتك بالأساس، ولكي تنجز هذا عليك أن تولّد لديهم الانطباع بأنك أقوى ممّا يظنون، ابنِ صِيّتا عن نفسك بأنك مجنون بعض الشيء، وأن قتالك لا يعود بالفائدة، اخلّق هذه السمعة وأسبغ عليها المصداقية عبّر بعض الأفعال العنيفة المؤثّرة؛ فانعدام اليقين أفضل أحيانًا من التهديد المعلن.

بهذه الطرائق والاستراتيجيات يخوض النظام الإيراني جولة مزدوجة عاصفة تستهدف الاحتواء والاستقطاب على الصعيد السورى والتواجه الخفى والعداوة السافرة على الصعيد الأمريكى، لكن هذه وتلك إنما تعبّران عن عمق وتأصل ذلك الشبّك السياسى المحرّك لنوازع ذلك النظام المتهالك على دور ريادة وقيادة لاهثًا وراء الصدارة السياسية مطيحًا بالمصالح الإقليمية كافة ثمنا رخيصًا لهذه الصدارة، والمحاول دائمًا بشبّقيّته المتجلّية تأكيد الميول والاتجاهات نحو الإفراط، والإشباع، والاستحواذ، والتوسّع، والسيادة، والتحكّم، وممارسة الضغوط، واستخدام فنون المراوغة، وتكريس منظومة المغالطات، وإقرار اللغة الانسيابية ذات الدلالات البعيدة والقريبة السامحة بالانفلات من المآزق المتعددة سياسيًا واستراتيجيًا.

وبناءً على ذلك كلّه تتجلّى بعض التساؤلات ممثلة في: ماذا سيكون الموقف الأمريكى من الثعلب الإيراني إزاء العراقيل التي يقيمها في سوريا والعراق بجانب الاستفزازات التي يطرحها في وجه الدولة العبرية؟ وهل تلجأ الإدارة الأمريكية إلى منطق العقوبات الذي استعانت به مرارًا دون جدوى؟ وكيف للنظام الإيراني أن يؤازر نظامًا آخر متحالفًا معه ضد شعبه قمعًا وقهرًا؟ وإذا كان النظام السورى قد استساغ العبث بسُمعته السياسية إثر جرائره الشنّعاء فكيف للنظام الإيراني أن يستبيح ذاته لتصبح نهبًا للأعداء والأصدقاء في آن؟

إن النظام الإيراني طيلة تاريخه المعاصر قد استثمر التآزمات العربية كافة لا للصالح العربي أو الإقليمي أو الدولي وإنما في اتجاه الأنوية السياسية التي تُؤثر المصالح العاجلة على المواقف الثابتة، والآملة في الوجود المطلق دون نِدٍّ أو منافس على مستوى الماضي والحاضر ومستقبل ما بعد البعيد!!

الصين وميثاق إنساني للتقدم

شروق الصين هو غروب الغرب... هكذا تتطير المقولات وتُصاغ الأفكار وتقنن النظريات مقتحمة للأفق السياسي مسجلة تفاؤلاً خاصاً بمستقبل المارد الصيني المتصدر كونياً قبيل عقود قلائل، وذلك بالتقاء رؤى ومنظورات الكيانات الدولية التي تدرس وتحلل وضعيته ومواقفه وتتحسب لحيثيات هذه العملاقة المتبلورة في عمق استراتيجيته التقدم ومدى تفعيل الانطلاقة التحديثية المطوّقة للمحيط البشري، فتُرى فيم تفكر الصين؟ حسبما طرح المفكر البريطاني "مارك ليونارد"، وهي تجتاز أشواطها الأخيرة نحو الريادة والسيادة طاوية ملامح السطوة الأمريكية البغيضة والمثيرة لدرجات متفاوتة من الاشمئزاز السياسي لدى دول العالم حتى دون استثناء حليفها الأولى والأبدية!!

ويشير "ليونارد" إلى تلك السرعة الفائقة والإيقاع المدهش الذي تسير به عملية التقدم مقدماً نموذجاً حياً لمدينة "شنغهاي" التي تُشيد فيها المباني بالشكل الذي تحتاج معه إلى إعادة رسم الخرائط كل أسبوعين، وذلك بجانب إقامة مدينة بحجم لندن كل عام في "غوان زو"، إضافة إلى أن الصين الآن تُشق شبكة طرق جديدة تكفي للدوران حول العالم أربع مرات، كما نقلت الصين ثلاثمائة مليون مواطن من مجتمع التخلف إلى مجتمع الحداثة في نحو ثلاثين عاماً، بينما استغرقت هذه القضية في أوروبا نحو مائتي عام، ومن ثم فإن كل تحدٍّ عالمي معاصر قد اكتسب بالضرورة بُعداً صينياً بدءاً من قضية التنمية الإفريقية إلى إصلاح الأمم المتحدة إلى محادثات التجارة العالمية إلى البرنامج الإيراني النووي إلى الإبادة الجماعية في دارفور إلى أسعار النفط في فنزويلا، وهو ما يؤكد مدى النفوذ السياسي والاختراق الاستراتيجي، ويطرح فكرة أنه دون فهم المعادلات الصينية يُحال أيضاً فهم شفرات السياسة العالمية.

وتعرض الأطروحة تلك الإشكالية الفكرية المخيمة على الصعيد القومي في إطار وجود رؤية عالمية صينية جديدة؛ إذ انبرى المثقفون باعتبارهم ممثلين للقوى الاجتماعية العريضة لفك الشفرة المرتبطة بين مدى تحرُّرهم من الماركسية التقليدية، وكيف لهم أن يتحرروا أيضاً من الإعجاب الأجوف بالرأسمالية الغربية، وهي دعوة لاعتناق أيديولوجية جديدة وتشجيع للشعب الصيني للتفكير بطريقة مستقلة؛ وذلك برفض الثوابت والقوالب الفكرية المتمثلة آنياً في أنه ليس هناك بديل عن أجندة الليبراليين الجدد، لكنهم يصرون على الاعتصام بمبدأ الحداثة البديلة أو فكرة جديدة

للحادثة تحيك أطياف المستقبل وفق شروطهم الخاصة؛ إذ لم تكن الديمقراطية الليبرالية هي النموذج المناسب للصين على المدى البعيد، وهو في ذاته تَحَدُّ للفكرة القائلة إن الدول القومية يجب أن تُهَمِّشها قوى العولمة. وهم يستهدفون من وراء ذلك تكريس مبدأ التجديد الثقافي باعتباره طريقًا سَلِسًا للحصول على شرعية أكبر على المسرح العالمى، وإن تقديم حلم الصين للعالم ليس إلا محاولة دؤوبة لربط الصين بثلاث أفكار قوية هي التنمية الاقتصادية، والاستقلال السياسى، والقانون الدولى.

ولقد انطلقت البداية من دراسة الطريقة التى جعلت الولايات المتحدة الأمريكية رمزًا للحرية والإخاء، بل كيف أصبح تمثال الحرية وميثاق حقوق الإنسان والكوكاكولا ومكدونالد وهوليوود سفراء فاعلين لمصلحة وجهة النظر العالمية الأمريكية أكثر كثيرًا من أى شخص فى الخارجية الأمريكية، بل كيف تقدّس القيم الأمريكية فى مجموعة المؤسسات العالمية مثل الناتو والبنك الدولى وصندوق النقد الدولى، والتى تتبنى الطريقة الأمريكية فى أداء الأشياء وتعزيزها، إضافة إلى تلك السيطرة المطلقة للشركات الأمريكية وقوة وكالات الأنباء فى تأكيدها وجهة النظر الأمريكية المتعلقة بالقضايا العالمية، لذا فإن الميثاق الجديد يجب أن يعتمد على سعى الصين فى إظهار تلك الفروق الحادة بين إيمانها بالسيادة وحق الدول فى التخلُّص من التدخل فى شئونها الداخلية، والولع الغربى بالتدخل لمصلحة الإنسانية وإصلاح أحوالها، لذا فقد ظلت الصين تقدِّم الدعم السياسى والعون الاقتصادى والأسلحة للأنظمة المختلفة التى قد تكون عُرْضة للضغط الدولى.

ويستفيض "ليونارد" فى شرح تناقضية خِطَرَة تتمثل فى أن العالم الغربى يضح بالحديث عن إدارة نهوض الصين، وكيف يمكن قَوْلَبَتها أو تكييفها أو أن تصبح نموذجًا غربيًا آخر، بينما تثير الصين جدلاً عميقًا يتعلّق بكيفية التعامل مع تراجع الغرب، بل كيف يمكن تكييف سلوك القوى الغربية على أفضل وجه لتعزيز المصالح والقيم الصينية؟ ولعلَّ أسرع النتائج التى تمخّض عنها نهوض الصين هو أن العولمة المتوقّعة للديمقراطية الليبرالية الغربية قد تعثّرت، وأن الخيط الذهبى الذى ينظم الأفكار الصينية الناشئة عن العولمة هو السعى وراء السيطرة لإقامة عالم تستطيع فيه الحكومات الوطنية أن تتحكم فى أقدارها بدلاً من أن تكون خاضعة لأهواء رأس المال العالمى والسياسة الخارجية الأمريكية وغيرها من المقدّرات، ومن ثَمَّ يمكن الاحتفاظ بسيطرتها على مستقبلها الاقتصادى ونظامها السياسى وسياستها الخارجية.

وبناءً على ذلك فالصين لن تكون تابعة أو متبوعة؛ بل إنها ستتنضم للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بوصفها دولة تكوّن النظام العالمى متحدية النفوذ الغربى فى إفريقيا وآسيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية والاتحاد السوفييتى السابق بنمط مختلف للعوامة، إذ ماذا سيحدث للعالم إذا انهارت أمريكا؟ وهل تستطيع روسيا والاتحاد الأوروبي وألمانيا أو اليابان تقديم مصالح عامة كما تفعل أمريكا أو أن تبنى مؤسسات اقتصادية أو سياسية دولية؟ بالطبع ليست بكين مستعدة الآن لمرحلة الريادة لكن الهدف الأمثل لديها هو إيجاد أمريكا أكثر التزامًا، بل وأكثر استعدادًا للتعاون مع العالم. ويجب على بكين أن تستخدم مزيجًا من المشاركة والاحتواء لتكوين الولايات المتحدة لتصبح قوة مسئولة ذات سلطة أخلاقية.

ويتجلى من كل ذلك أن وجود الصين بإمكانياتها المعاصرة اقتصاديًا وسياسيًا واستراتيجيًا إنما يُمثّل مشكلة حادة للتفسيرات الغربية للتاريخ العالمى؛ إذ كان الاعتقاد قديمًا أن تاريخ العالم يبدأ بالصين البدائية وينتهى إلى أرقى درجات الكمال بالحضارة الألمانية، لكن تتجسد لحظيًا رؤية مغايرة تحتم إعادة النظر فى البدايات الحقيقية للتاريخ والنهايات الموضوعية له.

"صُنِعَ فِي الصِّينِ" ... شعار حضارى معاصر

ليس هناك شعار يمكن أن يجتمع عليه العالم -لا سيَّما في لحظات احتدام المصالح والأهواء والتصارع والأنوية السياسية، ورغم كل ما يَسُوده من فُرقة سياسية واقتصادية واستراتيجية- غيرَ شعار "صُنِعَ فِي الصِّينِ" ذلك الذى شقَّ مساره عبْرَ أكثر من قرن، والذى تبوَّأ مكانته في غيرِ منافسة -شرسة كانت أم هادئة-، مرتكزا على معطيات التميُّز المنبثقة عن الانطلاقة الاستراتيجية في عالم الصناعة والاقتصاد، تلك التى حقَّقت أولى الاستحالات وآخرها حين يكون المنتج الأول هو دولة الصين وقرابة نحو مائتى دولة هى أسواق مستهلكة لإنتاجها، فتُرى ما الأسرار والشفرات التى استطاعت الصين حلَّها لتجتاح متصدرة أفق التجارة العالمية؟ وكيف أصبحت دول كبرى تتضاءل كثيرا أمام العملاق الصينى؟ بل كيف تحقَّقت معجزة "ماو" في بناء ذلك الإنسان الذى صار أكبر أعجوبة في عصر العولمة والمعلوماتية؟

لقد كان الصعود الصينى يمثِّل ظاهرة إنسانية أتت على غير مثال، ومن ثَمَّ كانت مثار اهتمام الكتاب والباحثين على اختلاف توجهاتهم العلمية والثقافية، لكن الأطروحة ذات الطابع الخاص التى جاءت مقتحمة لباب القضية وخائضة لكل تفصيلاتها ودقائقها هى أطروحة "صُنِعَ فِي الصِّينِ" التى خَطَّها البروفيسور "دونالد سول" في جامعة لندن بمساعدة من الباحث "يونغ وانغ" بكلية كيندى التابعة لجامعة هارفارد. وتقدِّم هذه الأطروحة في مجملها شرحا مستفيضا لأطوار التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الصين، مستعرضة أهمِّ مشكلاتها المستعصية في كل طور كان يمثِّل في ذاته بؤرة الأزمة في مدى اشتدادها، وهو ما تجلَّت معه ضرورات وجود أطر للنجاح والتفوق بما سمح بالسعى نحو تقديم استراتيجية ضامنة لذلك.

وبقدر ما قدَّمت هذه الأطروحة من معايير وضوابط ونظريات في الإدارة والتسويق والتخطيط والاقتصاد بصفة عامة فإنها على الصعيد التطبيقى قد قدَّمت مسيرة ثَمَّان شركات عملاقة؛ للكشف عن الأسرار الكامنة وراء قصص النجاح المذهل، والوقوف على المعنى الحقيقى للفاعلية مع الصدمات المهدِّدة لبقائها، بل تحوُّل مسار تلك الفاعلية في اتجاه الشركات المنافسة بما يؤدى دائما إلى إفلاسها، ويمنح في الآن ذاته فرصة كبرى لأوضاع جيدة في المستقبل.

وخلال استعراض تلك المسيرة ييلور "دونالد سول" ملامح الاستراتيجية العامة للاختراق التجارى والاقتصادى الصينى، مرتكزًا على المفاهيم والأفكار العامة المرتبطة بتحقيق النجاح فى الأسواق التى لا يمكن التنبؤ بأوضاعها، وأولى هذه الملامح هو الإدراك التام لضبابية المستقبل، وهو ما يشير إلى عدم إمكانية التنبؤ الكامنة فى الأسواق المعقّدة بحكم وجود العديد من المتغيرات المؤثرة -وربما غير المؤكدة- والمتقلبة والمتفاعلة، ومن ثمّ فلا بُدّ من التخلّى عن الاعتقاد الباطل بأن المستقبل يمتد أمامهم، وأن التنبؤ به يسير ويمكن التخطيط له بدقّة وثقة يقتربان من اليقين.

أما الثانية فهى استطلاع المستقبل، بما يعنى تنمية الوعي الشامل للوضع المتغير، واتخاذ خطوات منهجية لتوقّع افتراض نُذُر الفشل، وكذلك توقّع الفرص المواتية وتحسين نسب واحتمالات النجاح عن طريق الإبقاء على الخريطة الذهنية مرنة بجانب وجود آلية إجراء مسح معقدة ومتقلبة، بينما ملمح آخر يؤكّد ضرورة توسيع دائرة المنافسة بما يقابل إدراك وجود وتوقّع الفرص الجديدة للنجاح والفشل والتهديدات المنتظرة التى يُضاف إليها ضرورة أن يترجم المديرون التنفيذيون أفكارهم وآراءهم إلى عمل فاعل، أى الكيفية التى تستطيع بها الشركات الكبرى التحرّر ممّا وراء التفكير إلى الفعل المباشر عن طريق توظيف دورة "سيب"، وهى دورة لها خطواتها الأربعة المتمثلة فى إدراك المديرين للظروف الحالية أملاً فى تكوين خريطة ذهنية شاملة للوضع القائم، وثانيها توقّع الفرص المواتية والتهديدات الناشئة، ثم وضع الأولويات للتحركات الاستراتيجية والتنفيذ على خلفية هذه الأولويات وهى ذات الصّلة الوطيدة بعمليات التخطيط الاستراتيجى التقليدية والبديل الأمثل لها والمنطوية على قياس مدى التغيرات فى الوضع التنافسى وتوحيد القرارات والتحسينات التشغيلية والتركيز على المنافسة فى الوقت المناسب، مع دمج الفوائد المتجمعة للمنافسة المتكررة.

وبجانب ذلك تجدر الإشارة إلى ضرورة إيجاد هَرَمِيَّةٍ مَرِنَةٍ، أى أمر تنظيمى يحقق التوازن بين آلية وضع الأولويات على أعلى المستويات من قِبَل جهات صنع القرار وإحالتها إلى الجهات الأدنى مع التنفيذ اللامركزى، وهو ما يرتبط فى مضمونه بأن تكون إدارة العلاقات على درجة عُلْيَا من الحيوية؛ باعتبارها قوام تلك العلاقات، والعامل الأمثل لاستغلال الطاقات بما يضمن وجود نوع من التناسُب فى العطاء على مستوى مفردات المنظومة، إلى غير ذلك من محاور استراتيجية تتمثّل فى أن يكون النجاح هو الخيار الأوحد حين يتم تقويم الفرص تقويمًا منهجيًا منتظمًا وينتهى إلى مبدأ حَثْمِيَّةٍ

الريادة في عالم لا يمكن التنبؤ به، وهو ما يعنى في جوهره أن يكون المديرون متواضعين لإدراك مقدار ما لا يعرفونه.

وبصفة عامة، يمثل كتاب "صُنِعَ في الصين" جزءًا مهمًا من برنامج بحوث امتد لعقد من الزمن؛ بهدف استكشاف الاستراتيجية الفاعلة في الأسواق العالمية، ويتألف هذا البرنامج من بحث متعمق في دراسة حالات عدّة، هادفًا إلى تحليل كيفية قيام الشركات الناشئة والقديمة. وقد اُخْتِيرَت لدراسة هذه الظاهرة مجالات تنافسية ذات مستويات عُليا من المخاطر، لكن -وفي كل الأحوال- يطرح الكتاب عددًا من الحقائق والثوابت التي جعلت دولة كالصين وقد أصبح لها من الصدارة الكونية ما يستوجب الانبهار والتقدير والعرفان لمسيرة العطاء الحضارى الممتدة منذ أن كانت هي القوة العظمى السياسية والاقتصادية الوحيدة في العالم على مدى قرون؛ إذ إنه حتى عام 1820 كانت الصين تحقّق نحو ثلاثين بالمائة من إجمالي الناتج العالمى، وهى النسبة نفسها التى تسهم بها الولايات المتحدة الأمريكية حاليًا!!

إن النمو الاقتصادى للصين قد بات مثيرًا للذهول، ويأخذ خطأً اطراديًا منذ مبادرة "ماو" المسماة بالقفزة الكبرى نحو التقدم، والتى اعتمدت مبدأ أنه لا يهم أن تكون القطة بيضاء أو سوداء إذا كانت تصطاد الفئران... فهى قطة مفيدة.

إن القوامة الحضارية المعاصرة للدول إنما تبدأ بارتياح ذلك الأفق التكنولوجى والمعلوماتى، وليست الصين بمنأى عن ذلك ولم تَكْ يوماً، وإنما تتمثل معجزتها في ذلك المدى الزمنى الذى اجتاحت فيه هذا الأفق مسجّلة مقياساً زمنياً آخر تكون وحداته من السنوات الضوئية!!

تركيا... تأزمات الهوية ورمزيات الاستنارة

ما أتعس الأمم التي تتنازعها صراعات الهوية وتنفلت منها ملامح الطابع القومي، فتنزوي قامتها وتصبح نهبًا لروافد التراجع والتحلل، فما أهون عذابات الحروب وأهوالها مقابل لحظة شتات داخلية تُعايشها الشعوب طامحة في تأكيد ذاتيتها وكينونتها، ممتلكة أقوى الحجج وأنصع البراهين الدالة على ضرورة وجود السمات الجوهرية المشكّلة لمفهوم الهوية وممارساتها.

ومنذ أمد بعيد والدولة التركية لا تهدأ من حالة التجاذبات الحادة بين التيار الإسلامي والتيار العلماني، وهو ما قد حقق بالفعل نوعًا من التأثير والزعزعة الدائمة لمحاوَر عملية الاستقرار السياسي والاجتماعي فضلاً عن التبدلات الثقافية. ولقد تجلّت آخر مشاهد الاحتدام إثر ظهور حيثيات قرار المحكمة الدستورية -في شأن إلغاء التعديل الدستوري المتعلق بقضية الحجاب- الذي أكّد أن التعديل كانت له مآرب وأهداف سياسية ودينية مخالفة للبّاب العلمانية ومبادئ الدستور الأساسية إذ استهدف إحداث نوع من الاستقطاب الاجتماعي خلال استغلال الحجاب والتعامل معه باعتباره رمزًا سياسيًا أو دينيًا، بل إنه يمكن أن يشكّل وسيلة ضغط على السفارات ودفعهن جبرًا نحو التّجّجب، وهو ما يمثّل في كُليّته اعتداءً ومخالفة صريحة لحرية الأفراد والمعتقد الديني بصفة عامة.

وعلى صعيد آخر جاءت الحيثيات -في شأن قضية إغلاق حزب العدالة- بأن الحزب قد أصبح يمثّل بؤرة حيوية للأنشطة المناهضة للعلمانية؛ نظرًا لسعيه الدّؤوب ومحاولاته المتوالية في تغيير بعض مواد الدستور، وهو ما تجسّد في محاولاته الأخيرة لرفع الحظر المفروض على الحجاب في الجامعات، وهو أيضًا ما قد أثار العديد من القلّاقِل والاستفزازات لدى الحزب الذي أعلن خلال ميكانزمات العمل السياسي أنه سيسعى إلى تقليص سلطات وصلاحيات المحكمة الدستورية؛ انطلاقًا من أنها ليست فوق الدستور، وأن الحقوق والحريات الأساسية إنما تتحدّد وفقًا للقانون وحده، ولا تخضع للتفسيرات والتأويلات الخاصة، بل إن القضية قد أخذت منعطفًا آخر حين اتّهم قرار المحكمة بأنه مثير للجدل ومحرك للزوابع السياسية حول السيادة الوطنية؛ نظرًا لانتهاكه -وبشكل فاضح- صلاحيات البرلمان.

وليس كل أو بعض تلك التفاصيل الحادثة -فضلاً عن الماضية- يدفعنا نحو استقصاء الأكثر بقدر ما يمضى بنا نحو تحليل إشكالية الهوية، باعتبارها القضية المحورية ذات التشابكات الخطرة المتجاوزة لأي من القضايا السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية؛ إذ إنها تفوق حتى القضايا الاستراتيجية التي تنطلق من مجموعة من المحددات أولها رسوخ واستقرار وتشرب معاني ومفاهيم الهوية، وآليات التّوجّه الصارخ مع العدو، فبداية تكون المنطلقات من الكشف عن طبيعة الكينونة وطاقاتها وإيمانها المطلق بذاتها، فما بالنا وهناك حالة تآرجح واضطراب تجعلنا نقدم عدداً من التساؤلات التي ينبغي للمؤسسة السياسية التركية الوقوف على أرضيتها وخلفيتها الثقافية بهدف الوصول للمعيار الفارق، وذلك على غرار: ما السمات النفسية والحضارية والاجتماعية والسياسية للدولة التركية؟ وما السمات المميّزة لهذه الدولة والمعبرة عن الواقع الاجتماعى والاقتصادى لتاريخ المجتمع؟ وما مستوى الإدراك الحضارى للمجتمع والذي يتبلور في إطاره الشعور بالانتماء؟ وهل تمثل الهوية التركية المعاصرة نتاجاً حقيقياً للتطور التاريخي؟ وهل ستظل الهوية التركية تتذبذب تبعاً لظروف واحتماليات السياق الاجتماعى أم تتسم بدرجة من الثبات حتى لو كان نسبياً؟ وكيف للهوية المتذبذبة أن تتوافق مع الواقع السياسى والاقتصادى والاجتماعى الدولى؟ وهل تأثرت الهوية التركية المعاصرة بالعديد من التحولات والتغيرات المجتمعية في الساحة الدولية؟ وما العوامل الخارجية الأكثر تأثيراً -تحديداً- في وضعية الهوية المعاصرة؟ وكيف لهذه الهوية أن تظل مشدودة نحو اتجاهات الأفق الزمنى ماضياً وحاضراً ومستقبلاً؟ وهل تشكل الهوية المعاصرة نوعاً من الاغتراب عن الهوية الماضية؟ وهل يمكن الوصول إلى صيغة أيديولوجية تكون ممثلة لسمات الطابع الإسلامى والعلمانى في آن؟

إن تركيا ليست بدعاً من الدول، وإنما عانى الكثير من الدويلات والدول ذلك المأزق الأُممى، لكن سرعان ما تماثلت وانتزعت شخصيتها ووضعت الحوائل الضامنة لعدم ارتدادها، فالبحت عن الهوية الحضارية -باعتبارها حصاداً تاريخياً للأمم والشعوب، وباعتبارها أيضاً الذاكرة العامة والتركيبية الخاصة- إنما يمثل خطراً ثقافياً ومعرفياً ينطوى على إشكالية كبرى تطرح كل معانى التآزمت التي يمكن فضّها تلقائياً إذا سادت توجهات وطنية خالصة وممثلة لرمزيات الاستنارة القومية.

طالبان الباكستانية والتصعيد نحو العنف الدينى

لعلّه ليس خطراً أن تمتلك باكستان أو غيرها من الدول النامية سلاحاً نووياً قدر ما يكون أخطر الخطر هو محاولة -الجماعات الدينية المارقة والمنفلتة من السياق المجتمعى -بل والطابع التاريخى المعاصر- الاستحواذ على ذلك السلاح بعد الإطاحة بالأنظمة الحاكمة؛ أملاً فى إقامة حكومة دينية ثيوقراطية تعمل على إرساء مبادئ الشريعة الإسلامية عُنوة فى الأرض من أدناها إلى أقصاها ومن أقصاها إلى أقصاها أيضاً!!

ولعلّ ذلك كلّهُ يدخل دائرة التوهّمات السامحة لأفراد هذه الجماعات -باعتبارهم من الذوات المنزّهة- بحمّل انطباعات مقدّسة عن أنفسهم وأخرى شريرة عن العالم الخارجى بأسره، وذلك إضافة إلى رؤيتهم المرتبطة بأن تطويع استخدام الخط الدينى هو السبيل الأمثل فى التسويق السياسى. بلوغاً للنفوذ السُلطوى واختراق الأفق الاستراتيجى.

والملاحظ أن حركة طالبان الباكستانية قد مثّلت طابعاً مزدوجاً من أنماط العنف السياسى والدينى على حد سواء، ذلك أنها تستهدف إسقاط النظام بالقوة، وتعمل على تقويض حركة المجتمع بما يسمح باحتلالها مقاعد السُلطة. وقد جسّدت هذه الحركة بالفعل كل ملامح العنف السياسى؛ فكما يقال إن العنف الانتفاضى سرعان ما يتحول إلى العنف الانقلابى فى إطار سياسى ضد الدولة ومنه إلى العنف الانقلابى فى إطار اجتماعى، وهو ما ينتهى بالضرورة نحو العنف الانتقامى، صعوداً إلى منظومة العنف الكلّية.

وعلى مستوى آخر يتبدّل الطابع العُنفى ويأخذ مُتَجَهّاً مُمنَهَجاً يرتبط بأيدىولوجية دينية تحقّق درجة المصادقية المطلوبة وتدرّأ بها مخاطر عديدة. وتقوم تفصيلات هذه الأيدىولوجية على عناصر ومكونات الفهم الخاطئ والمغلوط للنصوص الدينية، والذى يتم التعامل معه كأنه نظريات على درجة من الوضوح والثبات واليقين أيضاً، ومن ثمّ تنطلق آليات هذا العنف ذى الطابع اللادينى والمُسَمّى تفكُّها بالعُنْف الدينى!!

ولعلّ طرائف الموقف الباكستانى فى تجلياته تطرح مجدّداً تساؤلات تحتملها وضعية هذه الجماعات حاملة العدوى الفكرية وهى: هل تمثّل فصائل حركة طالبان الباكستانية امتداداً منطقياً لحركة طالبان الأفغانية؟ وهل يمكن مستقبلاً أن تتحكم تلك

الفصائل في مفردات البانوراما النووية الباكستانية؟ وهل يمثل ذلك مشروعًا طموحًا لحركة طالبان الأفغانية؟ وهل يمكن أن تمثل هذه الفصائل تهديدًا للأمن الدولي؟ وكيف يمكن تفكيكها وإخضاعها لسطوة النظام الحاكم في باكستان؟ بل كيف يمكن إبادتها قبل أن يَسْتَفْحِلَ أمرها وتصبح أداة تخريبية يصعب احتواؤها؟ وهل تُفْلِح العمليات العسكرية التي يقوم بها الجيش الباكستاني في القضاء المبرم على هذه الفصائل؟ وماذا يعنى أن تُبْرَم الحكومة الباكستانية اتفاقًا مع حركة متطرفة مقابل وقف عملياتها ضد الجيش الباكستاني؟ وهل أدّى ذلك إلى وقف العمليات بالفعل أم إلى تصعيدها؟! وهل يمثل تطبيق الشريعة الإسلامية بالقوة الرادعة عملاً أخلاقياً؟ ولماذا تَمَرَّكَت هذه الفصائل في الخطوط المتاخمة للحدود الأفغانية؟ وهل تتعامل الولايات المتحدة معها كظاهرة أنثربولوجية تستوجب الدراسة والتحليل كما تعاملت من قبل مع طالبان الأفغانية؟ وهل يمثل التحرك الأمريكي ضد بُؤَر طالبان الأفغانية اتجاهاً ضمناً نحو نَسْف خلايا طالبان الباكستانية؟ وهل تحتاج باكستان لنموذج أسطوري كالذي مثَّلته "بيبي عائشة" الملقَّبة بامرأة الحرب باعتبارها كانت -وما زالت- في حالة قتال دائم ضد قوات طالبان الأفغانية؟

والمُتأمل في تاريخية الجماعات الدينية يجد أنها دائماً لم تقدّم إلا نوعاً من التمرد الأجوّف العاجز عن طرح أى أنماط تغييرية تكون بمثابة دعوى إنقاذ يمكن استلهاها على نحو متصل، ومن ثمّ لم تطرح استراتيجية للعمل القومى؛ بل عَبَثَتْ بالتراث الدينى حتى استطاعت أن تَسْتَعِدِيَ به العالم، مُسْتَعْدِبَةً هذه العبثية، لتَسْنَح الفرصة للآخر أن يصنّفهم كخصم، مستخدماً وسائله -على تعددها وتنوعها- ومنطلقاً في تعميق العداوة من أن الكذبة التي تكررّها عشر مرات تظلّ كذبة، أما إذا كرّرتها عشرة آلاف مرّة فإنها تصبح حقيقة!!... كما قال "هتلر".

القبيلة والنظام والتَّحَدِّي الحضاري

يمثّل الخوض في محاولة فهم واستيعاب طبيعة الجماعات والمجتمعات نوعًا خاصًا من تحليل الظاهرة السوسولوجية الثقافية على اختلاف أبعادها، ويستدعي ذلك بالضرورة الأخذ بتنميط الكيانات الاجتماعية ووضّعها في شكل ثنائيات متقابلة أفاض فيها العلماء -على اختلاف توجهاتهم المعرفية-؛ فمنها ما عُرف بالمجتمع المحلي والمجتمع الكبير، ومنها كذلك مجتمع المكانة ومجتمع التعاقد، ومجتمع القرابة، ومجتمع المنطقة، والمجتمع العسكري، والمجتمع الصناعي، والجماعات الأولية والثانوية، والمجتمع البدائي، والمجتمع الحضري، فضلاً عن ثنائية "باتاي" حول الغرب الديناميكي والشرق الاستاتيكي.

وإذا كانت المجتمعات العربية في لحظتها الآنيّة -بكل فئاتها وشرائحها، وعلى اختلاف خصوصية تركيبها التاريخية والثقافية والحضارية- تعيش حالة ضغوط داخلية هائلة وضغوط خارجية مفزعة، ومن ثمّ فإن حالة التعرّض الديمقراطي تمثّل سمة عامة مشتركة تتعدّد أسبابها وتنبأين طرائق مواجهتها والتعاطى معها بشكل يجعلنا مُحاطين بمشهد من التساؤلات الملحّة على غرار: هل يتوجّه مسار التاريخ العربي المعاصر نحو الخيار الديمقراطي للشعوب؟؟ وهل تمثّل القبيلة بحكم طابعها المؤسسي أهم جماعات الضغط على الأنظمة العربية؟؟ وما إمكانات القَبَلِيَّة لإعادة إنتاج الثقافة السياسية وفرضها على تلك النُظُم؟ وهل الديمقراطية الحديثة هي ديمقراطية القرية والقَبَلِيَّة والدَّوَيْلَة أم ديمقراطية الدولة على حد قول "هينتنجتون"؟

وهل يشير وجود ثقافة العصبية القَبَلِيَّة في بعض البلدان العربية إلى مُتّجه المشاركة أم الاغتراب السياسي؟ وهل يمكن اعتبار القبائل مَحَكًّا فاصلاً يمكن الاعتماد عليه في التعرف على واقع الديمقراطية ومستقبلها في البلدان العربية؟ وهل تحضّ الإشكاليات القَبَلِيَّة -مثل قضايا الثأر، والتنازع على الحدود المشتركة بين قبيلتين، وارتفاع معدلات الأميّة والفقر، وانتشار القيم الرجعية والعنف القَبَلِيّ والعشائري، وغيرها من الآفات الاجتماعية- على المشاركة في صناعة القرار السياسي؟ وهل تَدخُل القبيلة في إطار التصنيف المجتمعي ضمن مؤسسات المجتمع المدني باعتبارها ممثّلة لمنظومة اجتماعية وسياسية تقليدية؟ وهل تأصّلت -بحقّ- مضامين الديمقراطية من تَعَدُّدِيَّة إلى مُشَارَكَة في

الثقافة السياسية والوعى الشعبى العربى؟ وهل يمكن للعديد من القبائل العربية التحول نحو القبول بمفاهيم الدولة الحديثة وقوانينها وأنظمتها؟ وإذا كانت القبيلة تمثّل بؤرة التعصّب السياسى والدينى والعرقى -بل والتعصّب ضد الآخر الحضارى- فكيف يمكن لها القيام بدور محورى فى الفاعلية السياسية والاندماج الوطنى؟ وهل تتعامل المجتمعات العربية مع الديمقراطية كقيمة اجتماعية وأخلاقية يمكن الدفاع عنها ككل أو بعض القيم العقائدية الممثلة لجزء من نسيج الوعى؟

إن العلاقة الجدلية بين الكيانات المجتمعية -ومنها القبيلة- والأنظمة السياسية العربية يحكمها -فى رؤية الكثير- طابع عكسى يتمثّل فى عجز الدولة عن إخضاع سُلطتها السياسية للقيام بوظائفها الحيوية مقارنةً بنجاح القبيلة فى تلبية وإشباع احتياجات أفرادها مادياً ومعنوياً بما يدعم وجودها سياسياً واجتماعياً، وأنه غالباً ما تلجأ السُلطة المركزية إلى استرضاء واستقطاب بعض القبائل المتمركزة فى مواقع جغرافية استراتيجية، لا سيّما حين تواجه الدولة طوفان عدوان خارجى، فتلجأ هى الأخرى للسعى نحو تلبية مطالب تلك القبائل ومحاولة إشراكها ظاهرياً فى صنع القرار السياسى، وعلى صعيد آخر يأخذ الدور السياسى للقبيلة شكلاً مُطرَداً؛ حيث يتم اختزال مفهومى الدولة والنظام السياسى فى شخص الحاكم الفرد، فضلاً عن فرض حَظَر قيام المؤسسات السياسية الحديثة.

وهناك ميل خاص يجنح بالرأى نحو أن التعددية القبليّة يمكن أن تمثّل بديلاً جزئياً عن التعددية السياسية، كما أن هناك اعتدالاً فى الرؤية نحو أن الديمقراطية فى المجتمعات القبلية هى شكل مشوّه من أشكال الديمقراطية؛ ذلك أنها تُصبح ديمقراطية نُخبويّة يمكن خلالها إيجاد علاقة غير ديمقراطية بين الدولة ورموز القبائل، ومن ثمّ فهى ليست ديمقراطية شعبية، فضلاً عن أن الديمقراطية بالنسبة للمجتمعات القبليّة هى مَطْلَبٌ وَقْتِيٌّ مَرَحَلِيٌّ؛ فالقبائل تُطالب بالديمقراطية متى ظلت خارج السُلطة، ولكنها تتخلّى تماماً عن هذا المطلب، بل وتأخذ موقفاً ضديّاً إذا كانت على رأس السُلطة.

لكن، وفى إطار ما يعيشه العالم العربى وأنظمتة السياسية وأحزابه وجبهات المعارضة وقوى التغيير فيه من تحولات وتغيّرات جذرية تتبدّل معها المعادلات السياسية والثقافية والاقتصادية والاستراتيجية آخذةً مُتَجَهَاتٍ غير مسبوقة، حتى إنها قد أصبحت تطيح بالأخضر واليابس بفعل القوى الغربية التى تُلَوِّحُ آنياً بتصعيد موجات الغضب ضد الشعوب وحكامها، مُتَدَرِّعَةً بأطياف أوهام، تهيب بنا أن يكون التعامل معها

باعتبارها المنطق الأسمى المنطوي على تراويل الحقيقة؛ ففوق ما تُعانيه تلك الأنظمة العربية من أزمة ذاتية تقوّعت داخلها فهناك تأزماتها الخاصة المنبئية - في أساسها - على علاقات هشة مع قيادات الغرب ومؤسساته وأفكاره وأيديولوجيته عمومًا، والسامحة لها بتحريك العملية السياسية إيجابًا وسلبًا داخل تلك الأنظمة، مما يمثل تحدّيًا حقيقيًا.

فهل تمثّل القبيلة - بحقّ - إحدى القوى الفاعلة سياسيًا واجتماعيًا في اتجاه اشتباكها مع الأنظمة العربية بحيث تُصبح ذات تأثير يُقارَن - ولو نسبيًا - بما يحدث داخل الدوائر الغربية؟... ذلك هو السؤال.

اليابان وتديد الكبت السياسى

كل شىء يَتَغَيَّرُ إلا قانون التغيُّر... هكذا أَكَّدَ فلاسفة الحكم فى العصر القديم، وهى اليابان تدخل تاريخًا جديدًا عاصفًا بمرحلة من التاريخ امتدت ظلالها القائمة طيلة ما يتجاوز نصف قرن... نعم، ها هى اليابان تُعلن أن المشاركة وتداول السُّلطة والتغيير وتنويعات الوعى السياسى هى القيم السياسية العُلُيا التى يمثُلُ الحياد عنها مستوى من التراجع والتدنُّى يدخل بها دوائر التخلف والارتداد الحائلة دون أن تتبوأ اليابان وضعيتها السياسية الصحيحة على الخريطة الدولية.

فقد عايَشَ الشعب اليابانى عُقُودًا من الضَّجَر والتبرُّم فى كنف الحزب الليبرالى الديمقراطى الذى حقَّق أعلى درجات الفشل فى معالجة المشكلات الاجتماعية المتفاقمة كافةً وازدياد الفروق الطبقيَّة واتساع الفجوة بين دخول اليابانيين، وضرب مثلاً للتخبط فى إدارة الاقتصاد اليابانى، ممَّا حدا به إلى دروب الكساد والركود -وهو المناخ السامح بشيوع عمليات الفساد على تنوعها-، لكن إرادة الشعوب لا تنكسر، ولا يمكن طَمْسُها، ولا تفلُّها الأنظمة الديكتاتورية أو الأحزاب العتيقة أو التنظيمات المهيبه، فما بالنا بالشعب اليابانى الذى حقَّق المعجزة الكبرى فى الانتصار على الذات وعَبَّرَ لحظات التأزم وقَهَرَ المستحيل فى أقل من نصف قرن!! ومن ثَمَّ فإن الصعود التاريخى للحزب الديمقراطى المعارض هو ثورة تصحيح مسار السياسة اليابانية المعاصرة استغرق إحداثها زمنًا طويلًا، لكنها وصلت أخيرًا إلى خط البداية حين تعهَّدت (بحميمية) -من واقع تعطُّشها للسُّلطة- بتبنى منهج إصلاحى على الصعيد الداخلى ومنهج تحررى على الصعيد الخارجى، وتلك هى البداية الفعلية لملاحم التألق السياسى والاستراتيجى الذى تجلَّى فى إبراز مبدأ أن تكون اليابان على قَدَم المساواة فى تعاملها مع الولايات المتحدة الأمريكية ونَسَفَ علاقة التابع والمتبوع، تلك التى اتَّبَعَهَا واستمَرَّأها الحزب الليبرالى الديمقراطى، وتبعًا لذلك لا بُدَّ من استقلالية توجُّهات الاقتصاد اليابانى؛ ليكون بعيدًا عن الطابع الرأسمالى العام للاقتصاد الأمريكى، والانفلات من سياسات السوق.

ولكن كيف يستطيع الحزب اليابانى المعارض إقرار وتنفيذ هذه السياسات المناوئة لمسار السياسات الأمريكية؟ وهل يستطيع الحزب المعارض تقديم النموذج التطبيقى لسياساته بسَحْبِ قوات الدفاع الذاتى اليابانية الداعمة للقوات الأمريكية فى المحيط الهندى وأفغانستان؟ وكيف تتحلَّل اليابان -فى إطار العلاقات العسكرية مع أمريكا- من

أثر الاتفاقيات الأمنية الملزمة؟ ولماذا تسعى سياسات "أوباما" لإقامة تحالف قوى مع الجبهة السياسية اليابانية الجديدة؟ وكيف يُعلن معهد "أمريكان إنتربرايز" -أكبر مختبرات الفكر الأمريكي- على لسان المحلل "ميشيل أوسلين" أنهم سيفتقدون الحزب الديمقراطي الليبرالي في واشنطن أكثر من اليابان نفسها؟! وما الدلالات المعنوية الكامنة وراء ذلك؟ ولماذا ترفض اليابان تطوير سلاحها النووي بينما تُعَدّ من أوّليات الدول في تصنيع وإخراج التكنولوجيا النووية؟ كيف ترتضى اليابان لنفسها أن تمثّل كياناً استراتيجياً شامداً وسط ما يحيطها من دول تمثّل كتلة نووية؟ وكيف لها أن تظل ساعية في جهود ومبادرات نزع السلاح النووي وأغلب الدول تخوض سباق التسلّح النووي؟! ولماذا تستشعر اليابان معاني التضاؤل والاتّضاع بينما هي نموذج يُحتذى في أطوار العمليّة الكونية؟ وهل لا تزال عُقْدَة هيروشيما وناجازاكي قابضة في الذات اليابانية وتوجّهها نحو مجهولات؟

إن اليابان لا بُدّ أن تتحرّر من نوازع الكبت السياسي؛ لتحقيق بذلك توازناً سياسياً وعسكرياً واستراتيجياً يتسق مع كينونتها الاقتصادية؛ فالتوازن الدولي والعدالة الإنسانية لن تحقّقها أمريكا، وإنما تحقّقها النديّة السياسية والنووية. وإن اتّباع سياسات التراخي والانكفاء لن يجرّ إلا ويلات الخزي واشتداد لهيب السيّاط.

مكتب أخرى للمؤلف

- القرآن وأوهام مستشرق.
- أمّتنا وجوائز نوبل "مترجم للفرنسية".
- العنف الديني في مصر.
- ديكتاتورية العوامة.
- السادية الأمريكية.

ميثاق العبث السياسي

Yes ... absurd has a Charter, and the chaos has a logic and humor has foundations and components, all of which allow for a degeneration from historical constants, and of storming the magic of the moment and blurring the shades of future.

Thus, the absurd project is reflected with all its weaved flashes and periods in spreading the mysterious feeling that all the old questions are still on the table again, and that answering it may have created a kind of intellectual amusement born to questions and questions heading towards a circular path where the beginning is the end ... Indeed, where the truth is one but the error is multiple.

Perhaps this book is blowing the issue of issues on the Arab and international arena, which is absurd, not in its philosophical significance, but in its flagrant manifestations that invades all Political and Strategic valleys, and which is now encircling Systems in its might and fragility, as well as governments, relationships, circumstances and theories, and then the disturbed cell in the fabric of ordinary mental structure.

detecting the cavernous absurd and it came forthright, when the book its roots, tools and motivations through questions and dialectic approach, visions of political entities which are deliberately - resting upon differences civilization status, and the actions of goals, interests and passions is a lip service that rests on a crazy which is that worshipping of the self be achieved without the annihilation of the other, and that glories of illusion overpower ascendancy of the facts. That is the devastating cosmic certainty and of course, the dominant and leader - inevitably- toward nothingness!!

نعم ... للعبث ميثاق وللفوضى منطق وللهزل أسس ومقومات ، وكلها تسمح بالإنفلات من الثوابت التاريخية والعصف بسحرية اللحظة الكونية المهيبة وطمس أطياف المستقبل. وهكذا تتجلى ومضات المشروع العبثي بكافة خيوطها وأشواطها في إشاعة الشعور الغامض بأن كل الأسئلة القديمة لا تزال مطروحة مجدداً ، وأن الإجابات عنها قد خلقت نوعاً من اللهو الفكري المولد لتساؤلات وتساؤلات تتجه نحو مسار دائري بدايته هي ذات نهايته... الحقيقة فيه واحدة ولكن الخطأ متعدد .

ولعل هذا الكتاب إنما يفجر قضية القضايا على الساحة العربية والدولية ، وهي العبثية ليس في مغزاها الفلسفي وإنما في تجلياتها الصارخة المقتحمة لكافة الأغوار السياسية والإستراتيجية والتي باتت مطوقة للأنظمة في جيروتها وهشاشتها وللحكومات والعلاقات والأفكار والظروف والنظريات ، فصارت هي الخلية القلقة في نسيج البنية الذهنية المعاصرة.

ولعل الكشف عن هذه العبثية الغائرة وفضحها قد جاء صريحاً مباشراً حين فند الكتاب جذورها وأدواتها وبواعثها بتساؤلاته الصارمة ومنهجه الجدلي ، طارحاً رؤى الكيانات السياسية المتوجهة عمداً ودوماً - وعلى اختلاف وضعياتها الحضارية ونظراً لتناقضية الأهداف والمصالح والأهواء - نحو التشديق بمبدأ جنوني يتمثل في أن عبادة الذات ونرجسيتها لا يتحقق إلا بإبادة الآخر ، وأن هالات الوهم تدحر سطوة الحقائق، وذلك هو اليقين الكوني المدمر وبالطبع السائد والقائد نحو العدم حتماً !!

كلمة المؤلف

Bibliotheca Alexandrina



1168393

مركز
المعرفة

للنشر و الخدمات الصحفية و المعلومات